

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد

-تلمسان-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات

تخصص: مالية دولية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

## قياس فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من طرف البنوك الأجنبية

"دراسة حالة البنوك الفرنسية"

تحت إشراف:

د.د/ماليكي سمير بهاء الدين

من إعداد الطالبة:

بوسنة كريمة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	د.د كازي تاني أمال
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	د.د ماليكي سمير بهاء الدين
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	د.د بوهنة علي
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر	د. بلعربي عبد القادر
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر	د.د سحنون سمير
ممتحنا	جامعة مستغانم	أستاذ محاضر	د.د رمضان محمد

السنة الجامعية 2016-2017

# شكر و عرفان

أحمد الله عز و جل حمداً يليق بجلاله، على توفيقه

إيائي لإتمام هذا العمل المتواضع، ومدني بالقوة و العون

لإنجاز مشروع العمل.

ثم أتقدم بجزيل الشكر و العرفان، و جميل التقدير

إلى الأستاذ المشرف الدكتور "مالكي سمير بهاء الدين"

على ما أسداه لي من توجيهات قيمة، و إرشادات نيرة، ذلت

لي الصعاب، و أنارت لي الدرب، و دفعتني قدما لإتمام

هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عني خير الجزاء.

- و الله من وراء القصد و هو يهدي السبيل -

# الإهداء

إلى أبي وأمي حفظهما الله

إلى زوجي ورفيق دربي محمد

إلى أبنائي عبد الرحمن وريم فاطمة الزهراء

إلى إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأحبة والأصدقاء

أهدي ثمرة جهدي هذا

راجية من المولى تعالى أن يتقبله مني

بوسنة كريمة

## ملخص:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهانا ناجحا لأغلب الدول التي اعتمدت عليها في رسم سياساتها الاقتصادية نظرا لما حقته من قدرة على النهوض بالاقتصاد ومواجهة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة. غير أن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بالأمر السهل فهي تواجه عادة قيودا شديدة معيقة للنمو بدرجة أكبر مما تواجهه المؤسسات الكبيرة، واهم عقبة تواجه هذه المؤسسات هي رفض البنوك والمؤسسات المالية تمويلها بسبب ارتفاع التكاليف والمخاطر المتعلقة بها. ولهذا فان إشكالية بحثنا تتمثل في دراسة مدى فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية من طرف البنوك الأجنبية ونقصد بالتحديد البنوك الفرنسية. وبعد دراسة استقصائية شملت 110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على مستوى ولايتي تلمسان و عين تيموشنت ممولة من طرف هذه البنوك خلصنا إلى النتيجة التالية :

- بالرغم من أن البنوك الأجنبية حققت كفاءة ملحوظة في خدمة المؤسسات الجزائرية من حيث سرعة الخدمات، وجودة الاتصال، وقلة الإجراءات البيروقراطية إلا أنها لا تزال تسجل نقائص مهمة فيما يخص ارتفاع الضمانات ، عدم المرافقة للمؤسسات المبتدئة وارتفاع التكاليف.

**الكلمات المفتاحية:** البنوك الأجنبية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنوك العمومية، التمويل.

## Résumé:

Les petites et moyennes entreprises représentent un pari réussi pour la plupart des pays qui les ont adoptées dans l'élaboration des politiques économiques, et ce grâce à ses capacités à promouvoir l'économie et faire face aux crises et parvenir à un développement durable, Cependant, le développement des PME fait habituellement face à des restrictions sévères qui entravent leur croissance comparativement aux grandes entreprises, l'obstacle le plus important pour ces entreprises est le refus des banques et des institutions financières de les financer en raison des coûts élevés et des risques connexes. La problématique de notre recherche est d'étudier l'efficacité de financement des PME algériennes par les banques étrangères, notamment les banques françaises. Après une enquête faite sur 110 PME au niveau des wilayas de Tlemcen et Ain Timouchent, Les résultats montrent que malgré la remarquable compétence des

banques étrangères dans le service des entreprises algériennes en termes de rapidité de service, qualité de communication, et allégement de procédures bureaucratiques, ils enregistrent toujours d'importantes lacunes en ce qui concerne les garanties élevées, le non accompagnement des entreprises en phase de démarrage et les coûts considérables.

**Les mots clés :** banques étrangères, PME, banques publiques, financement.

**Abstract:**

Small and medium-sized enterprises are a successful bet for most of the countries that have adopted them in economic policy-making, thanks to their ability to promote the economy and face crises and achieve sustainable development. However, the development of SMEs is usually faced with severe restrictions which block their growth compared to large enterprises, the biggest obstacle for these enterprises is the refusal of banks and financial institutions to finance them due to the high costs and related risks. The problematic of our research is to study the effectiveness of financing Algerian SMEs by foreign banks, especially French banks. After a survey of 110 SMEs near the districts of Tlemcen and Ain Timouchent, the results show that despite the remarkable competence of foreign banks in the service of Algerian enterprises in terms of speed of service, quality of communication, and reduction of bureaucratic procedures, they still have important shortcomings in terms of high guarantees, Non-accompaniment of start-ups and high costs.

**Key words:** foreign banks, SMEs, public banks, financing.

قائمة المحتويات

	الشكر
	الإهداء
	ملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
	قائمة الملاحق
أ	المقدمة
1	الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
1	مقدمة
3	المبحث الأول: لمحة عن تطور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر الدول
4	المطلب الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية المتطورة
6	المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول ذات الفكر الماركسي
7	المؤسسات المتوسطة في الصين
7	المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول السائرة في طريق النمو
9	المبحث الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية
9	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
9	1. قيود وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
10	2. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
11	3. التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	المطلب الثاني: أهمية وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
15	1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	2. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27	المطلب الثالث: أهم المشاكل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
27	1. التمويل
27	2. نظام المعلومات
27	3. صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية
28	4. عدم توافر الفرص للتدريب
28	5. ضعف المستوى التكنولوجي
28	6. غياب ثقافة مؤسسية
30	المبحث الثالث: التجربة التونسية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
30	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتونس
31	1. تعريف FONAPRAM للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتونس
31	2. تعريف FOPRODI للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتونس
31	المطلب الثاني: هيآت دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتونس

## قائمة المحتويات

- 32 .1 أهم هياكل الدعم الموجودة
- 33 .2 مركز الأعمال Les centres d'affaires
- 33 .3 الشباك الوحيد Le Guichet Unique
- 34 .4 مشاتل و حاضنات المؤسسات les pépinières d'entreprises
- 36 **المطلب الثالث: وسائل التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس**
- 36 .1 صندوق الترقية و اللامركزية الصناعية FOPRODI
- 37 .2 نظام تحفيز الإبداع في مجال تكنولوجيا المعلومات RIITI
- 38 .3 بنك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة La banque de financement des PME
- 38 .4 البنك التونسي للتضامن la banque tunisienne de solidarité
- 39 .5 السوق المالي
- 42 **المبحث الرابع: التجربة المغربية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**
- 42 **المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب**
- 43 **المطلب الثاني: أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب**
- 44 **المطلب الثالث: وسائل التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب**
- 44 .1 القروض البنكية
- 44 .2 الأسواق المالية
- 45 .3 تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق رأسمال المخاطر Capital risque
- 46 .4 الدعم المالي غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب
- 46 **المطلب الرابع: مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب**
- 47 .1 العوامل الداخلية
- 47 .2 العوامل الخارجية
- 48 **خاتمة الفصل**
- 49 **الفصل الثاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**
- 50 **مقدمة الفصل**
- 51 **المبحث الأول: لمحة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**
- 51 **المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**
- 52 **المطلب الثاني: معطيات خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**
- 52 .1 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر
- 53 .2 مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر
- 55 **المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر**
- 55 .1 مساهمة م ص م في خلق مناصب العمل
- 56 .2 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة
- 58 .3 مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في توزيع المداخيل
- 59 **المبحث الثاني: أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والإجراءات المتخذة لتجاوزها بالجزائر**
- 59 **المطلب الأول: أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**
- 60 **المطلب الثاني: أهم هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر**

## قائمة المحتويات

60	1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
63	2. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ( ENSEJ )
64	3. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ( CNAC -1994 )
65	4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM
66	5. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGC PME
66	6. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
66	7. صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI PME
67	<b>المطلب الثالث: أهم برامج دعم وترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر</b>
67	1. البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية
68	2. برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ED/PME
70	3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
71	<b>المطلب الرابع: تعقيب حول هيأت و برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر</b>
72	1. تقييم لبيئة الأعمال بالجزائر
74	2. حوصلة أو خلاصة دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل من المغرب تونس والجزائر
77	<b>أهم النقاط المستخلصة</b>
79	<b>خاتمة الفصل</b>
80	<b>الفصل الثالث: التمويل في المؤسسات الصغيرة</b>
81	<b>مقدمة</b>
82	<b>المبحث الأول: مفهوم التمويل وأهم أنواعه</b>
82	<b>المطلب الأول: مفهوم التمويل</b>
82	<b>المطلب الثاني: مختلف أنواع التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
82	1. التمويل عن طريق الأموال الخاصة (التمويل الذاتي)
84	2. التمويل عن طريق الاقتراض
86	3. التمويل عن طريق رأس المال (إصدار الأسهم)
86	4. التمويل عن طريق رأسمال المخاطر
86	<b>المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
87	1. مشاكل متعلقة بالتمويل البنكي
87	2. مشاكل متعلقة بالمؤسسة
88	3. مشاكل تمويلية أخرى
89	<b>المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر للسلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة</b>
89	1. المنظور التقليدي l'approche traditionnelle
90	2. نموذج Modigliani et Miller
90	3. نظرية التوازن la théorie Trade off
90	4. النظرية الحديثة للمشروع la théorie moderne de la firme
90	<b>المطلب الأول: المنظور التقليدي</b>
91	1. نظرية الربح الصافي la théorie de bénéfice net



## قائمة المحتويات

94	2. نظرية أثر الرافعة la théorie de l'effet de levier
98	المطلب الثاني: نموذج Modigliani et Miller انعدام هيكل التمويل الأمثل
99	1. فرضيات النموذج
100	2. فحوى النظرية
104	3. الانتقادات الموجهة لأطروحة M.M
106	المطلب الثالث: نموذج Modigliani et Miller في حالة وجود الضرائب
111	المبحث الثالث: نظرية التوازن Trade-Off وجود هيكل مالي أمثل
111	المطلب الأول: تكلفة الإفلاس
112	1. مكونات تكلفة الإفلاس
112	2. تأثير تكلفة الإفلاس
114	3. الهيكل المالي في وجود الضرائب وتكلفة الإفلاس
115	المطلب الثاني: نظرية تكلفة الوكالة la théorie de coût d'agence
116	1. التضارب بين مصالح المساهمين و المديرين (المديرين)
118	2. تضارب المصالح بين المساهمين والمقرضين
121	المبحث الرابع: النظرية الحديثة للمشروع la théorie moderne de la firme
121	المطلب الأول: نظرية الإشارة la théorie du signal
122	المطلب الثاني: نظرية الانتقال التدريجي لمصادر التمويل les théories de financement hiérarchique (Pecking Order Theory)
122	• نموذج Williamson (1988)
123	• نموذج Myers (1990)
125	خلاصة الفصل
128	الفصل الرابع دراسة حالة فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك الأجنبية
129	تمهيد
131	المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية
131	المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة
131	• أسلوب دراسة الحالة
131	• أسلوب المقارنة
132	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
132	المطلب الثالث: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة
133	1. تصميم الاستبيان
135	2. حدود الدراسة
136	المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة
136	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات البنكية محل الدراسة
136	1. بنك Société Générale
142	2. BNP Paribas الجزائر
143	3. بنك Natixis الجزائر

## قائمة المحتويات

145	<b>المطلب الثاني: التعريف بالعيينة المدروسة</b>
146	أولاً: التحليل الوصفي لعيينة الدراسة
146	1. توزيع مفردات العينة حسب الملكية
146	2. توزيع مفردات العينة حسب الشكل القانوني
147	3. توزيع مفردات العينة حسب قطاع النشاط
147	4. توزيع مفردات العينة حسب التوطن البنكي للعمليات المالية
147	ثانياً: الجداول التقاطعية
147	1. العلاقة بين ملكية المؤسسة والبنك الممول لنشاطها
148	2. العلاقة بين قبول القرض وعمر المؤسسة
149	<b>المطلب الثالث: مقارنة بين المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية والبنوك الأجنبية</b>
149	1. قطاع الإنتاج
150	2. عمر المؤسسة
152	3. رقم الأعمال
153	4. نوع القرض الممنوح
155	5. مستوى الرضا على المبلغ الممنوح من طرف البنك
156	6. مستوى الرضا عن المدة اللازمة لتحصيل القرض
157	7. مستوى الرضا على نوعية الاتصال مع البنك
158	8. مستوى الرضا على حجم الوثائق المطلوبة في ملف القرض
160	9. مستوى الرضا على معدلات الفائدة المطلوبة
161	10. مستوى الرضا على الضمانات المطلوبة
162	11. مستوى الرضا على التفاوض مع البنك
164	<b>المبحث الثالث: التفسير المالي لنتائج الدراسة</b>
164	1. الضمانات المطلوبة
165	2. طبيعة القروض الممنوحة
165	3. مدة تحصيل القرض
166	4. معدلات الفائدة
167	5. حجم الوثائق المطلوبة في الملف
167	6. الاتصال مع البنك وإمكانية التفاوض على بنود العقد
169	<b>خلاصة الفصل</b>
171	<b>الخاتمة العامة</b>
	المراجع
	الملاحق

## قائمة الجداول

### قائمة الجداول

#### الفصل الأول:

- الجدول 1-1: تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العمال في بعض الدول 13
- الجدول 2-1: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاتحاد الأوروبي و مساهمتها في خلق مناصب العمل لسنة 2005 17
- الجدول 3-1: نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة لبعض الدول لسنة 2005 19
- الجدول 4-1: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاتحاد الأوروبي و مساهمتها القيمة المضافة لسنة 2005 20
- الجدول 5-1: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة 23
- الجدول 6-1: عدد المؤسسات المصدرة 26
- الجدول 7-1: حصة المؤسسات المتوسطة لبعض الدول من مجموع صادرات منطقة اليورو 26

#### الفصل الثاني:

- الجدول 1-2: تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 52
- الجدول 2-2: تطور م ص م بالجزائر 2003-2010 52
- الجدول 3-2: تطور خلق مناصب العمل من طرف م ص م خلال الفترة 2004-2010 56
- الجدول 4-2: تطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر خارج المحروقات للفترة 2004-2008 حسب القطاعات 57
- الجدول 5-2: تطور عدد المشاريع و مناصب الشغل المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2013) 61
- الجدول 6-2: يوضح المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب منذ إنشائها و إلى غاية 30 جوان 2013 63
- الجدول 7-2: يوضح تصنيف البنك العالمي لمؤشرات سهولة أنشطة الأعمال بالجزائر و تونس والمغرب 73

#### الفصل الثالث:

- الجدول 1-3: تمثيل الفائض التنظيمي و ثروة المؤسسة 123

#### الفصل الرابع:

- الجدول 1-4: محاور الاستبيان و فقراته 135
- الجدول 2-4: درجات مقياس ليكرت الخماسي 135

## قائمة الجداول

- الجدول 3-4 توزيع مفردات العينة حسب الملكية 146
- الجدول 4-4 توزيع مفردات العينة حسب الشكل القانوني 146
- الجدول 5-4 توزيع مفردات العينة حسب قطاع النشاط 147
- الجدول 6-4 توزيع مفردات العينة حسب التوطين البنكي للعمليات المالية 147
- الجدول 7-4 ملكية المؤسسة البنك الممول لنشاط المؤسسة 147
- الجدول 8-4 العلاقة بين قبول البنك تمويل المؤسسة وعمر المؤسسة 148
- الجدول 9-4 مقارنة بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية فيما يخص تمويل القطاعات الإنتاجية 149
- الجدول 10-4 مقارنة بين عمر المؤسسة التابعة للبنوك العمومية والأجنبية 150
- الجدول 11-4 مقارنة بين رقم أعمال المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية و البنوك الأجنبية 152
- الجدول 12-4 مقارنة بين أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية و البنوك العمومية 153
- الجدول 13-4 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص المبلغ الممنوح 155
- الجدول 14-4 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص مدة تحصيل القرض 156
- الجدول 15-4 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص مستوى الاتصال 157
- الجدول 16-4 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص حجم الوثائق المطلوبة 158
- الجدول 17-4 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص معدلات الفائدة 160
- الجدول 18-4 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص الضمانات المطلوبة 161
- الجدول 19-4 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص التفاوض مع البنك 162

قائمة الأشكال البيانية

الفصل الأول:

- الشكل 1-1: خصوصيات "م ص م" حسب مختلف مناطق العالم 8
- الشكل 1-2: يوضح مساهمة قطاع الرسمي ل "م ص م" في الناتج الداخلي الخام و التشغيل 22
- الشكل 1-3: يوضح مساهمة القطاع غير الرسمي ل "م ص م" في الناتج الداخلي الخام و التشغيل 22

الفصل الثاني:

- الشكل 1-2: يوضح توزيع م ص م حسب القطاعات الإنتاجية لسنة 2009 54
- الشكل 2-2: يوضح التوزيع الجغرافي ل م ص م حسب الولايات 55
- الشكل 3-2: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات 58
- الشكل 4-2: تطور المشاريع الاستثمارية المصرحة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 62

الفصل الثالث:

- الشكل 1-3: العلاقة بين نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة وتكلفة رأس المال حسب نظرية الربح الصافي 93
- الشكل 2-3: العلاقة بين نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة وبين معدل المر دودية التي يطلبها المساهمين 113
- الشكل 3-3: العلاقة بين نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة و تكلفة رأس المال في وجود الضرائب و تكلفة الإفلاس 115

الفصل الرابع:

- الشكل 1-4: تطور عدد العملاء حسب الوكالات البنكية (2004-2015) 138
- الشكل 2-4: طبيعة عملاء البنك 139
- الشكل 3-4: حصة العملاء من المعاملات المالية للبنك 139
- الشكل 4-4: تطور رأس مال البنك للفترة (2004-2015) 140
- الشكل 5-4: تطور ميزانية البنك (2008-2015) 140
- الشكل 6-4: تطور الناتج البنكي الصافي للفترة (2010-2015) 141
- الشكل 7-4: تطور الوداع و القروض للفترة 2010-2015 142
- الشكل 8-4: تطور الناتج البنكي الصافي للفترة (2004-2011) 144
- الشكل 9-4: تطور ميزانية البنك للفترة (2004-2011) 145
- الشكل 10-4: مقارنة بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية فيما يخص تمويل القطاعات الإنتاجية 150

## قائمة الأشكال البيانية

- الشكل 4-11 مقارنة بين عمر المؤسسة التابعة للبنوك العمومية و البنوك الأجنبية 151
- الشكل 4-12 مقارنة بين رقم أعمال المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية و البنوك الأجنبية 152
- الشكل 4-13 مقارنة بين أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية و البنوك الأجنبية 154
- الشكل 4-14 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص المبلغ الممنوح 155
- الشكل 4-15 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص مدة تحصيل القرض 156
- الشكل 4-16 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص مستوى الاتصال 158
- الشكل 4-17 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص الوثائق المطلوبة 159
- الشكل 4-18 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص معدلات الفائدة 160
- الشكل 4-19 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص الضمانات المطلوبة 162
- الشكل 4-20 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص التفاوض مع البنك 163

Questionnaire

186

### المقدمة:

يحتل تعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أولوية بين الأهداف التنموية في كل من الاقتصاديات المتقدمة والصاعدة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل قوة رئيسية محركة لخلق فرص العمل ونمو الناتج المحلي. إذ تساهم هذه المؤسسات إلى حد كبير في تنويع الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وتلعب دورا مهما في تنمية القطاع الخاص، ويعتبر نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة علامة على نجاح وازدهار الاقتصاد ككل، حيث تساهم هذه المؤسسات في الدول المتقدمة و بعض الدول النامية بأكثر من نصف الناتج القومي وتمثل ما يقارب 95% إلى 99% من مجموع المؤسسات في أغلب اقتصاديات الدول وهي توفر ما يزيد عن 60% من مناصب الشغل. لهذا فهي تمثل رهانا ناجحا لأغلب الدول التي اعتمدت عليها في رسم سياساتها الاقتصادية نظرا لما حققته من قدرة على النهوض بالاقتصاد ومواجهة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة.

غير أن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس بالأمر السهل فهي تواجه عادة قيودا شديدة معيقة للنمو بدرجة أكبر مما تواجهها المؤسسات الكبيرة، حيث يقف حجمها عائقا أمام قدرتها على الوصول إلى الأسواق واكتساب المهارات والحصول على رأس المال. فالبنوك التجارية والمؤسسات المالية ترى في أغلب الأحيان أن خدمة هذه المؤسسات محفوفة بالمخاطر وباهظة التكلفة، وبالتالي فإنها تعاني إلى حد كبير من نقص الحصول على خدمات مالية أساسية كافية، وفي ظل هذه القدرة المحدودة على الحصول على التمويل، يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمة في تنفيذ الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة وإنشاء أسواق جديدة وتوظيف المزيد من العمال. وقد عانت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مر عقود من صعوبة حصولها على الموارد المالية الكافية بسبب منافسة المؤسسات الكبيرة لها باعتبار أن البنوك تفضل في تمويلها هذه الأخيرة لكونها قليلة المخاطر و قليلة التكاليف سريعة المردودية.

معاناة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البنوك تتفاقم في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي حققت فيها البنوك قفزات نوعية في تمويل وخدمة هذا النوع من المؤسسات، مقارنة بالأنظمة المصرفية في الدول النامية والتي بدأت في الآونة الأخيرة فقط في توسيع



عملياتها المعنية بهذا القطاع، فهناك الكثير من البنوك التي ما زالت في طور تجريب مناهج مختلفة بشأن خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أثبتت التجارب تغيرا ملموسا في سياسات البنوك اتجاه هذه المؤسسات، فبعد أن كانت تتجنب تمويلها خوفا من ارتفاع مخاطرها وارتفاع تكاليفها، أصبحت هذه المؤسسات اليوم هدفا لهذه البنوك نظرا لما حققته من نجاح وربحية وهي تمثل سوقا واعدة آخذا في النمو وخاصة إذا ما وجدت الآليات اللازمة لتمويل هذا القطاع بصورة فعالة. وقد أشار تقرير لمؤسسة التمويل الدولية<sup>1</sup> بأن بعض البنوك الرئيسية سجلت ارتفاعا في نسبة العائد على الأصول البنكية من عملياتها الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 3% إلى 6% مقابل 1% إلى 3% فقط للعمليات البنكية الأخرى.<sup>2</sup> وتشير نتائج الدراسات انه على المستوى الدولي لم يعد الاهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حكرا على بعض البنوك الصغيرة أو المحلية أو المؤسسات المتخصصة فقط، بل تجاوزه إلى البنوك الكبيرة بما في ذلك البنوك الحكومية و الأجنبية.

الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جاء متأخرا نوعا ما، فكانت البداية مع تبني الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي مع نهاية الثمانينات (1989)، أدى إلى تطور مهم في مجال مؤسسات القطاع الخاص، وهذا التطور يتضح من خلال عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها بعد هذه الفترة في جميع القطاعات الاقتصادية، فحسب احصائيات 2012 بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر حوالي 700000<sup>3</sup> مؤسسة، غير أن القطاع الخاص بالجزائر وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال يواجه العديد من التحديات منها عدم قدرته على فرض استقلاليته الاقتصادية عن قطاع المحروقات والتوجه نحو بيئة أكثر مقاولاتية. فمن الأهداف الحكومية التي كانت مرسومة لأفاق سنة 2014 الوصول لإنشاء 30 م ص م بالنسبة لكل 1000 نسمة، تخفيض معدلات البطالة لأقل من 10 % وتحقيق ناتج داخلي خام PIB خارج قطاع المحروقات

<sup>1</sup> وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بالتعامل مع القطاع الخاص.

<sup>2</sup> دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول على التمويل على ص 5 سنة 2009

<sup>3</sup> وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار.

ما بين 62% إلى 70%<sup>4</sup>. غير أن النتائج المحققة كانت بعيدة عن الأهداف المسطرة وتشير اغلب الدراسات التي أنجزت في الآونة الأخيرة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن مشاكل هذه المؤسسات في الجزائر تتمحور أساسا حول:

- ◀ مشكل الحصول على عقار و الصعوبات الإدارية و تفشي البيروقراطية.
- ◀ بطؤ الحصول على التمويل البنكي بسبب عدم معرفة البنوك لعملائها من جهة، وضعف الملاءة المالية للمؤسسات من جهة أخرى.
- ◀ عدم استخدام تقنيات حديثة لتسيير الخطر من طرف البنوك وضعف استخدام الهندسة المالية.
- ◀ تفشي الفساد الإداري و الرشوة.
- ◀ ضعف مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل نقص الوكالات البنكية على مستوى بعض المناطق.
- ◀ نقص مستوى الإبداع و التكنولوجيا في المؤسسات مما انعكس سلبا على مستوى تنافسيتها.
- ◀ النقص الملحوظ لهيآت المرافقة والمتابعة والدعم في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في البدايات الأولى لإنشائها.

من خلال هذا البحث سوف نركز دراستنا على مشكل التمويل باعتباره أهم وأصعب المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا بشهادة اغلب الباحثين في هذا المجال وخاصة التمويل البنكي. فنقص التنوع في مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر وخاصة في ظل غياب سوق مالي خلق نوع من الارتباط المفروض بينها و بين البنوك باعتبارها مصدر التمويل الأساسي، و تزايد وتيرة نمو هذه المؤسسات وزيادة طلبها على الموارد المالية من البنوك العمومية خلق نوع من الضغط على هذه الأخيرة وصعب من إجراءات الوصول إلى هذه الموارد، هذا ما دفع السلطات المالية بالجزائر إلى فتح الباب أمام البنوك الخاصة ولاسيما الأجنبية منها من أجل المساهمة في تمويل المؤسسات بالجزائر وتخفيف الضغط على البنوك العمومية من جهة وزيادة تنافسية

<sup>4</sup> Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, direction générale Trésor janvier 2012.

القطاع البنكي من جهة أخرى. بعد صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض<sup>5</sup> سمح لأول مرة للبنوك الخاصة والأجنبية بالاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري، وكان أول بنك أجنبي بدأ نشاطه بالجزائر هو بنك سوسيتي جينرال سنة 2000. وأصبح هذا القطاع يتكون من 10 بنوك أغلبها فروع لبنوك دولية بالإضافة إلى هذه البنوك، هناك 3 مؤسسات مالية أجنبية متخصصة<sup>6</sup>، واستطاعت أن تحقق مكانة مهمة في النظام المصرفي الجزائري، من خلال استقطابها لعدد كبير من العملاء بما في ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث بلغ عدد عملاء البنوك الفرنسية (NATIXIS, BNP Paribas, société générale) لوحدها حوالي أزيد من 800000 زبون سنة 2015، من بينهم أكثر من 8000 مؤسسة. و ما يميز هذه البنوك هو سرعة انتشارها وتوسعها حيث يقدر عدد الوكالات الخاصة بالبنوك السابقة الذكر حوالي أزيد من 177 وكالة بنكية وأزيد من 26 مركز أعمال موزعين عبر كامل التراب الوطني، كما تشير التقارير المالية الصادرة عن هذه البنوك زيادة إيراداتها المالية من سنة لأخرى. وهناك من يرجع سبب نجاح هذه البنوك إلى سمعتها الجيدة من ناحية جودة خدماتها وسرعتها، بينما يرى آخرون السبب يرجع إلى حرفيتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرضها قروض تلائم متطلبات هذه الأخيرة. ومن باب معرفة أو اكتشاف الإضافة التي جاءت بها هذه البنوك للاقتصاد الجزائري في مجال تمويل المؤسسات حاولنا معالجة الإشكالية التالية:

### 1. الإشكالية الرئيسية:

- ما مدى فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك الأجنبية بالجزائر؟

وبهدف التحليل المعمق لهذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

<sup>5</sup> المرسوم التشريعي 90-10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل 1990

<sup>6</sup> <http://www.bank-of-algeria.dz> le 4janvier2015

## 2. الإشكاليات الفرعية:

- هل تقوم البنوك الأجنبية بتمويل جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أم أنها تشترط مؤسسات ذات خصائص و معايير معينة؟
- هل استطاعت البنوك الأجنبية تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟
- هل استطاعت البنوك الأجنبية أن تحقق ميزة تنافسية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث جودة و سرعة الخدمات مقارنة بالبنوك العمومية؟
- هل تقدم البنوك الأجنبية منتجات بنكية حديثة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؟

3. فرضيات الدراسة: على ضوء الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية للبحث قمنا بصياغة فرضيات تعتبر كإجابات مؤقتة والتي سوف يتم اختبارها وهذه الفرضيات هي:

**الفرضية الأولى:** تقوم البنوك الأجنبية بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاعات الإنتاجية و الصناعية والتي يتطلب تمويلها قروض استثمارية طويلة الأجل.

**الفرضية الثانية:** تقوم البنوك الأجنبية بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتدئة والتي تكون بحاجة إلى الدعم المالي بالإضافة للمرافقة الاستشارية.

**الفرضية الثالثة:** تفضل البنوك الأجنبية تمويل المؤسسات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة والتي أثبتت نتائجها المالية ملاءتها المالية.

**الفرضية الرابعة:** البنوك الأجنبية تتمتع بجودة خدماتها وسرعتها في الرد على طلبات منح القروض مقارنة بالبنوك العمومية.

**الفرضية الخامسة:** تتميز البنوك الأجنبية بمستوى بيروقراطية اقل من البنوك العمومية فيما يخص الوثائق المطلوبة في ملف القرض.

**الفرضية السادسة:** حققت البنوك الأجنبية ميزة تنافسية في أساليب تسيير الخطر الحديثة مما يقلل من حجم الضمانات المطلوبة من المؤسسات مقارنة بالبنوك العمومية.

**الفرضية السابعة:** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلقى اهتماما اكبر من طرف البنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك العمومية فيما يخص جودة الاتصال و القدرة على التفاوض حول بنود القرض.

**الفرضية الثامنة:** لا يوجد تفاوت في تكاليف القروض بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية.

#### 4. أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في النقاط التالية:

● الأهمية التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي والمراهنة عليها كوسيلة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة وخصوصا في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وما يشهده العالم من تدهور لأسعار المحروقات وتراجع عائدات أغلب الدول التي تعتمد عليها .

● أهمية موضوع التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

● المكانة التي استطاعت أن تحتلها البنوك الأجنبية في الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة وجيزة وذلك من خلال سياستها التي تنتهجها في تمويل المؤسسات.

#### 5. أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة

التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

● محاولة فهم سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوافع اختيارها لبنك معين في تمويل نشاطها.

● محاولة دراسة واقع البنوك وخاصة الأجنبية منها ومدى فعالية سياستها التمويلية في تحقيق متطلبات المؤسسات الجزائرية.

● محاولة إبراز القيمة المضافة التي قدمتها البنوك الأجنبية للنظام المصرفي الجزائري.

● محاولة فتح آفاق البحث في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنويع صيغ وأساليب هذا التمويل.

## 6. دوافع اختيار الموضوع:

اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع كان له عدة دوافع:

- الدافع الشخصي وهذا بحكم التخصص.
- الدافع العلمي نظرا لكونه من المواضيع الحالية، وكذلك لتكملة ما بدأناه في بحث الماجستير.
- الدافع الاقتصادي وخاصة مع تزايد وتيرة نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وبحثها الدائم عن مصادر التمويل.

## 7. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في إطارين زماني ومكاني:

- الإطار المكاني: الجزائر وبالضبط ولايتي تلمسان وعين تيموشنت من خلال دراسة شملت 110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابعة لهاتين الولايتين.
- الإطار الزمني: تاريخ انجاز البحث خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2011 الى غاية 2015.

## 8. منهج الدراسة:

بما أن الموضوع محل الدراسة معروف لدينا إذ قمنا بالإحاطة بجوانبه و أبعاده في دراسة سابقة قبل سنوات في رسالة الماجستير، إضافة إلى اطلاعنا على دراسات سابقة متعلقة بموضوع البحث، حاولنا من خلال هذا البحث أن نكمل ما توصلنا إليه سابقا بمحاولة قياس فعالية التمويل البنكي المقدم من طرف البنوك الأجنبية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وهذا بالتطبيق على عينة من المؤسسات المتوسطة بولايتي تلمسان و عين تيموشنت. ولهذا الغرض قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات و الحقائق عن المشكلة موضوع البحث، لتفسيرها و الوقوف على دلالاتها. كما استخدمنا أسلوبين من أساليب المنهج الوصفي التحليلي وهما أسلوب دراسة الحالة وأسلوب المقارنة.

- أسلوب دراسة الحالة: وهذا من خلال تطبيق الدراسة النظرية على عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف بنوك أجنبية والناشطة في ولايتي تلمسان و عين تيموشنت.
  - أسلوب المقارنة: وهذا بحكم احتواء العينة على مجموعتين من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهناك مؤسسات ممولة من طرف بنوك عمومية و هناك مؤسسات تابعة لبنوك أجنبية.
9. الدراسات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضوع التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلفت الزوايا المدروسة في موضوع التمويل فهناك من تناول التمويل البنكي وهناك من تناول التمويل عن طريق البورصة وهناك من تناول التمويل عن طريق صناديق دعم الاستثمار والى غير ذلك من مصادر التمويل.

الجديد في موضوعنا هو تناول موضوع تمويل هذه المؤسسات عن طريق البنوك الأجنبية المقيمة بالجزائر.

نظرا لحدثة تجربة هذا النوع من البنوك في الجزائر فإن الدراسات السابقة تعتبر محدودة يمكن إحصاؤها فيما يلي:

1. رسالة ماجستير غير منشورة للباحث طهراوي محمد بعنوان

**Cas (Pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes)de la Société Générale Algérie**

2. رسالة دكتوراه غير منشورة من إعداد الباحث عقبة نصيرة جامعة بسكرة 2015 تحت عنوان: فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

حاول الباحث قياس الفعالية البنكية لمجموعة من البنوك العمومية والخاصة وهذا عن طريق استبيان حاول من خلاله تحليل قرار التمويل البنكي ومستوى الخدمات من خلال

عينة مستهدفة وحاول تحديد علاقة الارتباط بين متغيرات الفعالية في التمويل البنكي ومتغيرات أخرى كالضمان المطلوب، مدة دراسة الملف، نوع القرض المستخدم، الطبيعة القانونية للمؤسسة، نوع النشاط، المستوى العلمي للإطارات البنكية ودرجة التمييز.

3. بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع البنوك الأجنبية دون ربطه بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل دراسة عبد الحق رايس (مساهمة البنوك الأجنبية في تطوير سوق الائتمان في الجزائر من خلال تفعيل الخدمات المصرفية - دراسة لعينة من البنوك الأجنبية في الجزائر) رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة بسكرة 2014. حيث حاول الباحث التطرق لجودة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف هذه البنوك ومحاولة تقييمها عن طريق طرح استبيان لعينة من عملاء هذه البنوك.

### 10. هيكل البحث:

إن محاولة الإجابة عن الإشكالية و اختبار الفرضيات المطروحة تم عبر ثلاث فصول و فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تتضمن مختلف المحاور الأساسية لموضوع البحث وإشكاليته و تنتهي بخاتمة تتضمن النتائج النظرية و التطبيقية للبحث، إضافة إلى جملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها تليها آفاق البحث وهذه الفصول هي كالتالي:

● **الفصل الأول:** تضمن عموميات فيما يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تعريفها قد لاحظنا أن اختلاف المعايير التي تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائص هذه المؤسسات صعب من مهمة إعطاء تعريف موحد لها، ثم تطرقنا إلى أهمية هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية مستشهدين ببعض الأرقام و الإحصائيات، ثم تطرقنا في آخر الفصل إلى بعض التجارب الدولية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونخص بالذكر التجربة التونسية والمغربية.

● **الفصل الثاني:** خصصنا هذا الفصل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من خلال تعريفها، تطورها، أهميتها الاقتصادية وأهم العقبات التي تواجهها بالإضافة إلى التطرق إلى أهم السياسات و البرامج المسطرة لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة



والمتوسطة بالجزائر . وبعد محاولة لإجراء تقييم عام لبيئة الأعمال بالجزائر أجرينا مقارنة بين التجربة الجزائرية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجربتين التونسية والمغربية اللتان درسناهما في الفصل السابق وحاولنا الخروج ببعض النتائج.

● **الفصل الثالث:** حاولنا من خلاله التطرق إلى كل ما يتعلق بعملية التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءا بتعريف التمويل ،أنواع التمويل ، المشاكل المتعلقة بتمويل هذا النوع من المؤسسات ثم حاولنا دراسة أهم النظريات التي حاولت تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات سواء النظريات الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية وكيفية الوصول إلى هيكل تمويلي امثل في المؤسسة.

● **الفصل الرابع:** وخصصناه للدراسة الميدانية والتي شملت مسحا ميدانيا ل110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مموله من طرف البنوك العمومية و الأجنبية منها 79 مؤسسة تمول من طرف البنوك الفرنسية "BNP Paribas, Société générale, NATIXIS" تخص كل من ولايتي تلمسان وعين تيموشنت ،وحاولنا من خلال هذا الفصل دراسة مدى فعالية التمويل البنكي المقدم من طرف البنوك العمومية و الأجنبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا بعد إجراء عملية مقارنة، من خلال محاولة استقصاء درجة رضا عملاء هذه البنوك على الخدمات المقدمة و جودتها ،وكذلك التعريف بخصائص المؤسسات الممولة من طرف هذه البنوك من جهة،والتعريف بالخدمات المقدمة من طرف البنوك الأجنبية من جهة أخرى. وبعد استخلاص النتائج قمنا بتحليلها ومقارنة مدى مطابقتها للفرضيات، ثم خرجنا بمجموعة من التوصيات التي قد يستفاد منها في المستقبل.

**11. صعوبات الدراسة:** وهي الصعوبات التي تواجه كل باحث بصدد إعداد دراسة استقصائية و المتمثلة في صعوبة الحصول على البيانات، نظرا لتردد بعض المسؤولين في التعاون مع الباحث وملئ الاستمارة .أو تردهم في الإجابة عن بعض الأسئلة أو عدم إعطاء معلومات صحيحة يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

**الفصل الأول**

**المؤسسات الصغيرة**

**والمتوسطة**

## مقدمة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيكل معظم الاقتصاديات و هذا باعتبارها مورد أساسي للنمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدول الكبرى المصنعة أو الدول النامية، حيث تمثل ما يقارب 95 % الى 99% من مجموع المؤسسات في اغلب اقتصاديات الدول و هي توفر ما يزيد عن 60% من مناصب الشغل<sup>7</sup>.

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع و هي في سعي دائم لتطويره والنهوض به، فمنذ تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات نلاحظ نموا سريعا و بشكل متزايد لهذه المؤسسات.

حيث تشير الأرقام و الإحصائيات إلى وجود حوالي 607297<sup>8</sup> مؤسسة متوسطة بالجزائر سنة 2010 و هذا النمو ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي بالرغم من المشاكل المختلفة التي تعرفها هذه المؤسسات في الجزائر وفي دول أخرى و التي تؤثر على مستوى أدائها .

وتشير اغلب الدراسات الى ان مشاكل هذه المؤسسات في الجزائر تتمحور أساسا حول:

-صعوبة الحصول على مصادر تمويل وعدم توفر الضمانات الكافية للحصول على القروض.

-مشكل الحصول على عقار بسبب صعوبة الإجراءات الإدارية وانعدام الشفافية.

-المشاكل البيروقراطية والإدارية الكبيرة ونقص التنظيم.

-النقص الملحوظ لهيآت المرافقة والمتابعة والدعم في تسيير المؤسسات الصغيرة

و المتوسطة وخاصة في البدايات الأولى لإنشائها .

من خلال هذه الدراسة سوف لن نتطرق إلى جميع هذه المشاكل جملة و إنما سوف نحاول التركيز على مشكل التمويل باعتباره المشكل الأساسي المطروح في بلادنا كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول ، وهو ما سيتمحور عليه إطار دراستنا .

<sup>7</sup> Le financement des PME et des entrepreneurs OCDE. Synthèse février 2007

<sup>8</sup> Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise, et de la Promotion de L'investissement, bulletin d'information, statistiques n° 17, 1er semestre 2010.

ففي هذا الفصل سوف نحاول الإلمام بجميع النقاط التي تخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث حاولنا أن نفهم أولا خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومميزاتها التي تختلف من بيئة إلى أخرى والتي خلقت صعوبة في إيجاد تعريف موحد لها يمكن الاعتماد عليه. ثم تطرقنا إلى مجمل التعاريف التي تناولت مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهميتها الاقتصادية محاولين تسليط الضوء على بعض التجارب في هذا المجال منها التجريبتين المغربية و التونسية.

## المبحث الأول : لمحة عن تطور خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر الدول.

قبل التطرق إلى دراسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لابد أولاً من التعرف على الخصوصية التي تميزها عن غيرها من المؤسسات ، والتي جعلتها محل اهتمام جميع الدول على اختلاف أنظمتها السياسية و الاقتصادية ومهما كانت درجة التطور الصناعي بها، فقد يتفق الجميع على أن م ص م تتمتع بالعديد من المزايا مثل "المرونة والقدرة على التكيف و سرعة الاستجابة والديناميكية مما يجذب المهتمين إليها غير أن هذا التحمس ل م ص م ليس سببه الأساسي هذه الخصائص و إنما يرجع بالأساس إلى رغبة عميقة من طرف المجتمعات نحو إحياء القيم الشخصية و رفض "العملقة" إن صح القول من خلال تجاوز الأنظمة التaylorية و تحقيق اللامركزية وقد نجد هذا حتى في الدول ذات الفكر الماركسي و التي أصبحت مجبرة على الاهتمام بقطاع م ص م من خلال تبني سياسات إعادة هيكلة و التوجه نحو اقتصاد السوق. وجميع الدول قد تبنت تشريعات لتعريف م ص م وتمييزها عن المؤسسات الكبيرة ، وهذا حسب عدة مقاييس منها: رقم الأعمال والحجم، عدد العمال ومع ذلك فهذه المعايير ليست موحدة دائماً فمثلاً في و م ا يحدد عدد العمال في م ص م ب 500 عامل بينما يحدد في بلجيكا ب 200 عامل فيما تكتفي سويسرا ب 100 عامل أما في فرنسا فقد حدد عدد العمال بأقل من 500 عامل أما الصين فقد خرجت عن معيار عدد العمال و رقم الأعمال و إنما حدد التشريع الرسمي معيار آخر لتصنيف م ص م هو " القدرة الإنتاجية - حجم التجهيزات". حتى الآن لا يوجد تعريف موحد ل م ص م مما يجعل المقارنة بين الدول صعبة هذا مما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تبني تعريف موحد بين أعضائه بدأ العمل به منذ بداية 1997 و الذي يعرف م ص م بأنها مؤسسة مستقلة ماليا و توظف اقل من 250 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها 40 مليون أورو سنوياً. و كما نلاحظ فإن هذا الاختلاف بين الدول أو حتى داخل الدولة نفسها يجعل من الصعب توحيد المفاهيم أو ترسيخ إطار نظري لها يمكن تعميمه على جميع الاقتصاديات ، مما يصعب مهمة الدارسين لها.

إذا ما حاولنا إعطاء تعريف موحد ل م ص م لا بد من عدم الاكتفاء بالمعايير الكمية من "رقم الأعمال - عدد العمال... "بل لا بد من التركيز أيضا على المعايير النوعية من خلال الغوص في طبيعة و خصوصية هذه المؤسسات حسب كل منطقة من خلال التعرف على العقلية التسييرية ومراحل تطور الصورة الحقيقية لهذه المؤسسات والقيم التي تحاول تحقيقها. وفي هذا الصدد حاولنا في هذا المبحث التطرق لدراسة خصوصية هذه المؤسسات حسب مختلف المناطق بحيث سنحاول تسليط الضوء على م ص م في الدول الصناعية الكبرى ثم الدول السائرة في طريق النمو و أيضا الدول ذات الاقتصاد الموجه.

### المطلب الأول : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول الصناعية المتطورة.

يوجد في الدول الغربية أو الصناعية صورتان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مختلفتان جذريا تحاولان التعايش اقتصاديا ، الصورة الأولى تجسد م ص م تجاوزها الزمن ولكنها تحاول المحافظة على هويتها و هي عبارة عن مؤسسات ذات طابع عائلي تركز أنشطتها في شكل حرف تقليدية متوارثة أو مزارع عائلية أو مشاريع تجارية... و ما يميز هذه المؤسسات هو ضعف مستواها التكنولوجي و استخدامها لأنماط تنظيمية من الماضي ، إذ يحاول أصحاب هذه المؤسسات المحافظة على التقاليد المتوارثة عبر الأجيال . ونجد هذا النوع من المؤسسات يتركز خاصة في دول جنوب أوروبا مثل "اسبانيا ، البرتغال، ايطاليا و أيضا فرنسا".

حسب Duchéneaut في كتابه حول مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة<sup>9</sup> يرى أن مشكلة هذا النمط من المؤسسات هو ضعف التمثيل في جمعيات أرباب العمل لعدة أسباب منها سيطرة المؤسسات الكبيرة على مثل هذه النقابات، ونجد هذا خاصة في فرنسا أين تسيطر المؤسسات الكبرى المتواجدة في ضواحي باريس على مثل هذه النقابات مثل MEDEF " Le Mouvement des entreprises de France"

<sup>9</sup> Bertrand Duchéneaut, "Les dirigeants de PM E", - enquête, chiffres, analyses pour mieux les connaitre Editions Maxima-Laurent du Mesnil, 1996, p 164.

والتي كانت تسمى سابقا CNPF " Le Conseil national du patronat français " وقد نجد نظيرتها في ايطاليا أحسن حالا منها في هذا المجال.

كان هذا عن الصورة التي تجسد م ص م التقليدية و التي تناضل من اجل البقاء فيما يوجد في المقابل صورة أخرى أكثر ايجابية لهذه المؤسسات و التي توجد في شمال أوروبا خاصة في ألمانيا وهي م ص م أكثر عصرنه و حداثة على قدر عالي من التكنولوجيا و هي تمثل الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الألماني ، وإذا ما حاولنا التعرف على م ص م في الدول الانجلوسكسونية " anglo-saxons " فغالبا ما نجد هذه المؤسسات ترتبط بمفهوم "الإبداع، الابتكار، الديناميكية ، روح المبادرة وتحمل المخاطر" . وهي مؤسسات متفوقة تكنولوجيا تخلق فرص عمل هائلة لهذه الدول و بالتالي فقد استطاعت أن تعطي صورة متميزة عن م ص م المبدعة و المتفوقة تكنولوجيا. كان هذا عن خصائص م ص م بأوروبا أما إذا ما انتقلنا إلى أمريكا وبالضبط إلى ما يعرف بوادي السيلكون " La Silicon Valley " <sup>10</sup>

سنجد نمط آخر من م ص م و التي تمثل رمز للثورة التكنولوجية وهي مؤسسات تنشط في مجال الالكترونيات و التكنولوجيا. كان هذا عن خصوصيات المؤسسات المتوسطة بصورتها التقليدية و الحديثة و قد نجد داخل نفس الدولة كلتا النموذجين على الرغم من اختلافهما إلا أنهما يشتركان في نقطة أساسية وهي كون صاحب المؤسسة هو صاحب السلطة المركزية و المطلقة في اتخاذ القرارات، وقد يرجع ذلك إلى ثقافة البيئة الغربية و التي غالبا ما تأخذ المؤسسات فيها طابع الفردية بينما نجد في اليابان أو في آسيا بصفه عامة أن المؤسسات الصغيرة تأخذ طابع الملكية العائلية أو الجماعية فحسب Yveline Leclerc <sup>11</sup> وهو متخصص في الاقتصاد الصناعي الياباني فان 60 % من م ص م اليابانية تستثمر أكثر من 50 % من رقم أعمالها في أنشطة المناولة

<sup>10</sup> هي المنطقة الجنوبية من منطقة خليج سان فرانسيسكو في كاليفورنيا في م ص م أصبحت مشهورة بسبب وجود عدد كبير من منتجي و مخترعي و مطوري التكنولوجيا . Wikipedia

<sup>11</sup> Y. Leclerc "Les fournisseurs/sous-traitants japonais : quasi-ateliers ou partenaires de leurs donneurs d'ordres ?", RIPM E, Vol 4, n°2, p. 137-162, 199

"sous-traitance"<sup>12</sup> أي أنها تقوم بالتعاقد مع مؤسسات كبيرة حيث تقوم بانجاز إحدى وظائفها و بالتالي تكون تابعة في قراراتها لمؤسسات أخرى وفق ما يتمشى مع أهداف المؤسسة الكبيرة. إذ يمكن تمثيل الاقتصاد الياباني على شكل هرمي فنجد أن م ص م التي ترتبط بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بمؤسسات كبيرة تقع في أعلى الهرم، مثلا مؤسسة صغيرة متعاقدة بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع مؤسسة مثل "نيسان" أو "تويوتا" تتواجدان على نفس المستوى أو نفس الدرجة باعتبار أن المؤسسة الصغيرة هي كيان تابع في قراراته للمؤسسة الكبيرة على الرغم من استقلاليتها. و بالتالي فإنه في النموذج الياباني صاحب م ص م لا يشعر بنفس القدر من الاستقلالية و الانفراد في تسيير مؤسسته عكس أصحاب المؤسسات في أوروبا أو أمريكا مثلا. فهو دائما تابع لكيان آخر قد يكون العائلة أو مجموعة صناعية أو أي كان المتبوع له.

#### المطلب الثاني : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول ذات الفكر الماركسي.

من المتعارف عليه في الاقتصاد الموجه رفض الملكية الخاصة لرأس المال بحجة تجنب الفوارق الاجتماعية بين الأفراد فهو يدعو للمساواة و العدالة في توزيع الثروات، فالمنافسة في الفكر الماركسي تعرف على أنها استغلال للعمال و زيادة في معدلات الفقر. كل هذه الظروف و المبادئ لا تتلاءم إطلاقا مع وجود "م ص م" و التي تتطلب "بيئة مقاولاتية" لتتطور و تزدهر، والتي تعتمد أساسا على المنافسة الحرة و المبادرة الخاصة، في بداية الأمر لم يكن لم ص م وجود في الاقتصادات الموجهة حيث تعتمد هذه الأخيرة على المؤسسات الكبيرة العمومية، وان وجدت م ص م فقد كانت تُسِيرُ خارج قواعد السوق ولكن ما إن أدركت هذه الدول أهمية قطاع م ص م حتى بادرت الى تبني سياسات اقتصادية تسمح بفتح الباب أمام هذه المؤسسات دون المساس بالمبادئ و الأفكار الماركسية التي تبنتها. فكان لكل دولة سياستها و نهجها الخاص في ذلك و معظم هذه الدول تحولت نحو اقتصاد السوق من خلال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية "الكبيرة". و سنأخذ "الصين" كمثال على ذلك:

<sup>12</sup> وهناك ايضا من يطلق عليها مصطلح التعاقد من الباطن.



## المؤسسات المتوسطة في الصين:

شهد الاقتصاد الصيني تعديلات منذ 1988 و التي اتاحت الطريق امام القطاع الخاص كقطاع مكمل إلى جانب الدولة. وبعد هذه التعديلات شهد الاقتصاد الصيني خلق أزيد من مليون مؤسسة متوسطة خاصة وتوفير أزيد من 10 ملايين منصب عمل<sup>13</sup>، مما دفع بالسلطات الصينية إلى توسيع دائرة استثمار القطاع الخاص و تنويعها حيث قامت بتأجير المؤسسات العمومية إلى مقاولين خواص ليقوموا بتسييرها من خلال "عقد تأجير" وبهذا تكون الدولة ضمنت بقاء ملكية هذه المؤسسات لصالحها مع الاستفادة من مزايا "اقتصاد السوق" وخلق جو من المنافسة حيث يستفيد المقاول الذي يسير المؤسسة من حصة من الأرباح تكون في شكل أسهم و هذا النظام خلق نوع جديد من المقاولين هو "المقاول - المستأجر". وبالتالي فان هذه السياسة مكنت الصين من التفتح على اقتصاد السوق و تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون التخلي عن مبادئ الفكر الماركسي التي تبنتها.

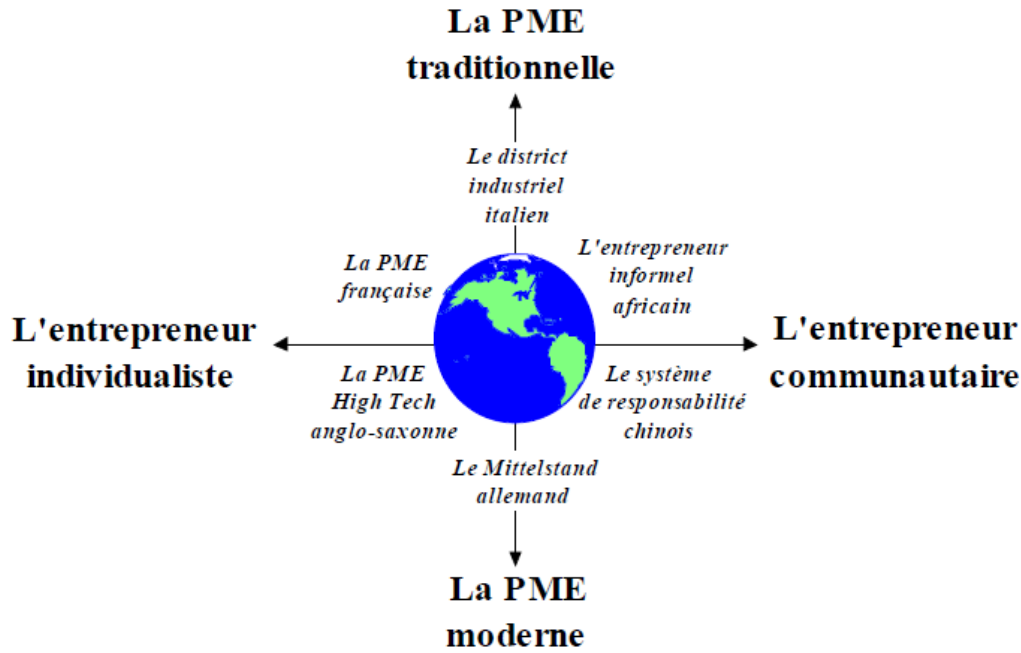
## المطلب الثالث : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول السائرة في طريق النمو.

الدارس لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية قد يجد صعوبة كبيرة في ذلك، والسبب في ذلك هو وجود م ص م تنشط بصفة غير رسمية (informel) وهي تزاوّل نشاطها بالموازاة مع المؤسسات الرسمية، و ما يميز هذه المؤسسات غير الرسمية حسب "المكتب الدولي للعمل" هو الملكية العائلية للمؤسسات، محدودية استخدام التكنولوجيا و المهارات التقنية، كثافة استخدام اليد العاملة، استخدام طرق تسييرية قديمة... وتشكل هذه م ص م غير الرسمية مشكلا عويصا بالنسبة للقطاع الرسمي على الرغم من اعتبارها مصدر دخل لفئة كبيرة من الناس وتتركز هذه المؤسسات خاصة في دول إفريقيا .

من خلال هذا المبحث حاولنا التعرف على مميزات و خصوصيات م ص م حسب مختلف المناطق وهذا كتمهيد لما سيأتي في دراستنا فمن الضروري وضع إطار

<sup>13</sup> Olivier Torres, " LES PME", éditions Flammarion, collection DOMINOS, Paris1999, page 9.

نظري لدراسة م ص م نتعرف من خلاله على طبيعة م ص م و عقلية المقاول الذي يسيرها ، ولعل الشكل التالي يوضح ذلك أكثر.



#### الشكل 1-1: خصوصيات "م ص م" حسب مختلف مناطق العالم.<sup>14</sup>

بعدما تعرفنا على طبيعة م ص م حسب كل منطقة وخصوصيتها سوف نحاول في المبحث الموالي التطرق إلى تعريفها و التعرف على أهميتها الاقتصادية و أهم المعوقات التي تواجهها.

<sup>14</sup> Olivier Torres.op cit page12.

**المبحث الثاني : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها الاقتصادية.**

كما سبق و أن اشرنا إلى أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع حيوي للنهوض بالاقتصاد ، إذ عرفت في الآونة الأخيرة انتشارا واسعا و نالت اهتماما كبيرا و لكن قبل التطرق لأهميتها الاقتصادية و أسباب تطورها لابد أولا من إعطاء تعريف لها .

**المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

يعتبر تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إشكالا في حد ذاته، إذ قد نجد لها عدة تعريفات من دولة إلى أخرى، وقد تختلف ضمن نفس الدولة، و هذا الاختلاف راجع لعدة قيود:

**1. قيود وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**

في الواقع إن وضع تعريف واضح و موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحيطه الكثير من القيود من بينها<sup>15</sup> :

- عدم تكافؤ التنمية لقوى الإنتاج التي تميز الاقتصاد الدولي، فقد يصنف استثمار ما في أفريقيا على انه كبير في حين يصنف صغيرا في اليابان.
- يرجع إلى طبيعة النشاط الاقتصادي في حد ذاته، ففي وحدة صناعية تنتمي لقطاع النسيج تشغل مثلا 500 عاملا تعتبر وحدة كبيرة، بينما تعتبر صغيرة في صناعة السيارات مثلا.
- صعوبة اختيار المعيار أو المعايير التي يجب الاستعانة بها لوضع تعريف واضح و محدد، و ذلك نظرا لاختلاف الأهداف، و كذا الجهات التي تقوم بالأبحاث و الدراسات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث تهتم النقابات العمالية مثلا بعدد العمال، بينما تهتم المؤسسات المصرفية و المالية بقدرة المؤسسات على تسديد التزاماتها و بأصولها الثابتة... الخ.

<sup>15</sup> لرقط فريدة وآخرون ( 2003 ) ، دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و موقوفات تميمتها ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل - المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، يومي 25 - 28 ماي ، 2003 جامعة فرحات عباس سطيف.

## 2. معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

خلصت إحدى الدراسات المتخصصة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أكثر من 250 تعريفاً، و هذا لاختلاف المعايير التي اعتمد عليها في تحديد مفهوم هذه المؤسسات، و هذه المعايير منها الكمية ومنها النوعية<sup>16</sup> :

**1.2. المعايير النوعية :** تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن الكبيرة من حيث:

- تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
- أن يكون إنتاجه محلياً ، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلية.
- احتياجاته لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم، التخصص الإداري قليل نسبياً.
- مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

**2.2. المعايير الكمية :** وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة، و معيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك. ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداماً من المعايير الوصفية.

<sup>16</sup> ميساء حبيب سليمان ( 2009 )، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك .

### 3. التعاريف الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر عملية وضع تعريف للمؤسسات ص و م ضرورة لأغنى عنها فهي تفيد في وضع استراتيجيات التنمية للدولة ووضع السياسات والخطط التي تساعد على تطوير قطاع المؤسسات ص و م، كما أنها تفيد أيضا في معرفة وحصر المستفيدين في هذا القطاع، ومن ثم إعداد برامج الدعم والمساعدة، ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول، نجد غياب تعريف متفق عليه للمؤسسات ص و م، فبعض الدول تعتمد على القانون في تعريفها كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وبعض الدول والمنظمات يكون تعريفها إداريا مثل ما هو عليه الحال بالنسبة لألمانيا وهولندا، ولهذا سنحاول تقديم بعض التعاريف الدولية، ثم نقوم بإدراج التعريف المعتمد في الجزائر.

#### 3-1 تعريف الإتحاد الأوربي<sup>17</sup>

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات ص و م سنة 1996 من طرف الإتحاد ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرف المؤسسات ص و م كما يلي:

- المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجراء.

- المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل أقل من 50 أجيرا، وتتجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 07 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 05 ملايين أورو.

- المؤسسة المتوسطة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

<sup>17</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر، الدورة العامة ر

العشرون، جوان، 2002، ص 6

### 2-3 تعريف منظمة العمل الدولية ILO

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها " وحدات صغيرة الحجم جدا تنتج وتوزع سلعا وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من مداخل العائلة وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخلها غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصاءات الرسمية<sup>18</sup>. " و مما يلاحظ على هذا التعريف أنه قد اعتمد على المعايير التالية لتمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- مؤسسات فردية يملكها ويديرها شخص واحد لحسابه؛
- تعمل في المناطق الحضرية فقط، مع أنها تتواجد أيضا في المناطق الريفية؛
- رأسمالها صغير جدا ولم يحدد حدا أقصى له وتستخدم كفاءات ضعيفة؛
- الدخل فيها غير منتظم وتوفر فرص عمل محدودة وهو غير صحيح على إطلاقه؛
- تدخل في إطار القطاع غير الرسمي وهذا لا ينطبق على جميعها.

### 3-3 تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO :

عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة في الدول النامية بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 15 إلى 19 عاملا، أما المتوسطة فهي التي

<sup>18</sup> محمد عبد الحليم عمر : مداخلة بعنوان " : التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية " ، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الإقتصاديات المغربية ، كلية العلوم الاقتصادية-جامعة سطيف ، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، سطيف 25، 28ماي ، 2003 ، ص 2

يعمل بها من 20 إلى 99 عاملاً<sup>19</sup> أما بالنسبة للدول المتقدمة فتكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إذا كانت تشغل أقل من 500 عاملاً<sup>20</sup>.

### 4-3 تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا:

اعتمد إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث قام بتقديم التعريف التالي<sup>21</sup>

- من 01 إلى 09 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية؛
- من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة؛
- من 50 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة؛
- أكثر من 100 عامل ..... مؤسسات كبير.

و فيما يلي تصنيف للمؤسسات و فق معيار عدد العاملين في بعض دول العالم:

### الجدول ( 1-1): تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العمال في بعض الدول

الدولة	مؤسسة صغيرة أو مصغرة TPE	مؤسسة متوسطة ME	مؤسسة كبيرة GE
الولايات المتحدة الأمريكية	1 إلى 250	251 إلى 500	أكثر من 501
اليابان	1 إلى 49	50 إلى 500	أكثر من 501
الاتحاد الأوروبي	1 إلى 49	50 إلى 250	أكثر من 251
فرنسا	1 إلى 49	50 إلى 500	أكثر من 501
انجلترا، الدنمرك، فنلندا	1 إلى 50	51 إلى 200	أكثر من 201
سويسرا	1 إلى 20	21 إلى 100	أكثر من 101

<sup>19</sup> المرجع السابق ص 2

<sup>20</sup> الزاهي اسبيرو ؛ أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، مداخلة امام المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر جوان 2002.

<sup>21</sup> Financement des entreprises édition PARIS ,1992.p 793 Source: LEFEBURE BLED.F.

تونس	1 إلى 100	أكثر من 101
المغرب	1 إلى 200	أكثر من 201

Source : Ammar Daoudi - La garantie financière et le développement de la PME en Algérie-

« financement de la PME dans les pays de Maghreb » Alger le 11et12 mars 2009.

نلاحظ اختلاف تصنيف م ص م على أساس معيار عدد لعاملين من دولة لأخرى وقد يختلف حتى داخل نفس التكتل الاقتصادي كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، أما في الجزائر فتصنف م ص م وفق عدد العاملين إلى:

- مؤسسات صغيرة جدا أو مصغرة: من 1 إلى 9 عمال.
  - مؤسسة صغيرة من 10 إلى 49 عامل.
  - مؤسسة متوسطة من 50 إلى 250 عامل.
- و يعرف القانون الجزائري م ص م كما يلي:

#### 4- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: 22

يعرف القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه الأخيرة وفق المعايير التالية:

- رأس المال: من 10 إلى 500 مليون دينار جزائري.
  - عدد العاملين: من 1 إلى 250 عامل.
  - رقم الأعمال: اقل من 2 مليار دينار.
- و بالتالي نلاحظ أن القانون الجزائري اعتمد في تعريفه على معياري (عدد العمال) و (رأس المال).

<sup>22</sup>الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001م، ص 26



## المطلب الثاني : أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة احد أهم موارد التنمية الاقتصادية و هي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة، فكما اشرنا سابقا تمثل م ص م تقريبا 99% من النسيج العام للمؤسسات في معظم الاقتصاديات، هذا زيادة عن توفيرها لمناصب الشغل و امتصاصها للبطالة، ونلاحظ أن جل المشاريع الكبرى اليوم بدأت في شكل مؤسسات صغيرة و مصغرة ذات طابع شخصي أو عائلي . حتى أن المؤسسات الصغيرة أصبحت ترتبط بمرافعات جل الطبقات السياسية مهما كانت توجهاتها، فبالنسبة للبراليين فهي رمز للحرية و روح الاستقلالية ، و بالنسبة لليساريين فان المؤسسات الصغيرة رمز للإبداع و التجديد و روح المبادرة التي تحافظ على القيم الإنسانية و الاجتماعية عكس المؤسسات الكبيرة . أما بالنسبة للمدافعين عن البيئة فهي رمز للمؤسسة التي توفر العمل ضمن وحدات صديقة للبيئة توفر نوع من الجمالية و التناسق مع المحيط .

من خلال مميزات هذه المؤسسات أصبحت هدف مختلف الدول بغض النظر عن مستوياتها الاقتصادية فالجميع يتفق على أنها المؤسسات الخلاقة لفرص العمل والمقاومة للآزمات الاقتصادية هذا مما زاد الاهتمام أكثر بهذه المشاريع من خلال دعمها وخصوصا و أنها تتمتع بجملة من الخصائص تسهل نموها السريع يمكن تلخيصها فيما يلي:

### 1- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:<sup>23</sup>

- انخفاض رأس المال المستثمر في مثل هذه المؤسسات مقارنة بالمشاريع الكبرى هذا ما يشجع أصحاب المدخرات القليلة و المتوسطة إلى الاستثمار فيها بصفة فردية دون مشاركة الآخرين .
- اغلب هذه المشاريع تأخذ طابعا فرديا أو عائليا و بالتالي في اغلب الأحيان يكون المدير هو نفسه صاحب المشروع مما يخول له حرية التصرف و اتخاذ القرار التي ترفع من أداء و مردودية المؤسسة.

<sup>23</sup> مناوّر حداد\_ دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ( اضاءات من تجربة الأردن و الجزائر )، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي \_الشلف \_ الجزائر.

- قدرة هذه المؤسسات على الانتشار السريع و التوسع في الأقاليم النائية و حتى الريفية مما يساهم في التنمية المتوازنة و إعادة توزيع الدخل.
  - معظم هذه المؤسسات لا تتطلب مستوى عالي من التكنولوجيا نظرا لطبيعة نشاطها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
  - قلة التدرج الوظيفي في هذه المؤسسات نظرا لقلة العاملين بها ، مما يسهل عملية اتخاذ القرار ويسرع تنفيذها نظرا لتركز القرارات في يد صاحب المشروع وبالتالي معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها .
  - مرونة تكيف هذه المؤسسات مع التغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تطرأ على المستوى الداخلي أو الخارجي و هذا راجع لصغر حجمها و قلة التخصص و ضالة رأس المال .
- هذه الخصائص و غيرها كانت سببا أساسيا في اهتمام معظم الدول بهذا القطاع والسعي الدائم لتنميته و تطويره و لعل هذا ما يفسر نموها المتزايد.

## 2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 95% من إجمالي المؤسسات في اغلب الدول فهي توفر حوالي 60% إلى 70% من مناصب العمل الجديدة لدول منظمة التعاون والتنمية OCDE، وبالتالي فان هذه المؤسسات أصبحت تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية في اغلب الدول . فمع التطورات الحاصلة بفعل الثورة التكنولوجية و العولمة نجد أن اقتصاديات الحجم الكبير les économies d'échelle بدأت تفقد قيمتها شيئا فشيئا في العديد من المجالات الاقتصادية و خصوصا مع لجوء المؤسسات الكبيرة إلى تقليص عدد عمالها واعتمادها في أداء بعض وظائفها على أنشطة التعاقد l'externalisation هذا مما عزز من مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أدى إلى زيادة ثقل وزنها في الاقتصاد<sup>24</sup>. ولا تكمن هذه الأهمية في خلق مناصب العمل فقط

<sup>24</sup> Les petites et moyennes entreprises : force locale, action mondiale les synthèses de L'OCDE juin 2000 édition l'observateur.

بل كذلك في تحقيق قيمة مضافة و المساهمة في الصادرات لأغلب الدول و لعن الأرقام و المعطيات التالية توضح ذلك أكثر.

## 1-2 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل:

قد تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتعدد معايير تصنيفها من دولة إلى أخرى، إلا أن الجميع يتفق على أهمية هذه المؤسسات في خلق مناصب الشغل و تقليص نسب البطالة، وهذا ما قد برهنته العديد من الدراسات في مختلف الدول، وأغلب الإحصائيات تشير إلى أن أكثر من نصف مناصب العمل في أغلب الاقتصادات مصدرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. فمثلا في الاتحاد الأوروبي وحسب إحصائيات 2005 تم إحصاء 20 مليون مؤسسة نشطة في الاقتصاد وكانت حصة المؤسسات المتوسطة منها حوالي 99,8% ولهذه الأخيرة أهمية بالغة في خلق مناصب العمل إذ توظف أزيد من 67,1% من اليد العاملة<sup>25</sup> والجدول التالي يوضح ذلك أكثر

## الجدول(1-2) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاتحاد الأوروبي و مساهمتها في خلق مناصب العمل لسنة 2005

مؤسسات كبيرة أزيد من 250	مؤسسات متوسطة (50-249)	مؤسسات صغيرة (10-49)	مؤسسات مصغرة(1-9)	% م ص م	المجموع	
0,04	0,21	1,35	18,04	19,60	19,65	عدد المؤسسات (بالملايين)
0,2	1,1	6,9	91,8	99,8	100,0	% من إجمالي المؤسسات
41,7	21,3	26,1	37,5	85,0	126,7	عدد العمال الموظفين(بالملايين)
32,9	16,8	20,6	29,6	67,1	100,0	% من إجمالي العمال

Source : Eurostat (données SSE sur les classes de taille)

<sup>25</sup> Manfred SCHMIEMANN « Les entreprises par classe de taille -tour d'horizon des PME dans l'UE»

Eurostat statistiques en bref 31/2008

من خلال الجدول السابق تتضح لنا أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق المناصب العمل في الاقتصاد الأوروبي و إذ ما لاحظنا الأرقام أعلاه نجد أن اكبر نسبة توظيف تأتي من خلال المؤسسات المصغرة التي توظف اقل من 9 عمال وهذا طبعا حسب التصنيف الأوروبي. و فيما يلي جدول يفصل أكثر المعطيات السابقة و هذا حسب كل دولة على حدا.

جدول (3-1) نسبة اليد العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة لبعض الدول سنة 2005

البلدان	عدد م ص م (بالآلاف)	% م ص م	عدد العمال الموظفين في م ص م (بالآلاف)	% اليد العاملة المستقلة في المؤسسات ص.م من إجمالي اليد العاملة
بلجيكا	395	99,8	1602	66,6
بلغاريا	240	99,7	1318	72,6
جمهورية التشيك	878	99,8	2461	68,9
الدنمارك	202	99,7	1129	66,0
ألمانيا	1654	99,5	12357	60,6
استونيا	38	99,6	305	78,1
ايرلندا	85	99,5	654	67,5
اليونان	820	99,9	2031	81,9
اسبانيا	2542	99,9	10538	78,7
فرنسا	2274	99,8	8834	61,4
ايطاليا	3819	99,9	12182	81,3
قبرص	43	99,9	174	84,3
ليتوانيا	93	99,7	619	72,9
لوكسمبورغ	21	99,6	120	70,8
هنغاريا	556	99,8	1 783	70,9
هولندا	492	99,7	3 146	67,6
النمسا	272	99,7	1 589	67,4
بولونيا	1 405	99,8	5 289	69,8
البرتغال	848	99,9	2 676	82,0
رومانيا	410	99,5	2 463	60,8
سلوفينيا	88	99,7	371	66,4
سلوفاكيا	42	98,8	501	54,0
فنلندا	187	99,7	717	58,5
السويد	523	99,8	1 667	63,2
المملكة المتحدة	1 535	99,6	9 636	54,0
و م ا	-	96,0	-	70,2
كندا	-	99,8	-	70,0
اليابان	-	99,5	-	50,0
المغرب	-	98,0	-	50,0
تونس	-	92,0	-	53,7

Source: Eurostat (données SSE sur les classes de taille)

من خلال الجدول السابق تتضح لنا أكثر أهمية المؤسسات المتوسطة في خلق مناصب العمل و امتصاص البطالة فمن خلال الأرقام السابقة نلاحظ أنها توفر على الأقل أزيد من 50 % من مناصب العمل و تزيد عن ذلك في بعض الدول لتوفر أزيد من 80% من مناصب الشغل ، كما نلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن هذه الأهمية في خلق مناصب العمل لا تقتصر على اقتصاديات الدول المتقدمة بل أيضا في اقتصاديات الدول النامية فمثلا في تونس و المغرب توفر هذه المؤسسات أزيد من 50% من مناصب العمل و تمثل ما يزيد عن 92 % من مجموع المؤسسات.

## 2-2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة للاقتصاد:

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة في خلق القيمة المضافة للاقتصاد و هذا من خلال زيادة حجم الإنتاج المحقق والمساهمة في الناتج الداخلي الخام لأغلب الدول فمثلا 57,6 % من القيمة المضافة المحققة في دول الاتحاد الأوروبي مصدرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة<sup>26</sup> و المعطيات التالية تبين ذلك أكثر:

**جدول(4-1) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالاتحاد الأوروبي و مساهمتها القيمة المضافة لسنة 2005**

مؤسسات كبيرة أزيد من 250	مؤسسات متوسطة (249-50)	مؤسسات صغيرة ( 49-10 )	مؤسسات مصغرة ( 9-1 )	% م ص م	المجموع	
2 270	954	1 011	1 120	3 090	5 360	مبلغ القيمة المضافة المحققة (بالمليار أورو)
42,4	17,8	18,9	20,9	57,6	100,0	% من إجمالي القيمة المحققة

Source: Eurostat (données SSE sur les classes de taille)

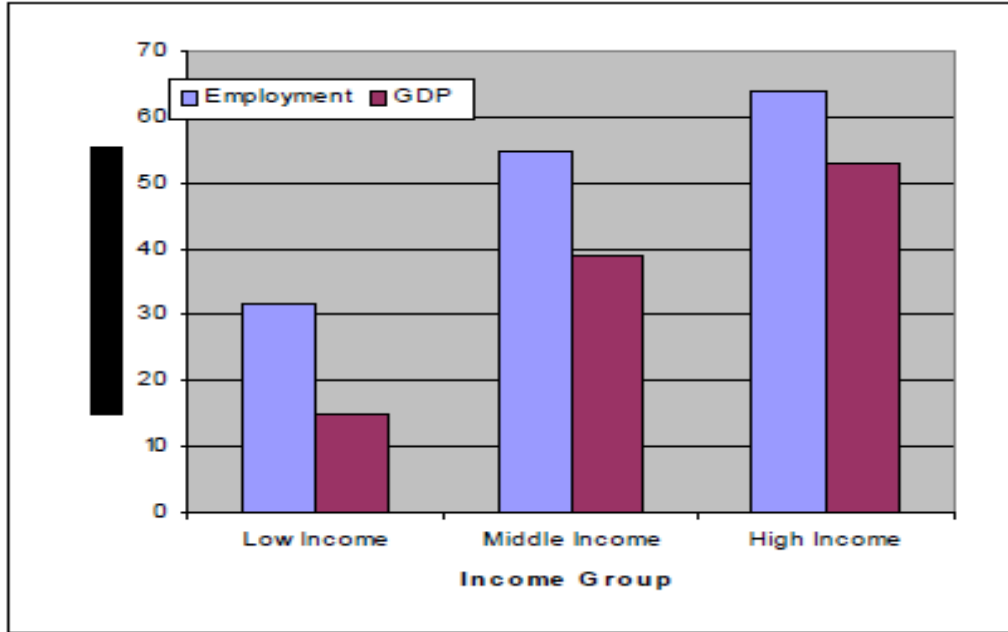
نلاحظ من خلال المعطيات السابقة الأهمية الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة للاقتصاد وهذا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ، ونلاحظ

<sup>26</sup> Manfred SCHMIEMANN. op cit .

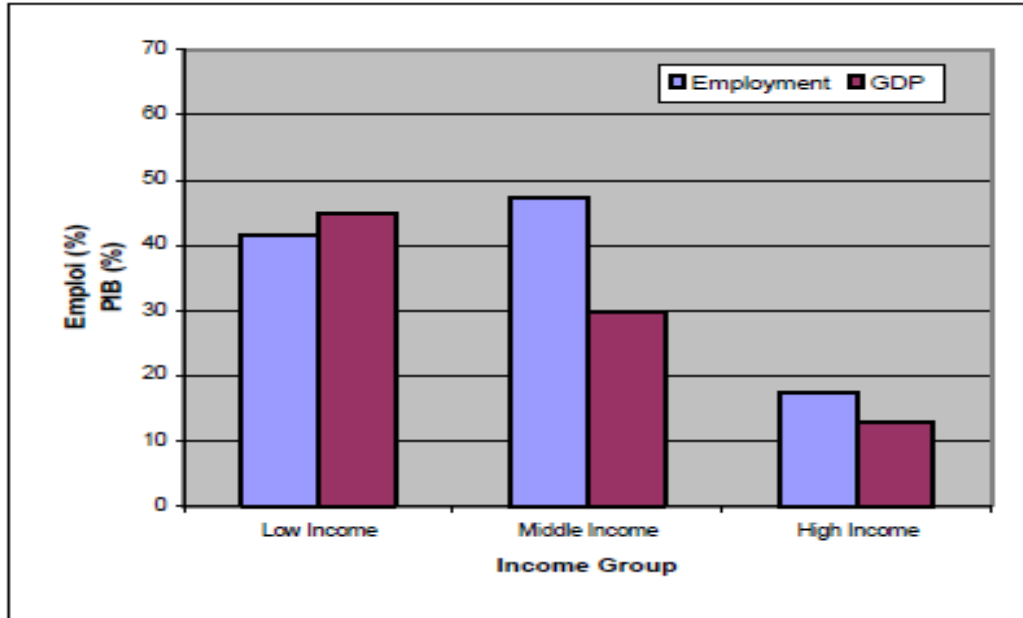
كذلك أن أكبر نسبة في هذه المساهمة أساسها المؤسسات المصغرة و التي توظف اقل من 9 عمال (حسب تعريف الاتحاد الأوروبي)، و المعطيات السابقة تخص فقط الاقتصاد الرسمي و لكن قد نجد في العديد من الأحيان مثل هذه المؤسسات تنشط في الاقتصاد غير الرسمي (الاقتصاد الموازي) أو قد تصنف حسب معيار بعض الدول كأعمال فردية مستقلة و حسب دراسة قام بها Schneider (2003)<sup>27</sup> لتقييم أهمية الاقتصاد غير الرسمي وتخص هذه الدراسة 22 اقتصاد يمر بمرحلة انتقالية (الاتحاد السوفيتي سابقا، أوروبا الوسطى، و الشرقية) و 21 دولة تابعة لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE للفترة الممتدة بين 2000 و 2002 فوجد ان القطاع غير الرسمي يمثل 16,7 % من PIB لدول منظمة التعاون و التنمية OCDE. و يمثل 29,2% من PIB لدول أوروبا الوسطى و الشرقية. و ما نسبته 44,8% من PIB دول الاتحاد السوفيتي سابقا . و الهدف أو النتيجة المراد استخلاصها من هذه الدراسة هو أهمية مثل هذه المؤسسات في خلق قيمة مضافة سواء كانت في القطاع الرسمي أو غير الرسمي و الوعي بمدى أهمية القطاع غير الرسمي في الاقتصاد مهما كان مستوى النمو فيه، ولعل الشكل الموالي يبين ذلك أكثر.

<sup>27</sup> Schneider, Friedrich (2003), « The Size and Development of the Shadow Economies and Shadow Economy Labor Force of 22 Transition and 21 OECD Countries: What Do We Really Know? », dans Boyan Belev, dir., The Informal Economy in the EU Access Countries: Size, Scope, Trends and Challenges to the Process of EU Enlargement, Center for Study of Democracy, p. 23-61, Sofia.

شكل (2-1) يوضح مساهمة قطاع الرسمي ل "م ص م" في الناتج الداخلي الخام والتشغيل



شكل (3-1) يوضح مساهمة القطاع غير الرسمي ل "م ص م" في الناتج الداخلي الخام والتشغيل



Source : Ayyagari, Beck et Demirgüç-Kunt (2003), p. 27-28.

نلاحظ من خلال الشكل السابق مدى أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة سواء بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع أو المتوسط أو المنخفض



وكذلك مدى مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في خلق هذه القيمة المضافة و لذلك كان من واجب السياسات الاقتصادية الاهتمام أكثر بتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات وفتح الباب أمام أصحابها للقضاء على الاقتصاد الموازي و تحويله نحو الاقتصاد الرسمي. وفيما يلي بعض الإحصائيات الخاصة ببعض الدول فيما يخص مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة و نسبة هذه المساهمة حيث نلاحظ من خلال البيانات في الجدول الموالي أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة و المساهمة في الناتج الخام للدول خاصة دول الاتحاد الأوروبي التي بلغت نسبة هذه المساهمة في البعض منها أزيد من 80 % كما هو الحال في قبرص مثلا و على العموم هي تتجاوز نسبة 55% في اغلب الدول المتقدمة، أما فيما يخص الدول النامية فقد أخذنا تونس و المغرب كنموذجين إذ نلاحظ أن هذه المؤسسات تساهم بأزيد من 27 % من القيمة المضافة بالمغرب و هي نسبة قليلة مقارنة بتونس و التي تقدر نسبة مساهمه فيها بحوالي 50 % و قد يرجع السبب في ذلك إلى الإستراتيجية المتبناة من طرف السلطات العمومية في دعم هذا النوع من المؤسسات في مختلف المجالات و هذا ما سنتطرق له في الفقرات الموالية.

#### جدول (5-1) مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

البلدان	مبلغ القيمة المضافة المحققة بالمليار اورو	نسبة مساهمة" م ص م" في القيمة المضافة
بلجيكا	83	57,8
بلغاريا	5	53,2
جمهورية التشيك	30	56,7
الدنمارك	67	64,8
ألمانيا	553	53,2
استونيا	4	75,1
ايرلندا	53	58,2
اليونان	44	69,6
اسبانيا	339	68,5

فرنسا	412	54,2
إيطاليا	420	70,9
قبرص	5	80
ليتوانيا	5	58,5
لوكسمبورغ	7	58,5
هنغاريا	20	50,2
هولندا	146	61,5
النمسا	76	60
بولونيا	59	48,4
البرتغال	47	67,8
رومانيا	13	48,4
سلوفينيا	8	60,6
سلوفاكيا	7	44,5
فنلندا	40	53,9
السويد	83	55,6
المملكة المتحدة	501	51
كندا	-	28
اليابان	-	57
المغرب (المبلغ بالمليون درهم)*	94451	27,4
تونس**	-	50

\* المصدر: المرصد المغربي للصناعة احصائيات 2010

\*\*Source : Statistiques Issues du Répertoire National des Entreprises « Dynamique des entreprises du secteur privé durant la période de 1996 à 2011 »

Source: Eurostat (données SSE sur les classes de taille )

### 3-2 أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة الصادرات:

لقد رأينا أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من حيث توفير مناصب العمل و المساهمة في القيمة المضافة وتحقيق التنمية المحلية ، ولكن قد نجد بعض هذه المؤسسات حققت موقعا جيدا على المستوى المحلي مما دفعها لتجاوز حدود دولها بحثا

عن أسواق خارجية من خلال مساهمتها في عملية التصدير بل قد لا تكفي بالتصدير فحسب بل هناك من فتحت لها فروع إنتاجية بالخارج و هو ما يعرف بالمؤسسات المتوسطة "المتعددة الجنسيات"، فبالرغم من شح البيانات والإحصائيات في هذا المجال وخاصة في بعض الدول النامية إلا أنها تمثل نسبة لا يستهان بها من صادرات الدول المتقدمة و هذا راجع إلى السياسات التي تنتهجها الدول من خلال تسهيل دخول الأسواق الخارجية عن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة أو منح خدمات مجاناً أو عن طريق منح امتياز إقامة دراسات عن الأسواق، تقديم نصائح تجارية إقامة معارض... الخ. فمثلاً و من خلال دراسة تم إجراؤها في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001<sup>28</sup> حيث ركزت هذه الدراسة على وظيفة التصدير في المؤسسات الأمريكية وجد أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أمريكا<sup>29</sup> تمثل 97% من مجموع المؤسسات المصدرة و لكن قيمة صادراتها لا تمثل سوى 30% من مجموع الصادرات. و في هذه الحالة قد يكمن المشكل أساساً في حجم المؤسسة و الذي يمثل عائقاً أمامها لولوج الأسواق الخارجية فمثلاً وجد و في نفس الدراسة أن 63% من مجموع هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توجه صادراتها نحو دولة واحدة فقط، بينما 54% من مجموع المؤسسات الكبيرة توجه صادراتها نحو 5 أسواق دولية .

أما فيما يخص بعض الدول الأوروبية نجد عدد المؤسسات المتوسطة المصدرة لا تقل عن نظيرتها في أمريكا فمثلاً في فرنسا و حسب إحصائيات 2011<sup>30</sup> حوالي 95% من مجموع المؤسسات المصدرة عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة و حوالي 72% من هذه المؤسسات توظف أقل من 20 عامل . و قدر حجم هذه الصادرات بحوالي 44% من مجموع قيمة الصادرات.

<sup>28</sup> Intervention de M. Terry Mughan (The Centre for International Business Research, Anglia Ruskin University) : « Aider les PME exportatrices et faciliter l'accès aux marchés internationaux », séminaire de « Regards croisés sur l'entreprise » Institut de la Gestion Publique et du Développement Economique. France Mardi 21 mars 2006

<sup>29</sup> حسب التعريف الأمريكي هي التي توفر أقل من 500 عامل.

<sup>30</sup> Panorama de l'évolution des PME depuis 10ans KPMG France cahier préparatoire 28 juin 2012.

جدول (6-1) عدد المؤسسات المصدرة.

نسبة الزيادة	2010	2000	
+17,84%	364000	308900	ألمانيا
+5,14%	184000	175000	إيطاليا

Source : Institut Montaigne – « De la naissance à la croissance : comment développer nos PME ? » - Juin 2011

جدول (7-1) حصة المؤسسات المتوسطة لبعض الدول من مجموع صادرات منطقة اليورو

2011	1999	
12,8%	17,6%	فرنسا
31,8%	29,4%	ألمانيا
11,3%	12,7%	إيطاليا
6,2%	5,6%	إسبانيا

Source : Eurostat, Données du commerce extérieur

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تناقصا في حصة كل من فرنسا و إيطاليا في مجموع صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمنطقة اليورو لسنة 2011 مقارنة بسنة 1999 وقد يعود هذا التراجع في التصدير لظروف الأزمة التي تمر بها بعض دول هذه المنطقة بينما شهدت كل من ألمانيا و إيطاليا زيادة و نمو في حجم صادراتها لسنة 2011 مقارنة بسنة 1999 قدر ب+2,4% و +0,8% لكل من ألمانيا وإيطاليا على التوالي.

كما لاحظنا في هذا المبحث فان أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أي اقتصاد لا يمكن التغاضي عنها و هذا بإجماع الاقتصاديين فهي بالإضافة لما سبق من مساهمتها في توفير مناصب العمل و المساهمة في خلق الثروة و إنعاش التصدير وخلق

السلع و الخدمات فهي أيضا تتميز بمرونة و ليونة هيكلها التسييري و الإنتاجي مما يسهل من قدرتها على التأقلم و التكيف مع الأزمات و الصدمات الخارجية .

### المطلب الثالث: أهم المشاكل التي تعيق عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بالرغم من الأهمية التي تحتلها م ص م في معظم الاقتصاديات بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة و الدليل على ذلك هو إنشاء وزارة خاصة بهذا القطاع في جويلية 1993 ، إلا أنها لا تزال تعاني من عدة مشاكل تعيق تقدمها وتطورها وتختلف هذه المشاكل بحسب اختلاف البيئة التي تنشط فيها هذه المؤسسات و بخصوصيتها. لكن و بإجماع المتخصصين في هذا القطاع يمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي:

**1- التمويل:** يعتبر التمويل من أهم المشاكل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال صعوبة إيجادها للموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتها أو إقامة المشروع في حد ذاته. وهذا قد يرجع إلى قلة الأموال المستثمرة (رأس المال) الذي لا يسمح لها بتمويل أنشطتها ولا يمنحها الملاءة الكافية للاقتراض من البنوك.

**2- نظام المعلومات:** إن غياب و ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في آليات التسيير تجعل هذه المؤسسات غير قادرة على المنافسة ولا على مواكبة التغيرات التي تفرضها عليها بيئتها.<sup>31</sup> فالمحيط المعلوماتي له دور كبير في تنمية هذه المؤسسات خصوصا في بداياتها. و نظام المعلومات نقصد به معرفة المؤسسة لبيئتها معرفة جيدة، وكذلك توفر المعلومات الكافية عن هذه المؤسسات لمحيطها الخارجي.

**3- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية :** تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العديد من المشاكل على مستوى الإدارة سواء من خلال بطئ معالجة الملفات أو من خلال البيروقراطية الإدارية . وأيضا على المستوى التنفيذي تعاني هذه المؤسسات من مشكل التغيير المفاجئ للقوانين و عدم وضوحها في بعض الأحيان. مما يخلق نوع من التوتر في علاقة المؤسسة بالإدارة و يؤثر على أداء المؤسسات.

19 غياط شريف \_ التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية \_ الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 ابريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي \_ الشلف \_ الجزائر

4- **عدم توافر الفرص للتدريب :** تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها وتعدد الاختصاصات فيها وهذا لسرعة مواكبتها للتغيرات الممكنة على عكس المؤسسات الكبيرة ، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التكوين وبالتالي فقليلا ما نجد هذه المؤسسات تنتهج سياسة تكوين واضحة و مخططة.

5- **ضعف المستوى التكنولوجي:** يضل مشكل الحصول على التكنولوجيا في هذه المؤسسات عائقا لتطورها شأنه شأن مشكل التمويل، فهو يرجع لسببين أولهما قلة الموارد والثاني ضعف تأهيل المستخدمين، مما ينعكس بالسلب على المستوى التكنولوجي للمؤسسة.

6- **غياب ثقافة مؤسسية :** حيث تعاني هذه المؤسسات نوعا من الانغلاق على نفسها وعدم التفاعل مع محيطها و خصوصا و أن اغلبها تأخذ شكل مؤسسات عائلية يكون المالك لها هو نفسه المسير<sup>32</sup>، وبالتالي فانه سيعكس مبادئه و قيمه على مؤسسته ، وغالبا ما نجد في الجزائر أشخاصا لا يمتلكون المستوى المطلوب لتولي عملية التسيير هذا مما انعكس على ضعف الفكر المؤسسي و غياب الثقافة المؤسسية.

هذا بالإضافة إلى جملة من المشاكل الأخرى التي تعيق عمل هذه المؤسسات مثل:

- التعقيدات الضريبية والمنافسة غير الرسمية ونقص العمالة المؤهلة و المشاكل التسويقية.

-صعوبة الحصول على مصادر تمويل وعدم توفر الضمانات الكافية للحصول على القروض.

-مشكل الحصول على عقار بسبب صعوبة الإجراءات الإدارية وانعدام الشفافية.

-المشاكل البيروقراطية والإدارية الكبيرة ونقص التنظيم.

<sup>32</sup> Salim OTHMANI\_Président de la TASK FORCE GOAL 08 \_code algérien de gouvernance d'entreprise version finale 04/01/2009 page13.

-النقص الملحوظ لهيآت المرافقة والمتابعة والدعم في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخاصة في البدايات الأولى لإنشائها ، فمثلا في فرنسا من بين كل 200000 مؤسسة يتم إنشاؤها سنويا يزول ثلثها بعد ثلاثة سنوات و نصفها بعد خمسة سنوات .

كما لاحظنا كانت هذه أهم المشاكل التي قد تعاني منها أي مؤسسة صغيرة الحجم في أي اقتصاد و قد تتعقد هذه المشاكل أكثر في بيئة تكون حديثة عهد بتجربة هذا النوع من المؤسسات كالجزائر لذلك لابد من اتخاذ مجموعة من التدابير و البرامج و السياسات لدعمها سواء في الجانب التمويلي أو حتى الإداري و التسييري، ولكن قبل التطرق للتجربة الجزائرية في هذا المجال و أهم البرامج المطبقة و التي سوف نحيلها للفصل الثاني سوف نستعرض تجارب بعض الدول التي سبقتنا بخطوات في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للاستفادة من نجاحاتها و تجنب كبواتها و ثغراتها ولقد وقع اختيارنا على تجربة الجارتين تونس و المغرب و هذا باعتبارهما تمتلكان تقريبا نفس المقومات الاقتصادية و السياسية للجزائر مما يسهل عملية المقارنة.

المبحث الثالث : التجربة التونسية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

مر الاقتصاد التونسي بعد فترة الاستقلال (1956) بمرحلتين:<sup>33</sup>

المرحلة الأولى: فترة الستينات تميزت بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

المرحلة الثانية : فترة السبعينات إلى نهاية الثمانينات حتمت الظروف الاقتصادية القيام بإصلاحات هيكلية شاملة للاقتصاد الوطني من بينها:

- خصوصية المؤسسات العمومية وتمكين القطاع الخاص«الذي يتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» من لعب دورة في الحياة الاقتصادية؛

- قانون الاستثمار؛

- إصلاحات اقتصادية مست قطاعات (التجارة، الضرائب، البنوك)، البورصة؛

- إمضاء أُنفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في ما يتعلق بالانضمام إلى المنطقة الحرة.

هذا فيما يخص البيئة السياسية و الاقتصادية العامة التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية هذه الأخيرة و التي تعتبر تجربة ناجحة بالنسبة للاقتصاد التونسي إذ تمثل 92% من مجموع المؤسسات و استطاعت أن توفر أزيد من 54% من مناصب العمل وتساهم بما يزيد عن 50% من مجموع القيمة المضافة الإجمالية لتونس، ولكن و قبل التطرق لأهم برامج و هيآت دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس لابد من إعطاء تعريف لهذه الأخيرة.

**المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس:**

لا يوجد بتونس تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولكن يمكن الإشارة لتعريفين تباهما كل من الصندوق الوطني لترقية الحرف و الصناعات الصغيرة بتونس (FONAPRAM) و صندوق الترقية و اللامركزية الصناعية le FOPRODI حيث يستند كل تعريف على معايير تمويلية معينة محددة من طرف الصندوقين :

<sup>33</sup> Murphy, Emma, C., « Economic and Political Change in Tunisia : from Bourguiba to Ben Ali », 1999



### 1. تعريف FONAPRAM للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس:

بموجب المرسوم 94-814 والذي يحدد معايير الصندوق الوطني لترقية الحرف والصناعات الصغيرة تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي انشأت بتكلفة استثمارية إجمالية(بما في ذلك راش المال العامل) لم تتجاوز 50000 دينار تونسي حوالي 28000 اورو.

### 2. تعريف FOPRODI للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس:

بموجب المرسوم 99-484 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصندوق الترقية و اللامركزية الصناعية يعرف م ص م في القطاع الصناعي أو الخدمات كل مؤسسة تبلغ قيمة استثماراتها الإجمالية ما لا يزيد عن 3 ملايين دينار تونسي أي حوالي 1,2 مليون اورو.

نلاحظ أن التعريفين السابقين كلاهما استند على معيار الاستثمارات الإجمالية لتصنيف المؤسسات، ولكن اختلف التعريفين من حيث القيمة الإجمالية للاستثمار نظرا لاختلاف السياسات أو الخطط التمويلية التي تتبناها كل هيئة . و بالرغم من عدم وجود اتفاق حول تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس إلا أن اغلب الأطراف الفاعلة على مستوى الاقتصاد التونسي تجمع بان كل مؤسسة توظف من 10 إلى 100 عامل تصنف كمؤسسة متوسطة حتى و إن لم يصدر قرار رسمي بتبني هذا التعريف.<sup>34</sup>

### المطلب الثاني : هيآت دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس:

يعتبر برنامج «تونس الغد» من البرامج الواعدة في مجال تنمية و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتونس و يهدف إلى تحقيق 70000 مؤسسة أو مشروع جديد خلال خمس سنوات.وفي هذا الصدد وضعت العديد من المعايير حيز التنفيذ و هذا البرنامج يهدف أساسا إلى:

- زيادة في التحفيزات المقدمة للمؤسسات .
- تقوية و زيادة هيآت دعم م ص م للوصول إلى التمويل.

<sup>34</sup> Di Tommasso, Marco R., Lanzoni, Elena et Rubini, Laretta, «Soutien aux PME dans les pays arabes. Le cas de la Tunisie », Projet coordonné par Stefano Giovanelli.

- وضع برنامج لترقية و إنشاء المؤسسات.
  - تحسين القدرة التنافسية ل م ص م.
- وبالطبع هذا البرنامج يأخذ بعين الاعتبار التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي الكلي سواء بالنسبة لتونس أو لباقي دول العالم و هذا سعيا لتحقيق فعالية اكبر لهذه المؤسسات و هذا من خلال وضع معايير تضمن قدرتها على المواكبة والاستجابة للمعطيات الاقتصادية و الاجتماعية الحاصلة.

### 1. أهم هياكل الدعم الموجودة:

هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسعى لتغطية و دعم جميع مجالات النشاط ومشاريع البنية التحتية التي تحتاجها هذه المؤسسات ولهذا فهي في سعي دائم لتوسعة مجالات تدخلها وفي هذا الصدد يمكن ذكر العديد من هيئات الدعم في تونس مثل:

- وكالة ترقية الصناعة (API).
- برنامج العصرية الصناعية (PMI).
- المعهد الوطني للضبط و التمليك الصناعي (INNORPI).
- وكالة ترقية الاستثمار الخارجي (APIE).
- وكالة ترقية الاستثمار الفلاحي (APIA).
- الوكالة العقارية الصناعية (AFI).
- البنك المركزي التونسي (BCT).
- الغرفة المختلطة للتجارة و الصناعة.
- الديوان الوطني التونسي للسياحة (ONTT).
- المؤسسات المحلية للاستثمار و التنمية.
- مركز ترقية التصدير (CEPEX).
- الوكالة الوطنية للتشغيل و للأعمال المستقلة (ANETI).

ولتعزيز دور هذه الهيئات وتقوية مكانتها تم تدعيمها بمجموع أخرى من هيئات الدعم و المرافقة و هذا لكي تواكب السرعة التي يعرفها نمو و تزايد المؤسسات من جهة و

تزايد عدد المتخرجين من الجامعات من جهة أخرى، وكمثال عن هيآت المرافقة و الدعم المستحدثة ما يلي:

## 2. مركز الأعمال **Les centres d'affaires**:

أنشئ بموجب القانون رقم 57-2005 في 18 جويلية 2005 ، وهو عبارة عن مجموعة من أشخاص معنويين يتمتعون بالشخصية القانونية و الاستقلالية المالية ويهدف أساسا لتسهيل تحقيق المشاريع وتقديم الخدمات اللازمة للمقاولين و المستثمرين من اجل بعث أو تطوير مشاريعهم و المهام التي يسعى المركز لتحقيقها هي:

- تقديم المعلومات اللازمة حول الإجراءات اللازمة لإنشاء المؤسسة و المزايا و الحوافز المنتظرة من المشروع ، و كذا المواقع الممكنة في حال إقامة المشروع.
- مرافقة المقاولين في مختلف مراحل المشروع و لاسيما مرحلة الانطلاق ومتابعة تحقيق المشروع و خاصة في إعداد دراسات الجدوى ووضع الصيغة النهائية لخطة التمويل.
- وضع تحت تصرف المقاولين مكاتب مجهزة بوسائل اتصال حديثة لضمان تقديم الخدمات الأساسية، و لغاية سنة 2007 كان يوجد حوالي 36 مركز أعمال بتونس.

## 3. الشباك الوحيد **Le Guichet Unique** :

هو عبارة عن مركز إداري تابع لوكالة ترقية الاستثمار **API** وهو يضم مختلف الإدارات اللازمة لإنشاء ملف الاستثمار. ويتم على مستواه إيداع طلب أو قرار الاستثمار ، و هذا المجمع الإداري يسمح باختصار و تقليص مدة استكمال الإجراءات الإدارية لإقامة المشروع و إنشاء المؤسسات ، ومن بين أهم مهامه ما يلي:

- إصدار شهادة إيداع إعلان المشاريع الاستثمارية و المتعلقة بقطاع الصناعة والخدمات و قطاع المحروقات .
- استكمال إجراءات التأسيس القانونية المتعلقة بالأشخاص (الطبيعيين /المعنويين) و المهن الحرة المنشأة من طرف أجانب مقيمين بتونس أو تونسيين مقيمين بالخارج.

- تقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين و المساعدة على التعرف على بيئة الاستثمار بتونس.

#### 4. مشاتل و حاضنات المؤسسات: les pépinières d'entreprises

هي عبارة عن هيآت مخصصة لاستقبال و مرافقة المقاولين الجدد من خلال تقديم الدعم في شكل نصائح و خبرات لإنشاء مشاريعهم و المساعدة على تطوير مؤسساتهم ، لضمان أفضل فرص النمو و الاستمرارية . ويكون هذا من خلال وضع تحت تصرفهم الدعم المادي و اللوجستيكي من اجل السماح لهم ببعث مشاريعهم في أحسن الظروف . ويمكن إجمال الخدمات المقدمة من طرف هذه المشاتل فيما يلي:

- **التوجيه و المعلومات:** من خلال الإجابة عن استفسارات و استفسارات أصحاب المشاريع و توجيههم في مختلف مراحل إنشاء المؤسسة، حيث تساهم في تقديم معلومات حول المعطيات الاقتصادية للمنطقة التي يتبع لها المشروع و المزايا المتاحة و آليات الدعم الخاصة بها أو بالمناطق الأخرى . ولا يقتصر دور هذه المشاتل على تقديم المعلومات حول البيئة الاقتصادية والاستثمارية بل يتعداه إلى تقديم مجموعة من الوثائق والمستندات الغنية والمتنوعة التي تساعد هذه المؤسسات لمزاولة نشاطها كتقديم مجموعة دراسات إستراتيجية مشابهة للمشروع المقدم وأقراص مضغوطة تتضمن دليل للمستثمر ومئات الأفكار حول المشروع و حتى اقتراح مجموعة من الأشخاص الذين يمكنهم الدخول كشركاء في المشروع.
- **التكوين و التأطير:** ويتم التأطير و التكوين عموما على مستوى مقر المشاتل التي تتبع لها المؤسسة أو على مستوى المديرية الجهوية لوكالة ترقية الاستثمار.

1. **التكوين:** ويتضمن تكويننا شاملا حول البيئة المؤسساتية في تونس و هو موجه أساسا إلى أصحاب المشاريع في مجالات الصناعة و الخدمات المتعلقة بها.

2. **التأطير:** إضافة إلى التكوين المقدم يمكن أن يستفيد صاحب المشروع من تأطير شخصي في شكل نصائح و توصيات تخص (فعالية المشروع،دراسات الجدوى

فيما يتعلق بتجهيزات الإنتاج، تكاليف الاستثمار، مصادر التمويل، الوضعية القانونية....)

• **الحاضنات Incubation:** وتكون هذه الحضانة في شكل مرافقة شخصية لأصحاب المشاريع من طرف خبراء متخصصين في مجال إنشاء المشاريع يملكون كفاءة في مجالات التسويق - المحاسبة - المالية - و الجوانب القانونية. وتتم الاستفادة من هذه الكفاءة في شكل نصائح تقدم على مستوى مقر الحاضنة بحضور كلا الطرفين و هذا بموجب عقد مبرم بين حاضنات المؤسسات و خبراء تونسيين. وفيما يخص طبيعة الأشخاص الذين يستفيدون من مرافقة هذه الحاضنات هم أصحاب المشاريع المبتدئة في مجالات الصناعة و الخدمات التابعة لها و التي تجاوزت مرحلة دراسة الجدوى و هذا لمدة تتراوح بين 3 و 6 أشهر.

• **الإقامة Hébergement:** بالإضافة إلى (تقديم النصائح و الخبرات) مرافقة المؤسسات من خلال النصائح و تقديم الخبرات فان المؤسسات التابعة لحاضنات الأعمال يمكنها الاستفادة من الدعم اللوجستيكي ويكون هذا من خلال تمكين المؤسسات التي هي في مرحلة الانطلاق من الاستفادة من أماكن مناسبة لمزاولة نشاطها قد تكون عبارة عن مكاتب أو ورشات حسب طبيعة نشاطها وتكون هذه العقارات مجهزة و مؤثثة بجميع المتطلبات اللازمة لإقامة مؤسسة مثل توفير:

- خدمات متعلقة بالاتصالات .
- قاعة اجتماعات مجهزة.
- خدمات مجهزة ذات طبيعة لوجستيكية تقاسم تكاليفها جميع المؤسسات التابعة لهذه الحاضنات .
- مرافقة خاصة بالمؤسسات في مرحلة الانطلاق في المجال: التقني- التسويقي-المالي و القانوني من خلال شبكة الكفاءات المتوفرة لدى الحاضنات.
- إضافة إلى تقديم مساعدات تسمح بدمج المؤسسة المنطلقة مع محيطها الاقتصادي سواء المحلي- الجهوي- الوطني و حتى الدولي.

**المطلب الثالث : وسائل التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس:**

تعرف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتونس تنوعا و خاصة بعد إنشاء كل من، "بنك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" و "الشركة التونسية للضمان". هذا مما أدى إلى تحسن كبير في عدد المشاريع المقترحة من طرف المقاولين في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذا دون أن ننسى السوق المالي بورصة تونس. وفيما يلي استعراض لأهم مصادر التمويل الكلاسيكية بتونس و التي تقدم عوناً كبيراً لهذه المؤسسات.

### 1. صندوق الترقية و اللامركزية الصناعية FOPRODI

#### **:Fonds de promotion et de décentralisation industrielle**

تم تأسيس هذا الصندوق في تونس خلال سنوات السبعينات و يعتبر الانجاز في ذلك الوقت خطوة هامة في تونس من اجل دعم البيئة الصناعية في تونس وتلبية حاجاتها المتزايدة للتمويل و كان هذا الصندوق يهدف في الأساس إلى:

- تشجيع و دعم أصحاب المشاريع.
- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- اتخاذ و تطبيق التدابير اللازمة من اجل اللامركزية في مجال الاستثمارات الصناعية.

المستفيدون من دعم الصندوق هم المقاولون الجدد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاريع التنمية المحلية.

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يكون الدعم في شكل قروض ممنوحة بحيث تكون نسبة المساهمين على الأقل 10 ٪ من مجموع رأس المال و يساهم الصندوق بـ 30 ٪ على الأكثر من إجمالي رأس المال. بشرط أن لا تتجاوز قيمة الاستثمارات 4 ملايين دينار تونسي.

## 2. نظام تحفيز الإبداع في مجال تكنولوجيا المعلومات RIITI

## Régime d'incitation à l'innovation dans les technologies de l'information

هذا النظام يسمح بتقديم المساعدة و الدعم المالي لأصحاب المشاريع في مجال الإبداع و تكنولوجيا المعلومات. وهذا من اجل مساعدتهم في وضع خطة مالية لمشروعهم، وتتمثل شروط الاستفادة فيما يلي:

- كل الأشخاص الطبيعيين المؤهلين في مجال تكنولوجيا المعلومات و الذين:
  - يملكون الجنسية التونسية.
  - حاصلين على شهادة جامعية في المجال,
  - يملكون فكرة مبتكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
  - قادرين على تحمل المسؤولية لإدارة مشاريعهم في كل وقت.
- تأخذ المساعدات المقدمة من طرف النظام شكلين هما:
  - قروض ممنوحة لأصحاب هذه المشاريع : أصحاب المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات مؤهلين للحصول على قروض لتمويل مشاريعهم وهذا بشرط أن لا تتجاوز قيمة القرض 49 % من رأسمال المشروع و الذي لا يتجاوز 120000 دينار تونسي بمقابل معدل فائدة 3 % وتصل فترة الاسترداد إلى 12 سنة ويعفى من الفوائد لمدة 5 سنوات.
  - مساهمة في رأسمال المشروع: وتصل قيمة مساهمة الصندوق في المشاريع إلى 49% من رأسمال المشروع و الذي يجب أن لا يتجاوز 120000 دينار تونسي

3. بنك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

**La banque de financement des PME**

تأسس هذا البنك بموجب القانون رقم 65-2001 في 10 جويلية 2001 المتعلق بالمؤسسات الائتمانية . و كانت الجمعية التأسيسية له بتاريخ 1 مارس 2005 ويهتم بتمويل المشاريع التالية:

كل المشاريع ذات القيمة المضافة الكبيرة و المتعلقة بـ:

- الخدمات المرتبطة باقتصاد المعرفة.
- مشاريع و نشاطات التصدير.
- مشاريع الطاقة المتجددة.
- المشاريع المتعلقة بالزراعة.

و يكون تقديم المساعدات في شكل:

- تقديم قرض مختلط(مشارك) بمساهمة مؤسسات مالية أخرى وتكون الأولوية فيه للمؤسسات العمومية.
- المساهمة المقدمة من طرف البنك تكون محدودة حسب رأسمال المؤسسة بالشراكة مع <sup>35</sup> SICAR .

**4. البنك التونسي للتضامن la banque tunisienne de solidarité:**

اوجد هذا البنك من اجل الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون تأهيل مهني أو علمي و الذين يرغبون في إنشاء مشاريع في مجالات تخصصهم ولكي يستفيدوا من القروض الممنوحة من البنك لابد أن يتوفر على الشروط التالية:

- أن يكون مقاول مبتدئ لا يملك الضمانات الكافية للحصول على التمويل المصرفي التقليدي.

<sup>35</sup> Société d'investissement a capital risque.



- امتلاك مهارات مهنية في مجال المشروع من خلال تقديم (شهادات جامعية، شهادات تأهيل مهني).
- القدرة على إدارة المشروع ويكون سنه ما بين 18 و 59 سنة.
- تقديم مشاريع ذات جدوى اقتصادية تساهم في خلق دخل.

أهم المجالات التي يقوم البنك بتمويلها هي الصناعات الصغيرة، الحرف، نشاطات الخدمات، الزراعة. ويكون هذا التمويل في شكل قروض طويلة الأجل لتمويل شراء المعدات اللازمة لأداء النشاط أو لتمويل احتياجات رأس المال العامل. ويتم تحديد أجال تسديد القروض حسب قدرة المقترضين على ذلك.

كان هذا عن وسائل التمويل التقليدية في تونس و التي خلقت نوعا من الارتباط أو التبعية بين المؤسسات و البنوك وهذا الارتباط أدى إلى إفراط بعض المؤسسات في المديونية البنكية وبالتالي انعكس سلبا على وضعيتها المالية سواء بسبب عجزها عن سداد ديونها أو تأثر نسبة مرد ودية المساهمين بنسبة الديون . لذا كان من الواجب التفكير في تنويع مصادر التمويل بما يتماشى مع تنوع احتياجات المؤسسات و بما تمليه ظروف المنافسة الاقتصادية، فكان لإنشاء السوق المالي بتونس دور كبير في إشباع حاجات المؤسسات في المجال التمويلي.

## 5. السوق المالي

إن فتح السوق المالي التونسي أمام أصحاب المؤسسات سمح بتنويع مصادر التمويل والتخفيف من تبعية هذه المؤسسات للبنوك والمساهمة في حل معادلة العرض و الطلب في المجال التمويلي. ولكن بالرغم من الجهود المبذولة لنشر ثقافة الأسواق المالية بقي عدد المؤسسات التي دخلت البورصة التونسية جد محدود و هذا قد يرجع لعدة عوامل متعلقة بشروط الدخول إلى السوق منها:

- اغلب المؤسسات التي تمكنت من دخول البورصة هي مؤسسات كبيرة يتجاوز عدد المساهمين فيها 200 مساهم برأس مال يفوق 3 ملايين دينار تونسي.

- إجبار المؤسسات على إشهار الوضعية المالية و البيانات المحاسبية للدورتين السابقتين كشرط للدخول للسوق .
- اشتراط هيكل تنظيمي على المؤسسات.
- اشتراط تحقيق المؤسسة لأرباح في الدورتين المحاسبيتين الأخيرتين.
- اشتراط تمتع المؤسسة بقدر من الشفافية.

هذه الإجراءات القانونية التي تشترط لدخول المؤسسات إلى السوق المالي في تونس أصبحت تمثل عائقا أمام العديد من المؤسسات و خاصة الصغيرة و المتوسطة التي لا تستوفي بعض الشروط المطلوبة و من هنا كان التفكير في إنشاء غرفة تابعة للسوق المالي خاصة فقط بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بشروط انضمام أكثر مرونة تتلاءم مع قدرات و حجم هذه المؤسسات.

### 1.5. تجربة السوق المالية البديلة:

استوحيت تونس فكرة إنشاء سوق مالي بديل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التجربة الفرنسية في هذا المجال ( Alternext2005 )<sup>36</sup> و من اجل تحقيق تونس للأهداف التي سطرته بإنشاء 70000 مؤسسة ص م وخلق 210000 منصب عمل أعلنت السلطات العمومية بتونس إنشاء السوق البديل في 3 ديسمبر 2007 على مستوى بورصة تونس موجه لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحت شروط أكثر مرونة من البورصة الرسمية و يسمح بتنويع الخيارات التمويلية لهذه المؤسسات.

### 2.5. شروط الدخول وخصوصيات السوق البديلة:

قبل أن تدخل أي مؤسسة للبورصة لا بد من أن تجتمع فيها مجموعة من الشروط، غير أن دخول مؤسسة للسوق البديلة لا يتطلب شروطا تتعلق بالحجم، أهم ما في الأمر

<sup>36</sup> Bellegarde, Roland, 2006, « la bourse et le financement des PME». Conférence Tunis, mardi 15 novembre

أن تتمتع المؤسسة بكفاءة مالية وخطة عمل فعالة، بالإضافة لتمتع المؤسسة بقدر من الشفافية يضمن أموال المستثمرين .

تتمتع السوق البديلة بمجموعة من الخصائص فهو يفرض شروط أكثر مرونة من الشروط المفروضة في السوق الأساسية حيث نلاحظ انه لا يشترط رأسمال ادني معين أو حجم أو سن معين للمؤسسة أو أرباح مشروطة. والمؤسسة في هذه السوق تستفيد مرافقة خبراء محترفين لها قبل الدخول للبورصة وطول مدة تواجدها على مستوى السوق البديلة.<sup>37</sup>

من خلال ما سبق ذكره تتجلى لنا الأهمية الكبيرة التي يوليها الاقتصاد التونسي لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء من خلال الاهتمام ببرامج الدعم والمرافقة لهذه المؤسسات أو من خلال التنويع في وسائل التمويل و الحرص على مواكبتها لأحدث الطرق في هذا المجال .

<sup>37</sup> Mohamed Mehdi DHAOUI, Les PME Tunisiennes et le Marché Alternatif« Cotation de SOPAT »projet dirigé par Philippe CASTELNAU tunisie 2013.

### المبحث الرابع: التجربة المغربية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المغرب كالعديد من الدول التي عرفت قيمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومكانتها المهمة في النهوض بالاقتصاد مما دفع به إلى السعي نحو حماية و تحفيز هذا النوع من المؤسسات، وكان ذلك من خلال وضع مجموعة من البرامج و السياسات منذ سنوات الستينات و إلى غاية يومنا هذا، وهذا للتقليل من حدة التنافسية المفروضة عليها و خاصة من قبل المؤسسات الأجنبية . و لكن قبل الخوض في تفاصيل التجربة المغربية في مجال تمويل المؤسسات المتوسطة لابد أولا من إعطاء تعريف لهذه المؤسسات و ذكر أهم خصائصها و مميزاتها:

#### المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب.

شهد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب تطورا ملحوظا حسب تطور التشريعات و القوانين التي تضمنته بدءا من تعريف 1972 ثم تعريف قانون الاستثمارات لها سنة 1983 ثم تعريف بنك المغرب سنة 1987 ، إلى آخر تعريف لها في إطار إعداد خطة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث اعتمدت اللجنة الفرعية المكلفة بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة التعريف التالي:

تصنف ضمن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل مؤسسة:

- توظف عدد عمال لا يزيد عن 200 عامل.
- رقم أعمالها لا يتجاوز 5مليون درهم في مرحلة الانطلاق و اقل من 20 مليون درهم في مرحلة النمو و اقل من 50 مليون درهم في مرحلة النضج.<sup>38</sup>

كما نلاحظ فان هذا التعريف اعتمد على معيار مراحل حياة المؤسسة.

بينما عرف القانون 00-53 المؤرخ بتاريخ 23جويلية 2002 حسب المادة الأولى منه هذا النوع من المؤسسات بأنها كل مؤسسة تتوفر على الشروط التالية:<sup>39</sup>

<sup>38</sup> Direction de la politique économique générale « Les PME au Maroc éclairage et propositions » document de travail N° :50 mars2000 page2 .

- عدد عمالها لا يتجاوز 200 عامل.
- رقم أعمالها الصافي لا يتجاوز 75 مليون درهم أو مجموع ميزانيتها لا يتجاوز 50 مليون درهم.

### المطلب الثاني: أهمية و خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب:

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 98 % من النسيج الاقتصادي العام بالمغرب حيث توظف أزيد من 50 % من عمال القطاع العام وتنشط هذه المؤسسات في كافة القطاعات و تمثل ما يزيد عن 93%<sup>40</sup> من مؤسسات مختلف الفروع الاقتصادية. و تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب بجملة من الخصائص منها:

- سيطرة صاحب المؤسسة على القرارات.
  - ضعف التاثير.
  - ضعف الأساليب التسييرية.
  - ضعف الاستخدام التكنولوجي.
  - غياب الإبداع.
  - ضعف نظام المعلومات داخل المؤسسة.
  - مرونة الهيكل الوظيفي.
- حسب بعض الإحصائيات<sup>41</sup> فانه يتم سنويا إنشاء 40 الى 70 ألف مؤسسة بالمغرب والتي تساهم بما نسبته 40% من الإنتاج العام و 30% من مجموع الصادرات المغربية و تمثل 40% من الاستثمارات الخاصة و تشكل 21% من القيمة المضافة الإجمالية.

<sup>39</sup> Mohammed ABDELLAOUI « Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc » université de Fès .

<sup>40</sup> Source : Améliorer l'accès des PME au Financement au Maroc ; Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement ; Mai 2010.

<sup>41</sup> « Les PME marocaines face au défi de la mise à niveau » Ambassade de France au Maroc- mission économique de rabat 18 août 2004.

**المطلب الثالث: وسائل التمويل المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب.**  
يشهد النظام المالي المغربي تنوعا في وسائل التمويل المتاحة أمام المؤسسات والمستثمرين ، حيث يضم سوقا للقروض البنكية وسوقا ماليا و سوقا للسندات هذا التنوع في وسائل التمويل سمح بالاستجابة لحاجات هذه المؤسسات التمويلية و خاصة بعد أن تدعمت بصناديق ضمان للقروض (CCG (Caisse Centrale de Garantie).

### 1. القروض البنكية:

تتنوع القروض البنكية في المغرب حسب احتياجات المؤسسات غير أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشكل منافسة من قبل المؤسسات الكبيرة على القروض البنكية حيث تمثل هذه الأخيرة احتكار قلة فنجد عرض محدود من طرف مجموعة من البنوك مقابل طلب متزايد من قبل المؤسسات الكبيرة والمؤسسات المتوسطة و المصغرة . فمثلا حسب تقرير للأمم المتحدة صدر سنة 2010 فان مجموع القروض الممنوحة من طرف البنوك للقطاع الخاص بالمغرب يزيد عن 486 مليار درهم ، منها حوالي 300 مليار درهم موجهة للمؤسسات أي ما يزيد عن الثلثين، وفي المقابل و حسب إدارة الرقابة المصرفية لبنك المغرب فان حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مجموع هذه القروض لم يتجاوز 18% اي 54 مليار درهم فقط أما الباقي فكان من نصيب المؤسسات الكبيرة.

عدم حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المغربية على التمويل البنكي الكافي حسب البنوك وبعض الخبراء لا يرجع السبب فيه إلى البنوك و إنما أساسه هو المؤسسات نفسها نظرا لهشاشتها و عدم قدرتها على تحقيق التوازن بين الخطر و المردودية.

### 2. الأسواق المالية:

هناك نوعين من الأسواق المالية بالمغرب هما سوق الأسهم و سوق السندات حيث تقوم بدور فعال في تمويل المؤسسات غير أن الشروط المطلوبة للحصول على هذا النوع من التمويل تعتبر تعجيزية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما جعل هذه الأسواق حكر على المؤسسات الكبيرة وعدد محدود من المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة بينما تكتفي بعض المؤسسات بالمصادر الكلاسيكية للتمويل مثل التمويل البنكي.

### 3. تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق رأسمال المخاطر: Capital

#### risque

يعتبر التمويل عن طريق رأسمال المخاطر أو ما يعرف برأس المال الاستثماري من المصادر التمويلية الحديثة بالمغرب غير انه بعد صدور القانون المتعلق بمؤسسات الاستثمار في رأس مال المخاطر FPCR عرف إقبالا من طرف بعض المؤسسات المتوسطة في مرحلة النمو وخاصة في حالات نقص السيولة البنكية و صعوبة اختراق الأسواق المالية .

عرف التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري بالمغرب مرحلتين مهمتين المرحلة الأولى كانت بين 1993 إلى 1999 وما ميز هذه الفترة هو تأسيس أول مؤسسة لتسيير صناديق الاستثمار (MOUSAHAMA) سنة 1993 وقد عرفت إقبالا محتشما من طرف المتعاملين الاقتصاديين ، أما المرحلة الثانية فكانت بين 2000 و 2010 وما ميز هذه الفترة هو الزيادة الكبيرة في رؤوس الأموال المسيرة و في أحجام الاستثمارات فحسب معطيات مقدمة من طرف L'AMIC<sup>42</sup> لسنة 2010 يوجد أكثر من 31 صندوق رأسمال مخاطر تابعة لـ 19 مؤسسة تسيير

نشاط رأس مال المخاطر بالمغرب لا يزال في مراحل الأولى واغلب المستثمرين في هذا المجال يوجهون أموالهم نحو المؤسسات التي أثبتت وجودها في السوق والتي تكون في مرحلة نمو وتوسع بينما يشهد الاستثمار في مجال المؤسسات المبتدئة معدلات ضعيفة هذا مما خلق عائقا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تكون في مرحلة الانطلاق للحصول على هذا النوع من التمويل.

<sup>42</sup> L'Association marocaine des investisseurs en capital (AMIC)

#### 4. الدعم المالي غير المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب:

نظرا للصعوبات التي تقف عائقا أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على القروض قام المغرب بإنشاء هيآت دعم لهذه المؤسسات يتمثل دورها في توفير الضمان لحصولها على التمويل.

#### 1.4 صناديق ضمان القروض:

يوجد في المغرب العديد من برامج دعم التمويل منها تأسيس صناديق لضمان المؤسسات م اجل تحصيل القروض و منها:

- الصندوق المركزي للضمان CCG.

- صندوق الضمان للتأهيل FOGAM.

#### 2.4 برامج الوكالة الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ANPME:

قامت هذه الوكالة بتنفيذ مجموعة من التدابير و البرامج لدعم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب وتعزيز تنافسيتها و من بين هذه البرامج

- برنامج امتياز: IMITIAZ

يهدف هذا البرنامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لزيادة أصولها، حيث يوفر المرافقة لـ 50 مؤسسة كل سنة من 2009-2015 من خلال منحها مبلغ مالي يغطي 20% من مجموع الاستثمارات والذي قد يصل إلى 5 ملايين درهم.<sup>43</sup>

- برنامج مساندة MOUSSANADA:

يسعى هذا البرنامج لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المرافقة السنوية لـ 500 مؤسسة لتطوير نظام معلوماتها في مجال الإنتاج والتسويق حيث يقوم هذا البرنامج بتغطية 60% من التكاليف بمبلغ قد يصل إلى مليون درهم.

#### المطلب الرابع: مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب:

بالرغم من سيطرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النسيج الاقتصادي المغربي بأزيد من 93% إلا أن مساهمتها الإجمالية في النمو الاقتصادي تظل ضئيلة،

<sup>43</sup> Source : Ministère de l'économie et des finances marocaine.



وقد يرجع هذا إلى معوقات وعوامل منها عوامل داخلية تدخل في جوهر المؤسسة نفسها و أخرى خارجية فرضها عليها المحيط الاقتصادي.

### 1. العوامل الداخلية:

يمكن إحصاء العديد من العراقيل التي تعيق طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو النمو و التوسع حيث نجد على رأس هذه المعوقات هشاشة الهيكل التسييري و قلة رأس المال و ضعف الوسائل التقنية و التمويلية إضافة إلى ذلك هناك مشاكل تتعلق برأس المال البشري فيما يخص التأطير و التكوين و الكفاءة كل هذه العوامل انعكست على أداء هذه المؤسسات و عرقلت تنافسيتها و نجاحها.

### 2. العوامل الخارجية:

هناك العديد من العراقيل الخارجية التي تعيق مسار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمغرب و تضعف أداءها منها العراقيل الإدارية و الجبائية التي تثقل كاهل أصحاب المؤسسات ، و يعتبر مشكل التمويل و الذي هو محل دراستنا أهم هذه المشاكل وأكثرها تأثيرا نظرا لعدة عوامل منها لارتفاع معدل خطر تمويل هذه المؤسسات من طرف البنوك بسبب ضعف السيولة و اشتداد المنافسة على القروض خاصة عند المؤسسات المبتدئة و التي هي في مرحلة بداية التوسع. وقد نجد عوامل أخرى تعرقل عملية التمويل البنكي لهذه المؤسسات في المغرب مثل عدم التعريف بالمنتجات البنكية الموجهة لهذه المؤسسات و جهل أصحاب المؤسسات لها و كذلك عدم ملائمة هذه المنتجات لحاجات عينة كبيرة من هذه المؤسسات<sup>44</sup> هذا من جهة و من جهة أخرى فان اغلب المؤسسات المغربية عبارة عن مؤسسات مصغرة micro entreprise تعاني من مشكل عدم تناظر معلومات و بالتالي نقص الشفافية مما اثر على عملية تمويلها. كانت هذه عبارة عن نظرة مختصرة للتجربة المغربية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

<sup>44</sup>Conseil déontologique des valeurs mobilières CDVM «Le Financement des PME au Maroc» Mai 2011

## خاتمة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا الإلمام بجميع النقاط التي تخص قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحيث تطرقنا أولا لخصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومميزاتها التي تختلف من بيئة إلى أخرى والتي خلقت صعوبة في إيجاد تعريف موحد لها يمكن الاعتماد عليه. ثم تطرقنا إلى مجمل التعاريف التي تناولت مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية محاولين تسليط الضوء على بعض التجارب في هذا المجال منها التجريبتين المغربية و التونسية. فوجدنا تونس تهتم أكثر بجانب المرافقة بينما المغرب يهتم بجانب تنويع التمويل و تطويره و لكن هشاشة تكوين هذه المؤسسات يضل عائقا أمام حصولها على التمويل.

## الفصل الثاني

المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة بالجزائر

مقدمة الفصل:

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هيكل معظم الاقتصاديات و هذا باعتبارها مورد أساسي للنمو الاقتصادي ، سواء بالنسبة للدول الكبرى المصنعة أو الدول النامية، حيث تمثل ما يقارب 99% إلى 95% من مجموع المؤسسات في اغلب اقتصاديات الدول و هي توفر ما يزيد عن 60% من مناصب الشغل .

الجزائر من بين الدول التي أدركت أهمية هذا القطاع و هي قي سعي دائم لتطويره والنهوض به فمذ تبني الجزائر لسياسة اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات نلاحظ نموا سريعا و بشكل متزايد لهذه المؤسسات .

من خلال هذا الفصل سوف نحاول التطرق إلى أهم ما يخص هذا القطاع، إذ جزء ناه إلى ثلاثة مباحث حيث يتضمن المبحث الأول تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الاقتصاد . لنشير في المبحث الثاني إلى أهم المشاكل التي تعيق هذه المؤسسات وخاصة مشكل التمويل وأهم الطرق المستخدمة في ذلك. و نختتم هذا الفصل باستعراض لأهم النتائج المستخلصة من مقارنة التجربة الجزائرية بالتجربة المغربية والتونسية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**المبحث الأول: لمحة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.**

الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ أواخر الثمانينات (1989) أدى إلى تطور مهم في مجال مؤسسات القطاع الخاص، وهذا التطور يتضح من خلال عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها بعد هذه الفترة وكذلك ثقل ومكانة المؤسسات الخاصة في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد تعززت هذه المكانة بعد تبني قانون الاستثمارات الجديد لسنة 1993<sup>45</sup> الذي يعتبر نقطة تحول بالنسبة للانفتاح الاقتصادي في الجزائر حيث عرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نموا متزايدا إذ أثبتت الإحصائيات أن أزيد من 75% من المؤسسات إلى غاية 2005 تم إنشاؤها بعد صدور هذا القانون و54% من هذه المؤسسات تم إنشاؤها خلال الفترة من سنة (2001-2008)<sup>46</sup>. والى غاية سنة 2001 عرفت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غياب تعريف رسمي لها مما صعب من مهمة جرد هذه المؤسسات وعدم التمييز بين أصنافها (متوسطة- صغيرة-مصغرة) وبالتالي تضارب في الإحصائيات مما استدعى اعتماد تعريف رسمي لهذه المؤسسات يركز على معايير محددة وواضحة. وبعد تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1996 ومصادقة الجزائر على ميثاق بولونيا<sup>47</sup> سنة 2000 قامت بتبني هذا التعريف الذي يركز على ثلاثة معايير هي « عدد العمال - رقم الأعمال - الاستقلالية»

**المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:**

يعرف القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هذه الأخيرة وفق المعايير التالية:

• رأس المال: من 10 إلى 500 مليون دينار جزائري.

• عدد العاملين: من 1 إلى 250 عامل.

<sup>45</sup>المرسوم التشريعي 1993/5/10 لتشجيع الاستثمارات، و قد صادف إنشاء وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة بكافة الصلاحيات

<sup>46</sup>Farida Marzouk « PME et compétitivité en Algérie» université de Bouira Algérie 2008.

<sup>47</sup>وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- رقم الأعمال: اقل من 2 مليار دينار.

### الجدول (2-1) تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	رأس المال
مصغرة	1 - 9	اقل من 20 مليون دينار	اقل من 10 مليون
صغيرة	10 - 49	اقل من 200 مليون	اقل من 100 مليون
متوسطة	50 - 250	من 200 مليون الى 2 مليار دينار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: القانون التوجيهي لترقية م ص م ديسمبر 2001

### المطلب الثاني: معطيات خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

#### 1. تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

مع بداية سنة 2012 تم إحصاء حوالي 700 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالجزائر والتي توظف أزيد من 1,7 مليون شخص، حوالي 95 % من هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة (TPE) والتي توظف اقل من 10 عمال وغالبا ما يأخذ هذا النوع من المؤسسات الطابع غير الرسمي وتسير بطريقة تقليدية. وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر منذ سنة 2003 إلى غاية 2010:

#### الجدول (2-2) تطور م ص م بالجزائر 2003- 2010

	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الخاصة	606737	408155	392013	293946	269806	245842	225449	207949
العمومية	560	598	626	666	739	874	778	788
الحرف	-	162085	126887	116347	106222	96072	86732	79850
المجموع	607297	570838	519526	410959	376767	342788	312995	288587

المصدر: وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار. 2010

حسب الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمارات عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تزايد بأكثر من الضعف خلال السنوات الأخيرة فمثلا 50% من المؤسسات تم تأسيسها خلال 7 سنوات بين 2001 و 2007 مباشرة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات ص م ، وهذه الزيادة مصدرها القطاع الخاص بينما نلاحظ من خلال الإحصائيات تراجعاً بالنسبة لمؤسسات القطاع العمومي بـ 228 مؤسسة خلال 7 سنوات ، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 94% من المجموع العام للمؤسسات وتسيطر على 52% من الإنتاج خارج المحروقات وتوفر 35% من القيمة المضافة للاقتصاد. على الرغم من هذه النسب المهمة إلا أن هذه المؤسسات لا تزال دون المستوى المطلوب فمثلا بالجزائر يوجد 10 مؤسسات بالنسبة لكل 1000 شخص وهذه النسبة دون المعايير الدولية حيث يقدر أضعف معدل في هذا المجال بـ 45/1000 وقد تصل في بعض الاقتصادات الناشئة إلى 80/1000<sup>48</sup>. وحسب المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان مؤسسة 30000 تم اختفاؤها سنة 2011 وهي نسبة تمثل أزيد من 20% من المؤسسات<sup>49</sup>.

## 2. مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

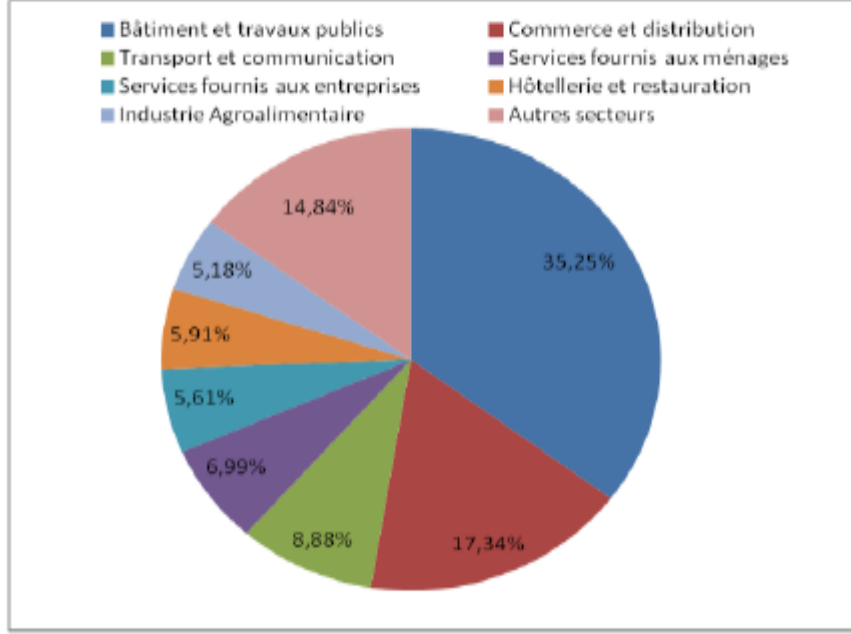
مواكبة لما تعيشه الجزائر من تحفيز وتشجيع لمشاريع البنى التحتية منذ بداية الألفية الثانية فان اغلب مؤسسات القطاع الخاص تركز نشاطها في قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يحتل الصدارة بأزيد من 35% من المؤسسات، بينما بدأ في السنوات الأخيرة ظهور بعض المنافسة بين المؤسسات في مجال الصناعات الغذائية والتي تظل

<sup>48</sup> ASSALA Khalil, PME en Algérie : de la création à la mondialisation, 8eme congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Haute école de Gestion(HEG) Fribourg, Suisse, 2006.

<sup>49</sup> Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, direction générale Trésor janvier 2012

متواضعة فحسب الإحصائيات فإنه وخلال العشر سنوات الأخيرة لم تتجاوز نسبة المؤسسات الإنتاجية 10% من مجموع المؤسسات المنشأة.

الشكل 1-2 يوضح توزيع م ص م حسب القطاعات الإنتاجية لسنة 2009



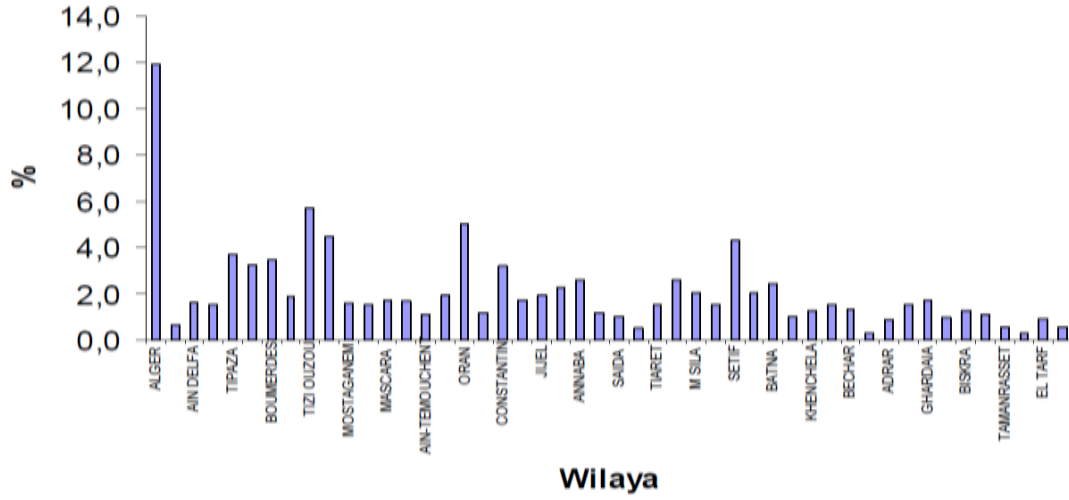
Source : Ministère de l'Industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement

تتميز اغلب المؤسسات المتوسطة الجزائرية بكونها تنشط على المستوى المحلي أو الوطني وقليلًا جدًا ما نجد مؤسسات منها تنشط على المستوى الدولي فحسب بعض الإحصائيات فإن عدد المؤسسات ص م المصدرة للخارج لا تتجاوز 100 مؤسسة على المستوى الوطني. وتتميز اغلب المؤسسات ص م الجزائرية بطابعها العائلي و بضعف استخدامها للتكنولوجيا واعتمادها على يد عاملة غير مؤهلة كل هذه العراقيل تحد من تنافسية المؤسسات و عدم إمكانية انفتاح نشاطها مع الخارج.

أما على المستوى الجغرافي فإن اغلب المؤسسات تتمركز على مستوى الولايات الكبرى الشمالية للوطن، ففي سنة 2010 وجد أن 11,9% من م ص م تتموقع بالجزائر العاصمة 5,7% بتيزي وزو 5% بوهران 4,5% ببجاية و 4,3% بسطيف وبقية المؤسسات تتوزع على الولايات الأخرى حيث لا تتجاوز حصة كل ولاية 4% من المؤسسات.



الشكل 2-2 يوضح التوزيع الجغرافي ل م ص م حسب الولايات



Source : Ministère de l'Industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement.

### المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلة النمو فهي تشكل الركيزة الأساسية لاقتصاديات معظم الدول نظرا لمساهمتها الكبيرة في:

- ◀ المساهمة في خلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- ◀ المساهمة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة.
- ◀ المساهمة في إعادة توزيع الدخل.

#### 1. مساهمة م ص م في خلق مناصب العمل:

عند دراستنا لمعدلات البطالة في السنوات الأخيرة يمكن ملاحظة استمراره في تسجيل انخفاض، و السبب في ذلك يعود إلى نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل، وعلى وجه الخصوص المؤسسات التابعة للقطاع الخاص و قطاع الحرف التقليدية، حيث انخفض معدل البطالة من 15,3% سنة 2005

إلى 12,3% سنة 2006 بينما سجل ارتفاعا طفيفا سنة 2007 قدر ب 1,5%<sup>50</sup>. وفيما يلي بعض الإحصائيات لمساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب العمل:

**جدول (2-3) تطور خلق مناصب العمل من طرف م ص م خلال الفترة 2004-2010**

المؤسسات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الخاصة	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
العمومية	778	874	739	666	626	598	560
الحرف التقليدية	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	---
المجموع	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية و الصناعة الجزائرية 2010.

نلاحظ من خلال الإحصائيات السابقة المساهمة المعتبرة للقطاع الخاص ويليها قطاع الحرف التقليدية في امتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل على عكس القطاع العمومي الذي سجل تراجعاً ملحوظاً وهذا راجع إلى سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة التي يشهدها القطاع وبالرغم من ذلك تظل الأهمية الكبيرة ل م ص م في توفير مناصب العمل والمساهمة في امتصاص البطالة.

**2. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة:**

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في تحقيق قيمة مضافة وزيادة الناتج الداخلي، فالجزائر مثلا من الدول التي تسعى من خلال هذه المؤسسات إلى تنويع صادراتها لتكون مصدرا لتحقيق قيمة مضافة إلى جانب قطاع المحروقات إن لم نقل بديلا عنه.

<sup>50</sup> Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, XXIIIème réunion du Comité Intergouvernemental d'experts (CIE), Rabat (Maroc), 10-13 mars 2008.

فيما يلي بعض الإحصاءات تطور الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات:  
 نلاحظ من خلال الجدول أدناه الحصة المعتبرة لمساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات منذ سنة 2004 و حتى سنة 2007 مقارنة بالقطاع العمومي وهذه المساهمة في تزايد مستمر من سنة لأخرى و التي تجاوزت 80%، حيث تتوزع هذه المساهمة على كافة الأنشطة و القطاعات الاقتصادية و من هنا يمكن أن نلمس أهمية هذا القطاع و ضرورة تدعيمه من اجل تفعيل دوره في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي ، خاصة و أن نسبة هذه المؤسسات سترتفع و مساهمتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا ما أضفنا المؤسسات التي تنشط في السوق غير الرسمية<sup>51</sup> نظرا للعراقيل التي تواجهها مثل العبء الضريبي والإجراءات البيروقراطية و العراقيل الإدارية.

جدول (2-4) تطور الناتج الداخلي الخام بالجزائر خارج المحروقات للفترة 2004-2008 حسب القطاعات

(الوحدة: مليار دينار).

2006:		2005		2004		القطاعات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
20,44	704,05	21,59	651,0	21,8	598,6	حصة القطاع العمومي في PIB
79,56	2740,06	78,41	2364,5	78,2	2146,7	حصة القطاع الخاص في PIB
100	3444,11	100	3015,5	100	2745,4	المجموع
2008		2007				القطاعات
%	القيمة	%	القيمة			
16,20	686,59	19,2	749,86			حصة القطاع العمومي في PIB
83,80	3551,33	80,8	3153,77			حصة القطاع الخاص في PIB

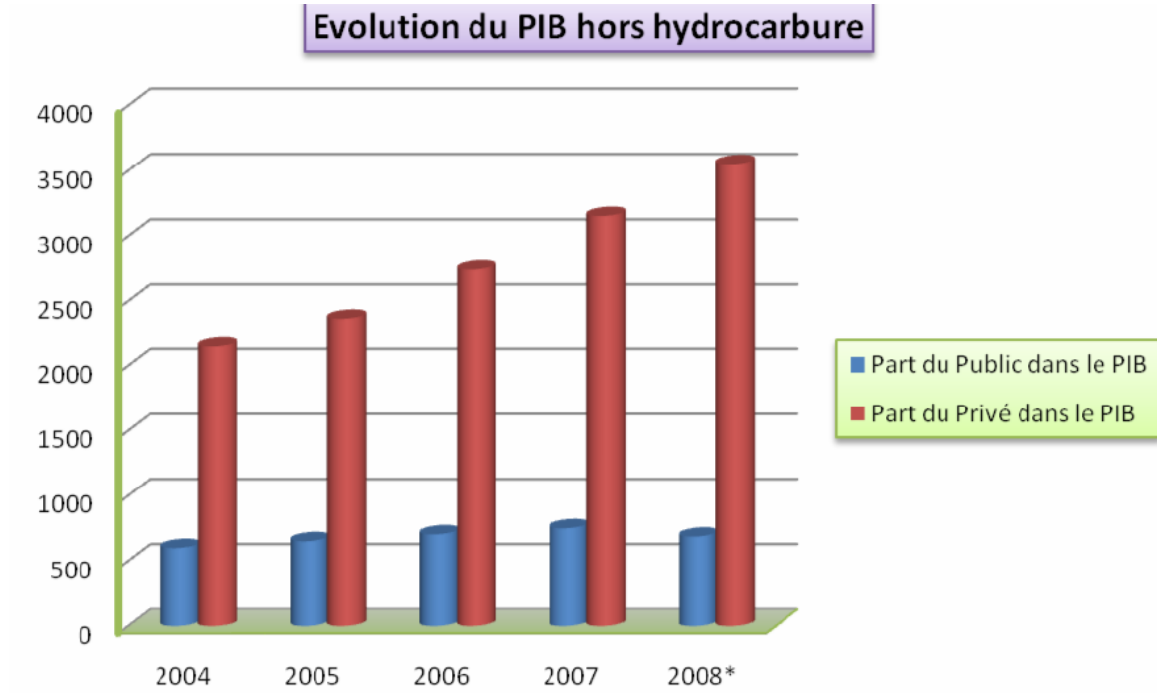
<sup>51</sup> صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية و آفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004، ص 18.

100	4237,92	100	3903,63	المجموع
-----	---------	-----	---------	---------

Source : ONS 2009

فيما يلي الشكل يوضح أكثر تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.

الشكل 2-3 تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.



Source : site Internet du ministère des PME et de l'artisanat

### 3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توزيع المداخل:

القيمة المضافة التي يتم خلقها من طرف م ص م تستخدم في شكل مكافآت وتعويضات لمختلف القطاعات التي ساهمت في العملية الإنتاجية والإدارية وكذلك يعاد توزيع هذه القيمة المضافة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين الآخرين مما يساهم في تحقيق التنمية.

**المبحث الثاني: أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والإجراءات المتخذة لتجاوزها بالجزائر:**

من بين التحديات التي تواجه القطاع الخاص بالجزائر وخاصة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عدم قدرته على فرض استقلاليتته الاقتصادية عن قطاع المحروقات و التوجه نحو بيئة أكثر مقاولاتية، فمن الأهداف الحكومية المرسومة لأفاق سنة 2014 هو الوصول لإنشاء 30 م ص م بالنسبة لكل 1000 شخص، تخفيض معدلات البطالة لأقل من 10 % وتحقيق ناتج داخلي خام PIB خارج قطاع المحروقات ما بين 62% إلى 70% .52. غير أن النتائج المحققة لا تزال بعيدة عن الأهداف المسطرة وهذا راجع إلى العراقيل و المشاكل التي تواجه القطاع الخاص بصفة عامة و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.

**المطلب الأول: أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:**

كما سبق وذكرنا في الفصل السابق فإن أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي (التمويل -ضعف الإبداع والابتكار- وضعف التنافسية) وهذه المشاكل أكثر تأثيرا في الاقتصادات الناشئة حيث المبادرات الخاصة لا تكفي لتجاوزها واهم المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات بالجزائر هي:

- مشكل الحصول على عقار والصعوبات الإدارية وتفشي البيروقراطية.
- بطؤ الحصول على التمويل البنكي بسبب عدم معرفة البنوك لعملائها من جهة وضعف الملاءة المالية للمؤسسات من جهة أخرى.
- عدم استخدام تقنيات حديثة لتسيير الخطر من طرف البنوك وضعف استخدام الهندسة المالية.
- تفشي الفساد الإداري والرشوة.
- ضعف مشاريع البنية التحتية الأساسية مثل نقص الوكالات البنكية على مستوى بعض المناطق.

<sup>52</sup> Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, op.cit.

- نقص مستوى الإبداع والتكنولوجيا في المؤسسات مما انعكس سلبا على مستوى تنافسيتها.
  - النقص الملحوظ لهيآت المرافقة والمتابعة والدعم في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في البدايات الأولى لإنشائها.
- ولتجاوز هذه المشاكل و غيرها لا بد من إنشاء هيآت دعم و مرافقة لهذه المؤسسات و خاصة عند البدايات الأولى لإنشائها، ومن أهم هذه الهيآت بالجزائر نذكر ما يلي:

### المطلب الثاني: أهم هيآت دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:

بعد فشل سياسة المؤسسات العمومية الكبيرة الذي تبنته الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه سنوات الثمانينات والسبعينات انتهجت الدولة سياسة أكثر انفتاحا تعتمد على تشجيع الاستثمارات الخاصة في ظل اقتصاد السوق بداية من سنوات التسعينات حيث مهدت لمجموعة من برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي عبارة عن هيآت مساعدة تأخذ شكل وكالات وطنية مكلفة بتطبيق السياسات العمومية في مجال دعم ومرافقة المؤسسات منذ إنشائها.<sup>53</sup> ومن أهم هذه البرامج نذكر ما يلي:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.
2. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ENSEJ.
3. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

### 1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

تم إنشاء هذه الوكالة سنة 2001 يتمثل دورها الأساسي فيما يلي:

1. ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
2. استقبال وتوجيه المستثمرين والمقاولين الشباب.

<sup>53</sup> BOUTALEB K. (2006, Décembre). « La problématique de la création d'entreprises face aux contraintes socioéconomiques de l'environnement local en Algérie », communication au Colloque International sur la création d'entreprises et territoires, Tamanrasset.

3. تسهيل جميع الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات.
4. ضمان الاستفادة من الامتيازات مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم.
5. جلب المستثمرين الأجانب وتشجيعهم على الاستثمار بالجزائر.

جدول (2-5) تطور عدد المشاريع و مناصب الشغل المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة (2002-2013) (القيمة بالمليون دينار)

السنوات	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	مناصب الشغل	%
2002	485	0,91	98276	1,22	29372	3,44
2003	1622	3,05	395870	4,90	34476	4,04
2004	874	1,64	240889	2,98	24719	2,90
2005	834	1,58	199128	2,47	43597	5,11
2006	2145	4,03	472505	5,85	47748	5,59
2007	4323	8,12	654665	8,11	87983	10,31
2008	6687	12,57	1325064	16,41	92005	10,78
2009	7594	14,27	462679	5,73	68774	8,06
2010	6386	12,00	395292	4,90	64091	7,51
2011	6434	12,09	1335448	16,54	128491	15,06
2012	6919	13,00	776530	9,62	83210	9,75
2013	8895	16,72	1716136	21,26	148943	17,45
المجموع	53207	100	8072482	100	853409	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة خلال الفترة (2002-2013) حيث بلغت سنة 2013 حوالي 8895 مشروع والتي بفضلها تم توفير حوالي 148943 منصب شغل أي بزيادة تفوق 400% مقارنة بسنة 2002 هذا ما يعكس الدور الفعال للوكالة في مجال تطوير الاستثمار منذ إنشائها سنة 2001. والشكل البياني التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل 2-4 تطور المشاريع الاستثمارية المصرحة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار



المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- من بين الاجهزة التابعة في عملها للوكالة و التي تقوم بدور مكمل لها من خلال مرافقتها لها في اداء مهامها يمكن ان نذكر مايلي:
- 1.1. **المجلس الوطني للاستثمار: CNI** هو مجلس معين من طرف الحكومة وظيفته وضع استراتيجية لترقية الاستثمار وكذلك وضع مزايا لجذب المستثمرين.
  - 2.1. **الشباك الوحيد Le Guichet Unique**: هو عبارة عن مجمع تابع للوكالة يضم مختلف الإدارات والأجهزة المعنية بملف الاستثمار مهمته تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات واختصار خطوات انطلاق المشاريع و ربح الوقت من خلال سرعة توفير الوثائق اللازمة ويضم هذا الشباك مكتب لمديرية الضرائب ، مديرية التشغيل ومديرية الخزينة العمومية إضافة إلى فرع للبلدية.



## 2. الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ENSEJ):

الوكالة تأسست سنة 1996 تعتبر كفرصة للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم

من ( 19 الى 35 سنة-40 سنة<sup>54</sup>) من اجل إنشاء مشاريعهم الخاصة مهمتها:

1. دعم ، توجيه و مرافقة المقاولين الشباب في أثناء انجاز مشاريعهم.
2. تقديم المساعدات في جميع أشكالها المالية و غير المالية.
3. متابعة المشاريع وقت انجازها من خلال متابعة انجاز جدول الأعمال الخاص بالمشروع.
4. تشجيع كل مبادرات الإبداع وترقية العمل.
5. تلعب دور الوسيط بين البنوك وجميع الهيآت والمؤسسات المالية والمقاولين أصحاب المشاريع.

ويأخذ الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة للشباب المقاول عدة أشكال منها:<sup>55</sup>

- إعانات مالية: وتأخذ شكل قروض استثمار بدون فائدة.
  - إعانات جبائية: تتمثل في إعفاء من الضرائب للمؤسسات المصغرة.
- فيما يلي بعض الإحصائيات فيما يخص عد المشاريع الممولة من طرف الوكالة منذ إنشائها والى غاية 2013-06-30 حسب قطاعات الإنتاج.

جدول (2-6) يوضح المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب منذ إنشائها و إلى غاية 30 جوان

2013

التشغيل عند الإنشاء	% مساهمة صاحب المشروع	المشاريع الممولة	مجال النشاط
363.115	11%	169.803	الخدمات
102.884	18%	33.312	الحرف
75.275	5%	29.456	الفلاحة
65.354	3%	19.944	البناء و الأشغال

<sup>54</sup> 40 سنة بالنسبة لمسير المشروع.

<sup>55</sup> Guide de création de la micro-entreprise –Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes

54.307	%11	17.773	الصناعة
660.935	%10	270.288	المجموع

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة [www.ansej.org.dz](http://www.ansej.org.dz)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مساهمة الوكالة ليس فقط في تمويل مشاريع الشباب المقاول وإنما أيضا المساهمة في تقليص معدلات البطالة وتوفير مناصب العمل من خلال خلق حوالي 660935 منصب عمل منذ تأسيسها إلى غاية 2013 فمثلا في سنة 2008 لوحدها وفرت أزيد من 270000 منصب عمل دائم<sup>56</sup>.

### 3. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC - 1994):

هذا الصندوق موجه أساسا لفئة البطالين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35- 50 سنة والذين يستثمرون في أنشطة صناعية أو خدماتية والصندوق يضمن لهم المهام التالية:

1. منح قروض بدون فوائد بمبالغ قد تصل الى 10 ملايين دينار جزائري.
2. مرافقة شخصية لأصحاب المشاريع الجديدة عند إنشاء مؤسساتهم ودعم أصحاب المؤسسات الموجودة التي تسعى للتوسع.
3. للتقليل من خطر القروض يقوم الصندوق بتغطية 70% من قيمة القروض البنكية الممنوحة كضمان للبنوك المرافقة في عملية التمويل.
4. الإعفاء من الرسوم الضريبية على كل مقتنيات المستثمرين من سلع وتجهيزات وخدمات والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.
5. تطبيق معدل خصم 5% فيما يتعلق بالحقوق الجمركية على السلع والتجهيزات التي تستخدم مباشرة في انجاز المشروع.

<sup>56</sup> Karim SI LEKHAL « Le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives »  
Recherches économiques et managériale – N° 12 -Décembre 2012 Université de Versailles Saint  
Quentin en Yvelines.

#### 4. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة البطالة حيث سمح لفئة الأشخاص البطالين من إنشاء مشاريعهم الخاصة، التي تمكنهم من الحصول على المداويل. ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.000 نشاط في مختلف القطاعات إلا انه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنشاء المشاريع و متابعة انجازها. وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر" ، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004.<sup>57</sup>

#### 4.1. الوكالة ومهامها:

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والبطالة وتتمثل مهامها الأساسية في:

1. تسيير الجهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما،
2. دعم ونصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم،
3. يمكن منح سلفه بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل

الثلاثي،

4. إبلاغ المستفيدين، ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم،

<sup>57</sup>الموقع الرسمي للوكالة [www.angem.dz](http://www.angem.dz)

5. ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

لتسهيل الإجراءات على أصحاب المشاريع فإن القروض التي تقل قيمتها عن 30000 دج تصرف مباشرة من الوكالة، أما فيما يخص القروض التي تتجاوز هذا المبلغ فإن الوكالة تتعاقد مع العديد من البنوك العمومية مثل (BNA, BADR, BDL, BEA, CPA)

إضافة إلى الهيئات الأربع السابقة الذكر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي تعتبر الأكثر انتشارا فان هناك العديد من الأجهزة و الهياكل و التي تهدف إلى خلق بيئة ملائمة لتنمية هذا القطاع و التي يمكن إجمالها في:

#### 5. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGC PME:

تم تأسيسه سنة 2004، مهمته الأساسية تسهيل حصول المؤسسات على القروض البنكية متوسطة الأجل وكذلك دعم المؤسسات عند إنشائها وتوسعها. حيث يقوم الصندوق بمنح ضمانات للبنوك التجارية قد تصل إلى غاية 80 % من قيمة المشاريع التي تتراوح بين 5 إلى 50 مليون دينار وهذا بهدف تسهيل حصول المؤسسات على التمويل ودعم إنشاء المشاريع الاستثمارية.

#### 6. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تم إنشاؤها بمبادرة من الحكومة سنة 2005 هدفها تنفيذ إستراتيجية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تنفيذ و متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات وكذلك تشجيع الخبرات وتقديم النصح لأصحاب المؤسسات.

#### 7. صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI PME:

تم تأسيسه سنة 2004 هدفه دعم إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل حصولها على التمويل من خلال تغطية المخاطر المتعلقة بالقروض الاستثمارية وكذلك تغطية المخاطر المتعلقة بعدم الملاءة المالية بالنسبة لصغار المقاولين.

المطلب الثالث: أهم برامج دعم وترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

من اجل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها قامت الجزائر بتبني العديد من البرامج في هذا المجال والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية.

- برنامج ميذا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية MEDA

- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### 1. البرنامج الوطني لتحسين التنافسية الصناعية :

إن برنامج التأهيل هذا هو محفز لتحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير، بالإضافة إلى تحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات التي تستجيب لمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998 لم يتم تأهيل سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص، أفي شهر مارس 2003 ، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 14 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي:

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون المؤسسة تشغل أزيد من 30 عامل، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال.

أهدافه: تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا.
- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المنافسة.
- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية.

## 2. برنامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ED/PME:

جاء هذا البرنامج ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميذا الثانية، ومعد خصيصا لدعم وتطوير المؤسسات ص و م الجزائرية وقد أخذ اسم: أورو-تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية Euro-Développement PME Algérienne، و، ولم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر أكتوبر من سنة 2000 واستمر إلى غاية نهاية 2007.

يعتبر هذا البرنامج الأضخم من حيث الميزانية مقارنة ببرامج التأهيل الأخرى إذ رصدت له حوالي أزيد من 66,4 مليون أورو منها 57 مليون أورو ممولة من طرف المفوضية الأوروبية بالإضافة إلى مبلغ من قبل الوزارة المستفيدة تخصصه للبرنامج ويقدر بـ 5.320.000 أورو، أما المؤسسات ص و م ومنظمات الدعم تقدر مساهمتها بـ 4125.000 أورو<sup>58</sup>

أهداف البرنامج: يهدف البرنامج إلى تحقيق ثلاثة مستويات و هي:

- **الدعم المباشر للمؤسسات:** وذلك من خلال تقديم الدعم والتكوين لتحسين مستوى الكفاءات وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات عبر دورات تدريبية والتكوينية لتمكينهم من التحكم في كل التقنيات النوعية ونظم المعلومات، لتقوية مستواهم التنافسي.

<sup>58</sup> Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne p 18

- **الدعم المالي:** البرنامج قام بتمويل إنشاء صندوق ضمان للقروض الخاصة ب المؤسسات ص م FGAR وكذلك ساهم في تكوين متخصصين جزائريين في مجال تقنيات تقييم الخطر للمؤسسة.
- **دعم المحيط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** البرنامج سمح بإنشاء مجلس وطني استشاري خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى تمويل دورات تكوينية خاصة بجمعيات حرفية ومهنية مثل غرفة التجارة و الصناعة و الحرف وكذلك تكوين إطارات من وزارة المؤسسات ص م والحرف.<sup>59</sup>

#### المدة والمؤسسات المستهدفة :

تبلغ مدة انجاز البرنامج 7 سنوات من أكتوبر 2000 إلى غاية ديسمبر 2007، كما أن البرنامج يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج UGP والتي مقرها بالعاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية(الجزائر، عنابة، سطيف، وهران، غرداية)<sup>60</sup>، كما يجب أن تستوفي الشروط التالية:<sup>61</sup>

- لديها على الأقل ثلاث سنوات من النشاط - لديها عمال دائمين في حدود عشرين عامل أو أكثر.

- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي وكذا صندوق الضمان الاجتماعي.

ويكون التأهيل على شكل تقديم خبرات تسييرية وتقنية وتجارية ومالية بالإضافة إلى المساعدة التقنية الوطنية وكذا الدولية ذات مستوى عال، والقيام بتكوينات للمؤسسة وملتقيات بين المؤسسات كما أنه يمكن أن يكون في شكل تقديم معلومات حول المنتجات، التكنولوجيا، الموردين والأسواق، أو مساعدات للبحث عن شركاء، ففي 31 أكتوبر 2006، البرنامج قد اتصل بـ 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (28 بالمائة من الفئة

<sup>59</sup> Boughadou Abdelkrim. 2006. Politiques d'appui à la compétitivité des entreprises algériennes. Ministère de la PME et de l'Artisanat. Avril. 29p.

<sup>60</sup>Rapport de Synthèse, L'analyse de L'impact de La mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes, Algérie juillet 2006, P.7

<sup>61</sup> Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et de l'Artisanat, 5 Décembre 2006

المستهدفة فقط) قررت الانضمام إلى البرنامج ED/PME أي 435 منها فقط من خضع  
لنشاطات التأهيل.<sup>62</sup>

ولقد أجريت دراسة في الفصل الثاني من سنة 2006 حول تأثير برنامج أورو- تنمية  
المؤسسات ص و م فخلصت إلى ما يلي:

- بعض أصحاب المؤسسات يرى بان أهداف البرنامج لا تلبى الانشغالات الأساسية  
للمؤسسات،

- اغلب أصحاب المؤسسات يرون بأنه من الصعب تحقيق التنافسية من خلال  
نشاطات التأهيل.

- فيما يرى البعض أن البرنامج كان له تأثير مهم على تطور المؤسسات.<sup>63</sup>

### 3. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن هذا البرنامج جاء نتيجة تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة  
من مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة و الضعف و كذا تحديد آفاقه في إطار  
الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المسطرة، والفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج هي  
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و  
هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. بميزانية تقدر بمليار دينار جزائري  
سنويا، وينفذ هذا البرنامج من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و  
المتوسطة (ANDPME) التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ  
في 03 ماي 2005، كما تم فتح حساب خاص رقم 124-302، تحت عنوان "الصندوق  
الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم  
05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 ويهدف البرنامج إلى: مرافقة المؤسسات

<sup>62</sup> غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول  
إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 18/19 أبريل 2012، جامعة قاصدي مرباح  
ورقلة .

<sup>63</sup> MPMEA. Ministère de la PME et de l'Artisanat. 2007a. Programme d'Appui aux PME/PMI: des  
résultats et une expérience à transmettre. Rapport final, Euro Développement PME. Décembre.  
94p.



الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم و التسيير، كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على التحكم في التطور التكنولوجي والأسواق و التنافسية على مستوى النوعية و السعر و الابتكار.<sup>64</sup> و يجب أن تتوفر الشروط التالية في المستفيدين من البرنامج:

- مؤسسات ص و م تقدر فترة نشاطها بسنتين على الأقل - و لا تعاني من صعوبات مالية.

**المطلب الرابع: تعقيب حول هيآت و برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر:**

من خلال استعراضنا السابق لهيآت دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نلاحظ أنها أجهزة حديثة النشأة اغلبها أسس بعد 2004 ولاسيما صناديق القروض التي تعتبر مساهمتها متواضعة في الوقت الحالي ولكن ينتظر منها الكثير مستقبلا وخصوصا عند معرفة مدى العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم توفر الضمانات الكافية مما يحرمها من الحصول على التمويل البنكي في كثير من الأحيان .

لتفعيل دور هذه الهيآت لابد من اتخاذ جملة من الإجراءات منها زيادة التنسيق بينها و بين مختلف الهيآت البنكية العمومية و الخاصة ، وكذلك زيادة فعالية برامجها من خلال تقديم المعلومات الاقتصادية و المالية الصحيحة وتجنب المحسوبة والبيروقراطية والتجاوزات الإدارية وانعدام الشفافية التي تعاني منها المؤسسات بالإضافة إلى تفعيل أدوات الرقابة ، بحيث أن الدارس لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يجد أنها تسيير في ظل واقعين متناقضين لا يمكن التأليف بينهما فالواقع الأول هو إرادة سياسية تحاول دعم وترقية هذا القطاع الذي تعول عليه كثيرا من خلال سياسات و برامج منتهجة و الواقع الثاني هو محيط اقتصادي و إداري متدهور لا يوفر المناخ الاستثماري الذي تحتاجه المؤسسات للنمو و الاستمرار.

<sup>64</sup> Op. Cite .

### 1. تقييم بيئة الأعمال بالجزائر:

منذ بداية التسعينات والى غاية يومنا هذا والاقتصاد الجزائري يشهد تحولات عميقة، فبعدما كان اقتصاد منغلق يسير من طرف السلطات العمومية شهد انفتاحا جذريا من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص وقد صاحب هذا الانفتاح إصلاحات عديدة بغية تهيئة بيئة أعمال ملائمة تستقطب المستثمرين. غير انه وبالرغم من المحاولات العديدة لا تزال العوائق الإدارية والضريبية وغموض القوانين تعكر المناخ العام للاستثمار بالجزائر، ولتقييم بيئة الأعمال بالجزائر لا بد من الاطلاع على المؤشرات التالية:

- **مؤشرات الحوكمة (الحكم العام):** ولتقييم مستوى الحوكمة لا بد من دراسة مجموعة من المؤشرات مثل المستوى العام للإدارة (من خلال التصدي للفساد والرشوة مثلا) وكذلك مؤشر المستوى العام للأجور في القطاع العمومي والذي عرف منذ سنة 2011 زيادة بنسبة 25%، وفي هذا الصدد قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية لإعادة تنظيم الإدارة وتطويرها من خلال إنشاء شبكة اتصال إلكتروني فيما بين الوزارات و الإدارات الداخلية التابعة لها ولكن هذا المشروع بالرغم من انطلاقه سنة 2009 إلا انه لم يفعل إلى غاية سنة 2014، إضافة إلى مشروع «E-Algérie 2013» والذي يهدف إلى رقمته الإدارة غير انه يعرف تقدما محدودا ولعل التماطل في تطبيق سياسات الإصلاح بالإضافة إلى نقشي الرشوة<sup>65</sup> هو ما يزيد من مشاكل المستثمرين الإدارية عند إنشاء مؤسساتهم.
- **مؤشرات البيئة الاستثمارية:** وللحكم على ملائمة البيئة الاستثمارية لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عدة مؤشرات، فحسب آخر تصنيف قام به البنك العالمي فيما يخص سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014 فان الجزائر تحتل المرتبة 153 من ضمن 189 دولة حيث سجلت تراجعا مقارنة بسنة 2013 حيث كانت تحتل المرتبة 151 وهي مرتبة جد متدنية و خاصة إذا ما قارناها بدول الجوار مثل تونس و المغرب اللتان احتلتا المراتب 51 و87 على التوالي.

<sup>65</sup>حسب منظمة الشفافية الدولية 2013 فان الجزائر تحتل المرتبة 94 من ضمن 177 دولة من حيث مستوى الرشوة برصيد 100/36 [www.transparency.org/](http://www.transparency.org/)

وتصنيف الدول حسب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يعتمد بدوره على 10 مؤشرات موضحة في الجدول التالي:

الجدول(2-7) : يوضح تصنيف البنك العالمي لمؤشرات سهولة أنشطة الاعمال بالجزائر و تونس و المغرب.

تونس	المغرب	الجزائر	
51	87	153	تصنيف سهولة أنشطة الأعمال
70	39	164	بدء المشروع
122	83	147	استخراج تراخيص البناء
55	97	148	الحصول على الكهرباء
72	156	178	تسجيل الممتلكات
109	109	130	الحصول على التمويل
52	115	98	حماية المستثمرين
60	78	174	دفع الضرائب
31	37	133	التجارة عبر الحدود
78	83	129	تنفيذ العقود
39	69	60	تسوية حالات الإفلاس

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى معطيات **doing business**

نلاحظ من خلال الجدول السابق تصنيف البنك العالمي لبعض الدول حسب مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2014 وقد تضمن هذا التصنيف 189 دولة وقد احتلت الجزائر المرتبة 153 وهي مرتبة متدنية جدا و خصوصا إذا ما قارناها بدول المنطقة مثل تونس التي سجلت المرتبة 51 والمغرب المرتبة 87 وهذا ما يعكس التأخر الكبير الذي تعرفه البيئة الاستثمارية في الجزائر، فمثلا فيما يخص مؤشر بدء المشروع نلاحظ أن الجزائر تتذيل التصنيف مقارنة بالمغرب و تونس حيث تستغرق مدة انجاز مؤسسة بالجزائر 25 يوما بينما تستغرق في كل من تونس و المغرب 11 يوما فقط<sup>66</sup>، ونفس الأمر فيما يخص الحصول على التمويل. أما فيما يخص مؤشر دفع الضرائب فيأخذ التصنيف بعين الاعتبار جميع الضرائب و الاشتراكات الإجبارية التي يجب على مؤسسة متوسطة الحجم دفعها إضافة إلى الإجراءات التي تعتبر عبئا إداريا في دفع

<sup>66</sup> Banque mondiale. 2014 doing business.

الضرائب<sup>67</sup> وباحتلال الجزائر المرتبة 174 في التصنيف فهي تعتبر البيئة الاستثمارية الأقل دعما للمؤسسات المتوسطة بسبب ثقل العبء الضريبي .

كانت هذه نظرة موجزة عن واقع المحيط الاقتصادي العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، غير أن البيئة الاستثمارية (العوامل الخارجية) ليست وحدها من يعيق تطور هذه المؤسسات ولكن قد نجد أيضا العراقيل داخل المؤسسة نفسها. وهذا مرتبط بخصوصياتها، فغالبا هذه المؤسسات بالجزائر تتميز بضعف صمودها أمام المخاطر بسبب هشاشتها المالية حيث نجد أن اغلب هذه المؤسسات تأخذ الطبع العائلي برأسمال متواضع sous-capitalisées أو قد تكون مؤسسات مصغرة تنشط بصفة غير رسمية (وهذا للتهرب من الالتزامات الضريبية)

## 2. حوصلة أو خلاصة دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل من المغرب

### تونس والجزائر:

من خلال محاولة دراستنا لواقع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكل من المغرب تونس و الجزائر يتراءى لنا مدى التشابه بين التجارب الثلاثة في هذا المجال سواء من حيث المحطات و المراحل التي مرت بها كل تجربة ، أو من حيث خصوصية هذه المؤسسات ومميزاتها ، غير أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات بشكل أساسي أدى إلى تأخره بضع خطوات في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالاقتصاد المغربي و التونسي اللذين قطعوا خطوات مهمة في مجال هذه المؤسسات منذ سنوات السبعينات و إلى غاية يومنا هذا.

من خلال استعراضنا للتجارب الثلاث لن نحاول المقارنة بينها من خلال التركيز على نقاط التشابه والاختلاف فيما بينها لان هذا ليس هدف دراستنا وإنما سوف نستعرض نقاط القوة في كل تجربة والتي نعتبرها قرارات ناجحة لا بد من الاقتداء بها ونحاول في نفس الوقت التركيز على نقاط الضعف والتي نعتبرها مثبطات يجب تخطيها من اجل الخروج بتجربة ناجحة مستقبلا.

<sup>67</sup> Op. Cite .

بالنسبة للمغرب و تونس في قراءة لمراحل تطور المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتراءى لنا وكأننا في قراءة لمراحل تطور المؤسسات الجزائرية من إصلاحات هيكلية للاقتصاد، خصوصية المؤسسات، قرار قانون الاستثمارات، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن تونس و المغرب كانتا السباقتين في تطبيق مختلف الإجراءات لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز على متطلبات هذا القطاع لتمكينه من مواكبة التحولات التكنولوجية، وتخصيص نسبة من ناتج المحلي في مجال البحث والتطوير لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولكن وقبل التركيز على الخلاصة المستنتجة من كل تجربة لابد من عرض بعض النقاط التي ركزنا عليها خلال دراستنا لكل تجربة:

**1. التعريف:** على الرغم من اختلاف المعايير المتبعة في تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل من المغرب تونس و الجزائر، وعلى الرغم من اختلاف التعريف داخل نطاق الدولة الواحدة في بعض الأحيان كما هو الحال في تونس مثلا فان اغلب هذه التعاريف تكاد تتفق على معيار رقم الأعمال وعدد العمال في تصنيف هذه المؤسسات.

**2. الأهمية:** تقريبا تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حوالي 98 % من النسيج الاقتصادي العام حيث توظف أزيد من 50 % من عمال القطاع العام وتنشط هذه المؤسسات في كافة القطاعات و تمثل ما يزيد عن 93%<sup>68</sup> من مؤسسات مختلف الفروع الاقتصادية. والتي تساهم بما نسبته 40% من الإنتاج العام وتشكل أزيد من 21% من القيمة المضافة الإجمالية<sup>69</sup>، وهذه الإحصائيات متقاربة في جميع التجارب المدروسة لكل من المغرب تونس و الجزائر مما يعكس الأهمية الكبيرة التي تمثلها لهذه الدول .

<sup>68</sup> Source : Améliorer l'accès des PME au Financement au Maroc ; Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement ; Mai 2010.

<sup>69</sup> بالنسبة للجزائر هذه الإحصائيات خارج قطاع المحروقات.

**3. الخصائص:** تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كل من الجزائر وتونس و المغرب بهشاشة هيكلها التسييري وسيطرة القطاع غير الرسمي عليها إذ يمثل 96,9 % من مجموع المؤسسات في تونس<sup>70</sup> وأزيد من 90 % منها مؤسسات مصغرة TPE. ونفس الأمر بالنسبة للمغرب والجزائر تقريبا. هذا إضافة إلى جملة من الخصوصيات يمكن ذكرها فيما يلي:

- سيطرة صاحب المؤسسة على القرارات.
- ضعف التأطير.
- ضعف الأساليب التسييرية.
- ضعف الاستخدام التكنولوجي.
- غياب الإبداع.
- ضعف نظام المعلومات داخل المؤسسة.
- مرونة الهيكل الوظيفي.

#### 4. التمرکز الجغرافي:

أما على المستوى الجغرافي فان اغلب المؤسسات تتمركز على مستوى الولايات الكبرى الشمالية والساحلية، ففي سنة 2010 وجد انه في الجزائر 11,9% من م ص م تتموقع بالجزائر العاصمة 5,7% بتيزي وزو 5% بوهان 4,5 % بجاية و 4,3 % بسطيف وبقية المؤسسات تتوزع على الولايات الأخرى حيث لا تتجاوز حصة كل ولاية 4 % من المؤسسات. أما في المغرب وحسب مديريةة الإحصاء المغربية تتمركز 40% من المؤسسات بمنطقة الدار البيضاء، 10% بمنطقتي طنجة و تيطوان، 8% بالرباط وسلا و الخميسات و 9% بمكناس و فاس، بينما تتوزع النسبة المتبقية و المقدرة ب 33% على 14 منطقة أخرى. بينما في تونس فاغلب المؤسسات تتمركز في منطقة تونس العاصمة بنسبة حوالي 40% وحوالي 30% بالمناطق الغربية لتونس وحوالي 13% بالمنطقة الشمالية

<sup>70</sup> Mme Mounira BouAli " Caractéristiques du tissu industriel tunisien en 2011 Cadre institutionnel et Financement des PME." Direction Centrale des Etudes Economiques.

الغربية بينما تتوزع النسبة المتبقية والمقدرة بـ 17% فقط على باقي المناطق. وبالتالي نلاحظ عدم تجانس واضح في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما ينعكس سلبا على عملية التنمية في منطقة على حساب منطقة أخرى.

### أهم النقاط المستخلصة:

- بالنسبة للتجربة الجزائرية والمغربية او حتى التونسية نلاحظ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير على البنوك باعتبارها احد أهم و أقدم مصادر التمويل الكلاسيكي مما خلق نوعا من التبعية لهذه البنوك.
- لاحظنا انه في اغلب صيغ التمويل البنكي سواء بالنسبة لتونس أو المغرب أو الجزائر أن حصة البنك في التمويل تفوق 70% وقد تصل إلى 90% في حين أن التمويل الخاص (l'autofinancement) لا يتعدى 10% مما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة إئثار بالديون (إفراط المديونية) وتصبح المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها بسبب ضعف المردودية.
- بالرغم من وجود سياسات وبرامج وهيآت فاعلة تهدف إلى دعم المؤسسات في الحصول على التمويل المطلوب غير أن المؤسسات المتوسطة لا تزال تعاني من مشكل التمويل بسبب المنافسة الشديدة للمؤسسات الكبيرة لها أو بسبب ضعف بنيتها الداخلية وهشاشتها من جهة أخرى.
- نلاحظ تباطؤ وتماطل البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الهشاشة المالية لهذه المؤسسات وعجزها عن تسديد مستحققاتها أو في بعض الأحيان بسبب عدم توفر الضمانات الكافية ونجد هذا خاصة في المغرب.
- بالنسبة للمغرب نلاحظ تعددا في العرض المالي كما ونوعا سواء من خلال عدد البنوك أو المنتجات المالية التي تطرحها غيران إقبال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عليها (الطلب المالي) يبقى محدودا وهذا راجع لعدة أسباب أهمها ضعف الملاءة المالية لهذه المؤسسات، أو بسبب عدم ملاءمة هذه المنتجات

- المالية لحاجات هذا النوع من المؤسسات أو بسبب عدم معرفة هذه المؤسسات أصلا بوجودها بسبب عدم تعريف البنوك بها.
- بالنسبة للمغرب على الرغم ممن وجود سوق مالي (التمويل المباشر) غير أن دورها يبقى محدود في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الشروط الموضوعية للالتحاق بهذا السوق والتي وضعت حسب قدرات المؤسسات الكبيرة مما يصعب من قدرة م ص م على الحصول على التمويل المباشر.
  - بالنسبة للمغرب نلاحظ اهتماما كبيرا بتنوع مصادر التمويل على حساب الاهتمام بهيآت دعم وتأهيل المؤسسات التي يبقى دورها محدودا ولهذا السبب فان هشاشة المؤسسات أدت إلى عدم التلاؤم بين العرض والطلب على التمويل.
  - أما بالنسبة لتونس فلاحظنا اهتماما بجانب التأهيل للمؤسسات وفي نفس الوقت تنوع لمصادر التمويل مما سهل نوعا ما حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.
  - لاحظنا أن فتح مصادر تمويل حديثة أتاح الفرصة لأصحاب المؤسسات التونسية وجعلهم ينتقلون من الثقافة البنكية إلى ثقافة الأسواق المالية وكذلك ساهم في تدعيم المعادلة بين العرض والطلب التمويلي.
  - تخصيص سوق مالي خاص بتونس بشروط ولوائح أكثر مرونة أو ما يعرف بالسوق البديل *marché alternatif* سمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالحصول على التمويل المباشر وتنوع مصادرها المالية.
- بالنسبة للجزائر لاحظنا بداية رسم سياسات واتخاذ خطوات مهمة في مجال تأهيل وتمويل المؤسسات غير أن التنشيط التي تواجهها من قبل المحيط الإداري أخر تطورها وفعاليتها.



## خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالي و الصعوبات الإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة... الخ. ولعل المغزى الحقيقي من اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يكن إلا نتيجة للنجاح الذي حققته هذه المؤسسات الأخيرة في معظم الدول المتقدمة ونظرا للدعم الذي تقدمه للمؤسسات الكبيرة في إطار التكامل بين فروع النشاط الاقتصادي من جهة، وبما تضمنه من امتصاص للبطالة و مساهمة في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. إلا أن هذه المؤسسات تواجه الكثير من العوائق التي تقف حائلا أمام تطويرها وترقيتها، ويعتبر التمويل أحد أهم العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## الفصل الثالث

التمويل في المؤسسات  
الصغيرة والمتوسطة

## مقدمة

تهتم المؤسسات بتكوين المزيج من مصادر التمويل الذي يتماشى مع أهدافها معتمدة في ذلك على أموال الملكية والاقتراض اللذان تختلف تكلفتها والمخاطر المترتبة عنهما، حيث يعتبر الاقتراض أقل تكلفة وأقل خطراً من أموال الملكية، لذلك نجد أغلب المؤسسات تلجأ إلى استخدام قدر معين من الاقتراض يسمح لها بتخفيض تكلفة التمويل الكلية، مما يؤدي إلى زيادة العائد المتوقع على حقوق الملكية. وسنحاول في هذا الفصل دراسة أهم مصادر التمويل في المؤسسات وكيفية تقدير تكلفتها، ثم مناقشة الدور الذي يلعبه الاقتراض في الهيكل المالي للمؤسسة، حيث نتطرق في البداية إلى أثر الرفع على ربحية السهم الناتج عن عملية الاقتراض، ثم نعالج المداخل والآراء التي ناقشت قضية الهيكل المالي واختلافاتها حول أثر هذا الهيكل على قيمة المؤسسة في ظل افتراضات السوق التام.

**المبحث الأول: مفهوم التمويل وأهم أنواعه**

تحتاج المؤسسات إلى الأموال لتمويل استثماراتها سواء في بداية نشاطها أو لتمويل عمليات النمو والتوسع. وتتحصل المؤسسات على احتياجاتها المالية من مصادر معينة يمكن إجمالها في الأسهم والسندات والقروض البنكية، لكن لا تحصل على هذه الأموال مجاناً، بل لابد من دفع عوائد لأصحابها تمثل تكلفتها.

**المطلب الأول: مفهوم التمويل**

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية، لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضاً من الأموال لسد هذا العجز، ولهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنه: "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي".<sup>71</sup>

**المطلب الثاني: مختلف أنواع التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

من خلال هذا الجزء من بحثنا سوف نحاول التركيز على مختلف أنواع وخيارات التمويل المتاحة أمام أصحاب المؤسسات لتمويل مشاريعهم حيث سنتطرق إلى التمويل عن طريق رأس المال الخاص أو ما يعرف بالتمويل الذاتي ثم التمويل عن طريق القروض، ثم نشير إلى التمويل عن طريق الأسواق المالية وأخيراً التمويل عن طريق رأس المال الاستثماري أو ما يعرف برأس المال المخاطر.

**1. التمويل عن طريق الأموال الخاصة (التمويل الذاتي):**

إذا أردنا تعريف هذا النوع من التمويل فهو عبارة عن الأموال الشخصية لصاحب المؤسسة والتي تحصل عليها إما من خلال الادخار الشخصي أو التوريث أو عن طريق الحصول على قروض خاصة أي باسمه الشخصي وليس باسم الشركة. والتمويل الذاتي يمثل مصدر تمويلي مهم لأصحاب المؤسسات يختلف عن باقي المصادر الأخرى لأنه لا يكلف المسيرين فوائد مالية مقابل استغلال الأموال مقارنة مثلاً بالفوائد البنكية، ومن

دريد كامل آل شبيب "إدارة مالية الشركات المتقدمة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص71.

ناحية أخرى فإن التمويل الذاتي يعطي حرية تصرف في الأموال أكبر بالنسبة للمسيرين الماليين مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى. هذا ما يجعل التمويل الذاتي مميز إن صح القول مقارنة بباقي مصادر التمويل الخارجية الأخرى ولهذه الأسباب فإن أصحاب المؤسسات يفضلون استعمال الأموال الخاصة في حال كانوا يملكون الخيار في ذلك وخاصة عند معرفتنا بالامتيازات الاقتصادية والمالية التي يحققها هذا النوع من التمويل للمؤسسة:

- عند اعتماد المؤسسة على مصادرها التمويلية الخاصة فإنها تتجنب المراقبة أو التدخل في القرارات الخاصة بتسيير المؤسسة والتي قد يفرضها عليهم في بعض الحالات المساهمين في رأسمال المؤسسة هذا في حال اللجوء إلى الاقتراض من المساهمين، وفي حال كان الاقتراض من البنك فإن المؤسسة مجبرة على تقديم ملف يشرح الوضعية المالية للمؤسسة وهذا يعتبر لدى مسيري المؤسسة نوع من الرقابة المفروضة من البنك على المؤسسة.
- ثاني ميزة تجعل من التمويل الذاتي مصدر مفضل لدى المؤسسة هو المرونة التي يمنحها لصاحب المؤسسة والحرية في إعادة استثمار الأرباح المحققة دون الاضطرار لتوزيع جزء من العوائد على المساهمين أو دفع فوائد على القروض.
- يعتبر التمويل الذاتي اقل المصادر التمويلية تكلفة إذ لا يكلف المؤسسة أي نوع من الأعباء المالية، لأنه في حالات الرفع الخارجي فإن المؤسسة مجبرة على تحمل أعباء وتكاليف على رأس المال سواء تكون في شكل فوائد على القروض أو أرباح موزعة، هذا بالإضافة إلى التكاليف المتعلقة بإصدار الأسهم.

### 1.1 عيوب استخدام التمويل الذاتي: يأتي ذكر أهم سلبيات استخدام التمويل الذاتي ممثلة في النقاط التالية:

- عادة ما يكون حجم التمويل الذاتي غير كاف لتمويل الاستثمارات المقررة، وتلبية احتياجات التمويل، وبذلك فإن الاعتماد الكلي عليه يسمح بعملية الزيادة في رأس المال بشكل بطيء. مما قد يؤدي إلى عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة

والمربحة بسبب هذا النوع من التمويل، لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة،

- قد يؤدي عدم توزيع الأرباح على المساهمين والمستخدمين، وضمها إلى التمويل الذاتي إلى فقدان اهتمامهم بالمؤسسة،

- إن التمويل الذاتي يحجز الادخار المجمع في نفس القطاع، ومن ثم فإن عدم الاستغلال الأمثل لهذه الأموال، قد يؤدي إلى إضعاف العائد بسبب تقصير الإدارة في دراسة مجالات استخدام هذه الأموال، وذلك بخلاف الأموال الأجنبية، وقد يكون من الأمثل توزيعها على الشركاء لاستثمارها في مشاريع أكثر مردودية.

## 2. التمويل عن طريق الاقتراض:

يعرف هذا النوع من التمويل كأحد أهم مصادر التمويل في المؤسسات ويكون مصدر هذه الأموال المقترضة في العموم البنوك أو المؤسسات المالية المتخصصة. ويمكن أن نجد عدة أصناف في هذا النوع من التمويل:

### 1.2 البنوك التجارية (التمويل المصرفي):

حيث يقوم البنك بتقديم قروض للمؤسسات لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصول البنك على فائدة مقابل هذا القرض وهذا وفق شروط وضمانات متفق عليها بين الطرفين وتنقسم هذه القروض إلى قروض استغلالية قصيرة المدى وقروض استثمارية طويلة المدى وغالبا القروض الاستغلالية هي الأكثر استعمالا لمواجهة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الآنية.<sup>72</sup>

### 2.2 الهيئات والمؤسسات المتخصصة:

أحيانا تدخل القروض الممنوحة من طرف هذه الهيئات والمؤسسات الخاصة ضمن القروض البنكية إلا أن مصدرها ليس البنوك وإنما جهات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تكون حكومية أو شبه حكومية أو غير حكومية

<sup>72</sup> <http://etudiantdz.net> consulté le 20/01/2012.

ويكون من أبرز أهدافها التنمية الاقتصادية وهدفها الأساسي ليس الربحية وإنما المصلحة العامة ويكون نشاطها الأبرز منصب في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>73</sup> العديد من الدراسات التجريبية التي تناولت التمويل بالاقتراض نذكر على سبيل المثال لا الحصر **1984** Dann et Mickelson و **1996** Leland et Toft. حيث قام **1996** Leland et Toft باختبار اثر الاقتراض على ثروة المساهمين حيث أخذوا بعين الاعتبار قيمة(مبلغ) و تاريخ استحقاق الدين مما سمح لهما بإثبات أن القرض طويل الأجل يؤثر ايجابيا على قيمة المؤسسة<sup>74</sup>. هذا ما يثبت أهمية هذا النوع من التمويل في المؤسسة.

### 3.2 الاقتراض عن طريق السندات:

في هذا النقطة سوف نشير بشكل مختصر لجميع أنواع الاقتراض عن طريق السندات والتي يمكن تصنيفها إلى مجموعتين هما الاقتراض الكلاسيكي أو التقليدي والاقتراض المستحدث غير الكلاسيكي:

- **السندات التقليدية:** هي عبارة عن السندات التي تصدر عن المؤسسة والتي تتضمن البيانات التالية: معدل الفائدة الاسمي، تاريخ الاستحقاق والمبلغ المستحق.
- **السندات ذات الخصم الوحيد:** هي سندات ذات معدل فائدة ثابت مثل السندات الكلاسيكية غير أنها تختلف عنها كون الخصم يكون لمرة واحدة في آخر مدة الاستحقاق، أي في هذه الحالة لا يوجد خصم سنوي.
- **السندات ذات المعدل المتغير:** في هذه الحالة المؤسسة تقترض عن طريق إصدار سند بمعدل فائدة متغير وليس ثابتا مثل الحاليتين السابقتين حيث يحدد معدل الخصم بالاستناد إلى معدل مرجعي يتمثل في تكلفة الأموال في السوق. هذا النوع من السندات يكون عادة لأجل قصير مقارنة بالسندات التقليدية.

<sup>73</sup> <http://etudiantdz.net> consulté le 20/01/2012.

<sup>74</sup> IMED ZORGUI, LE CHOIX DE FINANCEMENT ENTRE LA DETTE ET L'ÉQUITÉ: SURVOL DE LA THÉORIE ET APPLICATION POUR LES FIRMES CANADIENNES DE 1998 À 2003, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, avril 2009.

• **سندات المساهمة:** هي سندات تشبه السندات التقليدية والتي تتضمن معدل فائدة ثابت مع تحديد مبلغ وتاريخ استحقاق معين ولكن خاصية هذا النوع من السندات تكمن في أن حامل هذا السند له الحق في جزء من الأرباح المحققة من طرف المؤسسة.

### 3. التمويل عن طريق رأس المال (إصدار الأسهم):

ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمدىونية طويلة الأجل.<sup>75</sup>

### 4. التمويل عن طريق رأسمال المخاطر:

ويعرف تمويل رأسمال المخاطر " بأنه التغيير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول و يوجه القرارات الإستراتيجية للمشروع، و يهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل".<sup>76</sup>

**المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

على الرغم من تعدد وسائل التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و التي من المفروض أن تكون سببا في التقليل من مشاكلها التمويلية إلا أنها لا تزال تعاني من العديد من العراقيل تعيق حصولها على التمويل المناسب في الوقت المناسب وهذه المشاكل ذات أسباب و أبعاد متعددة وقد تمس جميع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى العالم و لكنها تزداد حدة بالنسبة للمؤسسات في الدول النامية و الدول العربية بصفة خاصة نظرا للبيئة الاقتصادية و المصرفية التي تحيط بها من جهة وكذلك بنيتها الداخلية من جهة أخرى و يمكن إجمال أهم هذه المشاكل فيما يلي:

<sup>75</sup> عبد الغفار حنفي "أساسيات الاستثمار و التمويل"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ص 540.

<sup>76</sup>. Azoulay ; hervé, kriegel : de l'entreprise traditionnelle a la Start-up édition d'organisation 2001p38



**1. مشاكل متعلقة بالتمويل البنكي:**

بالرغم من ارتباط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتمويل البنكي بشكل كبير خلافا للمصادر التمويلية الأخرى إلا أنها تعاني من العديد من المشاكل التي تواجهها عند اللجوء لهذا النوع من التمويل:

- مشاكل متعلقة بحجم الضمانات المطلوبة والمبالغ فيها من طرف البنك لتمويل هذه المؤسسات وبالمقابل فإنّ غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل المصرفي الممنوح، فإن هذا يعني ضآلة فرص الحصول على التمويل اللازم لها.
- كلنا نعلم انه كلما صغر حجم المؤسسة ازدادت درجة المخاطرة بها، ولهذا فان اغلب البنوك تعزف عن تمويل هذا النوع من المؤسسات نظرا لارتفاع حجم المخاطر الاستثمارية بها، وكذلك فان صغر حجم معاملاتها يكلف البنوك مصاريف إدارية قد تفوق الإيرادات المحققة من ورائها .
- عدم وجود منتجات بنكية موجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وان وجدت فهي محدودة و تقتصر على القروض قصيرة الأجل وقد يرجع ذلك إلى المنافسة الشديدة من طرف المؤسسات الكبيرة واهتمام البنوك بهذه الأخيرة.
- البيروقراطية الكبيرة التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة في البلدان النامية، وتماطل البنوك في معالجة ملفات التمويل بعد إيداعها.

**2. مشاكل متعلقة بالمؤسسة:**

بالإضافة إلى مشاكل التمويل المصرفي التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، قد تصطدم بمشاكل تتعلق بالمؤسسة نفسها.

- ضعف التمويل الذاتي حيث من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي ضعف القدرة على التمويل الذاتي نتيجة محدودية المدخرات الشخصية وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية، والتي تظهر آثارها بشكل جلي من خلال انخفاض معدلات الأرباح مقارنة مع المؤسسات الأخرى المشابهة في السوق.

- السحب الكبير للأرباح النقدية من المؤسسة، بدل إعادة استثمارها بالمؤسسة.
  - ضعف الهيكل المالي للمؤسسة وعدم قدرتها على تحقيق الملاءة المالية المطلوبة من طرف البنوك.
3. مشاكل تمويلية أخرى: إضافة إلى المشاكل المتعلقة بتسيير النظام البنكي بالجزائر وأساليبه المتبعة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر من جهة وهشاشة البنية الداخلية لهذه المؤسسات و التي أعاقت عملية تمويلها في كثير من الأحيان، هناك مشاكل تمويلية أخرى يمكن أن نلخصها في النقاط الآتية:
- **مشاكل متعلقة بالأسواق المالية :** اغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر هي مؤسسات ضعيفة الرسملة<sup>77</sup> sous-capitalisées وهذا يرجع إلى غياب ثقافة السوق المالي بالجزائر ، فالتمويل المباشر يتيح للمؤسسات بدائل و فرص تمويلية جديدة بعيدة عن التبعية البنكية، كما بينت العديد من الدراسات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأوربية أن المؤسسات المسعرة cotées تمتلك إمكانيات و فرص تمويل تفوق بكثير إمكانيات و فرص تمويل المؤسسات غير المسعرة non cotées<sup>78</sup> من خلال الاستثمار في الأوراق المالية وفي نفس الوقت السوق المالي يعتبر محفزا للمؤسسات المسعرة لرفع مستويات أدائها مما ينعكس على مستوى أداء الاقتصاد الكلي.
  - عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأقلم مع آليات التمويل الحديثة.
  - المبالغة في طلب الضمانات من طرف البنوك وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفيرها.
  - البيروقراطية الكبيرة التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند طلب القروض البنكية و صعوبة الإجراءات الإدارية و تماطل البنوك .
  - عدم ثبات القوانين والتشريعات المنظمة لعملية تمويل البنوك.
  - عدم كفاية الأموال الخاصة.

<sup>77</sup> بعضها أسس برأسمال اقل من 10000000 دينار جزائري.

<sup>78</sup> Alain Daniel thézé, **optimiser ma demande de credit**, Euro Développement Algérien, Ouvrage collectif, MIP Commission Euro-Algérienne, 2013, P9.

## المبحث الثاني: الإطار النظري المفسر للسلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسة في حاجة دائمة إلى مصادر تمويلية لاستمرار نشاطها سواء في البدايات الأولى لإنشائها أو خلال عمليات النمو والتوسع، وتتنوع المصادر التمويلية بين مصادر داخلية وخارجية ولكن استخدام المؤسسة لهذه المصادر التمويلية لا يكون دون مقابل بل لابد من دفع عوائد لأصحابها تمثل تكلفة رأس المال. والإشكال المطروح أمام مسير المؤسسة ليس البحث عن مصادر تمويلية في حد ذاتها (والتي تعتبر من مهام الوظيفة المالية) وإنما الصعوبة تكمن في كيفية المزج بين المصادر التمويلية المتعددة والمختلفة من أجل تحقيق التوليفة المثالية (من الأموال الخاصة والديون) والتي تمثل الهيكل المالي للمؤسسة.

للإجابة على هذا الإشكال، لا يزال التنظير مستمرا في هذا المجال وتعدد النظريات المفسرة للسلوك التمويلي للمؤسسة إنما يعكس الخلاف بين الباحثين حول ما إذا كان هناك هيكل مالي أمثل في المؤسسة من عدمه؟ وهل يؤثر الهيكل المالي على القيمة السوقية للمؤسسة أم لا؟ وتعتبر الدراسة التي قام بها الثنائي Modigliani et Miller سنة 1958 هي أول دراسة علمية عن الهيكل المالي في علاقته بكل من تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة والتي توصلنا من خلالها إلى نتيجة مفادها حيادية الهياكل المالية وذلك في ظل افتراضات معينة تمثل في مجملها افتراضات السوق التام. غير أن الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج تدريجيا سمحت بإبراز عوامل أخرى محددة للهيكل المالي. وفي الواقع المساهمات الأكاديمية التي تناولت اختيار ومحددات الهيكل المالي عرفت أربع مقاربات أساسية والتي سوف نتطرق لها كالتالي:

### 1. المنظور التقليدي: l'approche traditionnelle

حسب المنظور الكلاسيكي أو النظرية التقليدية la théorie classique يوجد هناك هيكل مالي أمثل يسمح للمؤسسة بتعظيم قيمتها، هذه الفرضية تم التدليل عليها عن طريق نظرية الربح الصافي (la théorie du bénéfice net (net income) ونظرية أثر الرافعة (la théorie de L'effet de levier).

**2. نموذج Modigliani et Miller:**

يقوم هذا المنظور على ما يسمى بنظرية أرباح الاستغلال la théorie du bénéfice d'exploitation (net operating income) الذي تولد عنها أعمال كلا من Modigliani et Miller حيث نميز هنا بين مرحلتين في تصور هذا النموذج الذي يعتمد على نظرية السوق المالي البحت le marché financier parfait لذلك تسمى نظريتهما أيضا بنظرية السوق المتوازنة La théorie des marchés en équilibre

**3. نظرية التوازن la théorie Trade off :**

تفترض وجود هيكل تمويلي امثل من خلال الموازنة بين الوفورات الضريبية وتكاليف الإفلاس و تكاليف الوكالة.

**4. النظرية الحديثة للمشروع la théorie moderne de la firme :**

تقوم على أساس نظرية الإشارة والتي تعتبر مستوى الاستدانة بالهيكل المالي كإشارة عن الحالة المالية للمؤسسة، ونظرية التمويل التسلسلي la théorie de financement hiérarchique والتي تفترض أن هناك ترتيب تفضيلي لمصادر التمويل.

**المطلب الأول: المنظور التقليدي.**

تصنف ضمن المنظور التقليدي جميع الدراسات التي تسلم بوجود هيكل مالي أمثل، وتصنيف الدراسة ضمن المنظور التقليدي ليس لكونها مرتبطة بفترة زمنية مضت وانقضت ولكن السبب يرجع في الأساس لافتراضها وجود هيكل مالي أمثل وتسليمها بهذه الفرضية دونما الاستناد على أدلة علمية أو براهين صلبة، حسب النظرية الكلاسيكية يوجد هيكل مالي أمثل يتضمن نسبة مديونية مثالية من خلاله تستطيع المؤسسة تدنية تكاليف التمويل إلى حدها الأدنى. وقد شهد تطور النظرية المالية انجاز بعض الدراسات الحديثة التي قامت باختبار صحة الفرضيات التي قام عليها المنظور التقليدي وتوصلت إلى نتائج تدعم موقف النظرية التقليدية وهي تصنف بدورها ضمن هذا المنظور.

قبل التطرق إلى أهم النتائج التي توصلت إليها النظرية التقليدية لابد من التطرق إلى نظرية الربح الصافي ونظرية أثر الرافعة la théorie de L'effet de levier باعتبارهما أهم نظريتين تم الاستدلال بهما لتأكيد فروض النظرية التقليدية.

### 1. نظرية الربح الصافي la théorie de bénéfice net:

يرى مؤيدي هذه النظرية بما أن هناك اختلاف في تكلفة مصادر التمويل في المؤسسة فإن السلوك العقلاني يقتضي من المؤسسة زيادة نسبة المصدر الأقل تكلفة (الديون) في هيكلها المالي من أجل تقليل تكلفة تمويلها الإجمالية.<sup>79</sup>

#### 1.1 الفرضيات التي قامت عليها نظرية الربح الصافي:<sup>80</sup>

- إن الزيادة في استخدام القروض لا يغير من إدراك المستثمرين للمخاطر ونتيجة لذلك فمعدل العائد المطلوب من طرف الملاك (تكلفة الأموال الخاصة) ومعدل الفائدة على السندات و القروض (تكلفة الاستدانة) يظل ثابتا و لن يتغير بتغير نسبة الرفع المالي.
- نظرا لان المساهمين يحصلون على الأرباح الصافية يتعرضون لدرجة مخاطرة اكبر من تلك التي يتعرض لها المقرضون، ولهذا السبب فان معدل المردودية الذي يطلبه المساهمون يفوق معدل الفائدة على القروض.
- حجم الأصول الاقتصادية ثابت لا يتغير مما يعني ضمنا أن القيمة الكلية للعناصر التي يتضمنها الهيكل المالي ثابتة، ولكن هذا لا يمنع من إمكانية التغيير في المزيج الذي يتضمنه الهيكل التمويلي، وبما أن حجم الأصول يبقى ثابتا فهذا يعني أن نتيجة الاستغلال تبقى ثابتة.
- عدم وجود ضرائب أو تكلفة إفلاس (افتراض أن الديون خالية من الخطر).
- تقوم المؤسسة بتوزيع جميع الأرباح على المساهمين دون الاحتفاظ بالأرباح المحتجزة (الاحتياطات) أي انه لا يوجد تأثير لمصادر التمويل الذاتي على نتائج التحليل.

<sup>79</sup> Rifki samira et abdessadek sadek, un essai de synthèse des débats théoriques à propos de la structure financière des entreprises, la revue du financier N°131, p12.

<sup>80</sup> الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص176.

**2.1 فحوى النظرية:** إن تحليل الفروض السابقة يعطي تصورا واضحا لفحوى هذه النظرية وهي بما أن تكلفة عناصر الهيكل التمويلي من أموال خاصة و ديون تبقى ثابتة لا تتغير وبما أن تكلفة الديون تكون اقل من تكلفة الأموال الخاصة  $K_{cp}$  (حسب الفرضية 2) فإن المؤسسة ضمينا ستلجأ إلى زيادة المصدر التمويلي الأقل تكلفة و المتمثل في الاستدانة والذي سيؤدي إلى انخفاض تكلفة التمويل في المؤسسة ونظرا لثبات نتيجة الاستغلال بسبب ثبات حجم الأصول الاقتصادية فإن القيمة السوقية للمؤسسة سوف ترتفع مع كل انخفاض في تكلفة رأس المال.

حسب هذا التحليل فإن القيمة السوقية للمؤسسة تكون في أعلى مستوى لها عندما تتساوى التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال  $K_0$  مع تكلفة الديون  $K_d$  ، وهذا الشرط لا يتحقق إلا إذا اعتمدت المؤسسة كليا على الاستدانة (الاقتراض) في هيكلها التمويلي وعلى الرغم من إمكانية تحقيق نسبة استدانة 100% من الناحية النظرية إلا أن هذا التحليل غير مقبول من الناحية القانونية، وبالتالي حسب هذه النظرية فإن الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة هو ذلك الهيكل الذي يحتوي على الديون فقط.<sup>81</sup>

هذا التحليل يمكن عرضه على أساس مجرد امتداد لطرق حساب التكلفة المتوسطة

المرجحة لرأس المال الذي يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:<sup>82</sup>

$$K_0 = (D/D+S)K_d + (S/D+S)K_{cp}$$

بضرب المقدار  $1/S$  في البسط والمقام نحصل على:

$$K_0 = K_d(D/S/D/S+S/S) + K_{cp}(S/S/D/S+S/S)$$

$$K_0 = K_d(D/S/1+D/S) + K_{cp}(1/1+D/S)$$

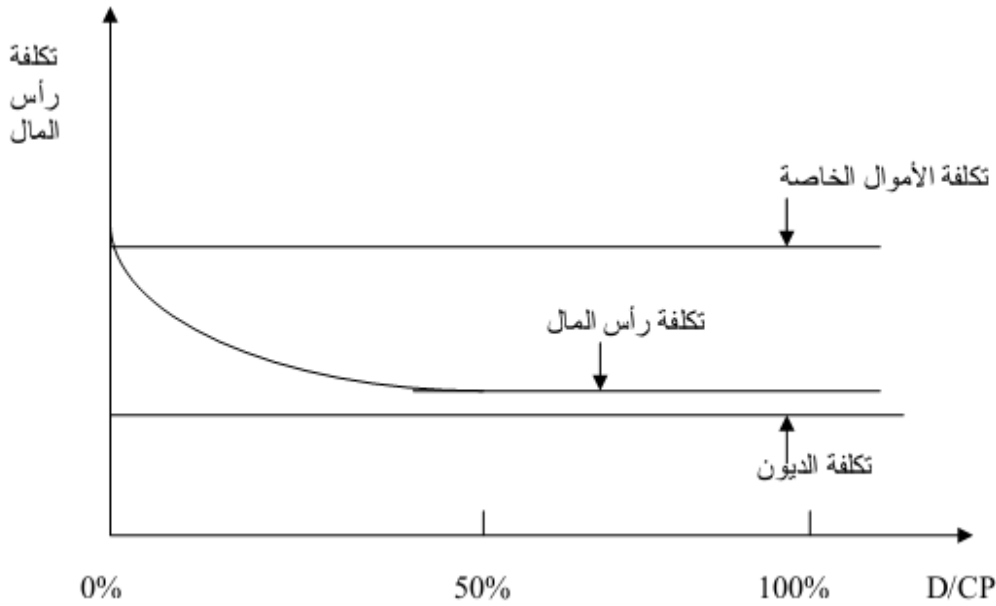
<sup>81</sup> الحناوي محمد صالح، العبد جلال إبراهيم، الإدارة المالية مدخل القيمة و اتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص317.  
<sup>82</sup> Elie Cohen ; gestion financière de l'entreprise et développement financier; édition UREF, Paris 1991, Page 236.

ولدينا  $L = D/S$  ، فنحصل على:

$$K_0 = K_d(L/1+L) + K_{cp}(1/1+L)$$

بحيث  $K_d$  و  $K_{cp}$  ثابتين، و  $K_0$  تمثل دالة متناقصة لـ  $L$  اذا كان  $K_d < K_{cp}$  .

الشكل 3-1 العلاقة بين نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة وتكلفة رأس المال حسب نظرية الربح الصافي.



المصدر: الزبيدي حمزة محمود، مصدر سبق ذكره ، ص 768.

### 3.1 تعقيب حول نظرية الربح الصافي واهم الانتقادات الموجهة لها:

نظرية الربح الصافي تحاول التدليل على وجود هيكل تمويلي أمثل، بحيث من أجل هذا الهيكل، فالتكلفة الإجمالية لرأس المال أو التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال تكون في حدها الأدنى.

من جهة أخرى، من أجل هذا الهيكل الأمثل، التكلفة الحدية للديون تؤول إلى التساوي مع التكلفة الحدية الحقيقية للأموال الخاصة، فعموماً من أجل مستويات المديونية الأقل من هذا المستوى الأمثل تكون التكلفة الحدية الحقيقية للديون تؤول إلى تجاوز تلك الخاصة بالأموال الخاصة، في حدود أن ارتفاع المخاطرة المالية يؤدي إلى ارتفاع سريع

في التكاليف الظاهرة والخفية للمديونية بالتالي المؤسسة تستطيع من الناحية العملية ممارسة تأثير على تكلفة تمويلها بفعل تأثيرها على هيكل تمويلها.

غير أن الانتقاد الموجه لهذه النظرية يكمن في الفرضيات التي قامت عليها فخصوصية هذا التحليل تفترض ثبات  $Kd$  و  $Kcp$  ، هذا الثبات يدل على أن المقرضين لا يوجد لهم أي رد فعل عند تغير الهيكل التمويلي للمؤسسة ولا يغيرون في مطالبهم تبعاً لهذه التغيرات، و أن تزايد المديونية الذي من المفروض أن يزيد في المخاطرة المالية للمتعاملين مع المؤسسة، لا ينعكس على سلوكهم في شكل زيادة طلبهم لمكافئة إضافية<sup>83</sup>، بالمقابل فإن تناقص المديونية من المفروض أن يحسن صورة المؤسسة في نظر المساهمين و يساعد على الحصول على ديون أقل تكلفة؛ لكن هذه الفرضية لا تأخذ في الاعتبار في ظل هذا التحليل تحت فرضية أن  $Kd$  و  $Kcp$  مستقلين عن الهيكل التمويلي.

بالإضافة إلى ما سبق فإن نقطة الضعف الأساسية التي تعاني منها هذه النظرية هي أنها تقوم على افتراض عدم وجود تكلفة الإفلاس، كما يعاب عليها أيضاً تجاهلها للمخاطر المالية المرتبطة بأثر الرافعة المالية التي كان من المفترض أن تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الأموال الخاصة، نتيجة لتعرض مردودية السهم (المردودية المالية) لتقلبات أكبر مع زيادة نسبة الاستدانة، يحدث هذا حتى في ظل افتراض عدم وجود تكلفة الإفلاس<sup>84</sup>.

بالرغم من الطابع المجرد لهذه النظرية وأحياناً غير الواقعي، تبقى مصدر يعتمد عليه لبناء تحليل يمكن الرجوع إليها في إعداد و تنفيذ وفهم السياسة المالية والاستثمارية للمؤسسة.

## 2. نظرية أثر الرافعة :la théorie de L'effet de levier

اختيار الهيكل التمويلي في المؤسسة ليس بالأمر البسيط، فالقرارات المتخذة بشأن اختيار المزيج التمويلي سيكون لها انعكاس مباشر على مستوى أداء المؤسسة، وكلنا نعلم

<sup>83</sup> Elie Cohen, OP CIT, Page 237.

<sup>84</sup> منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية. مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية 2003، صفحة 644



أن الهيكل المالي للمؤسسة مكون من رأس مال خارجي يتمثل في المديونية و أموال خاصة لكن الإشكال الذي يواجهه اغلب المسيرين الماليين هو كيفية المزج بين مختلف مصادر التمويل بشكل يضمن الرفع من العائد المتوقع تحقيقه جراء استخدام هذه الأموال (استثمار الأموال في نشاط المشروع) و تدنية تكلفة الأموال المراد الحصول عليها، فتحليل أثر الرافعة يسمح بإعطاء مقارنة أولية لهذه الإشكالية، فحسب هذا التحليل يمكن للمديونية أن يكون لها تأثيران مزدوجان حسب العلاقة بين تكلفة المديونية و مردودية الأصول، فيكون تأثيرها ايجابي إذا كانت مردودية الأصول كافية، كما يمكن أن يكون تأثير المديونية سلبي إذا كانت تكلفتها غير مغطاة بمردودية كافية.

فيما يلي سوف نتطرق لتقنية أثر الرافعة وكيفية عملها ومدى صلاحيتها كنظرية لتفسير اختيار الهياكل التمويلية للمؤسسة.

## 1.2 مفهوم أثر الرافعة:

يقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتاج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة (أي الديون)، فإذا كانت مردودية أصول المؤسسة تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر رافعة ايجابي؛ أما في الحالة العكسية، إذا كانت هذه المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف، تنخفض مردودية المساهمين؛ ويصبح هنا أثر الرافعة سلبي.

أثر الرافعة المالية يفسر معدل مردودية الأموال الخاصة بدلالة معدل مردودية الأصول الاقتصادية وتكلفة الدين<sup>85</sup>. نعرف الفرق بين مردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية بأنه أثر رافعة المديونية أو بعبارة أبسط أثر الرافعة. إذا مبدأ أثر الرافعة هو أنه عندما تقوم المؤسسة بالاستدانة واستثمار الأموال المقترضة في مجال نشاطها الصناعي والتجاري، فإنها تحصل من جراء ذلك على نتيجة اقتصادية التي تكون من المفروض أعلى من التكاليف المالية للمديونية، ففي هذه الحالة تحقق المؤسسة

<sup>85</sup> Pierre Vernimmen , finance d'entreprise, 3ème édition, DALLOZ, PARIS1988, Page 233.

فوائض، تتمثل في الفرق بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الأموال المقترضة، هذا الفائض سوف يعود إلى المساهمين ويرفع بذلك مردودية الأموال الخاصة، فأثر رافعة المديونية يرفع مردودية الأموال الخاصة ومن هذه الخاصية سمي بأثر الرافعة. فالمديونية يمكن لها أن ترفع من مردودية الأموال الخاصة للمؤسسة، دون أن تغير من المردودية الاقتصادية، لكن الفرضية الأساسية لهذا الميكانيزم، تحقق جدلية أن المردودية المالية ترفع عندما تزيد المؤسسة من مديونيتها، هو أنه يجب أن تكون المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة، وفي خلاف ذلك، أي عندما تستدين المؤسسة بمعدل تكلفة ( فائدة ) أعلى من المردودية التي يمكن أن تحصل عليها من استثمار الأموال المقترضة، يكون هناك عجز سيحمل على مردودية الأموال الخاصة، لأن النتيجة تنخفض وتصبح مردودية الأموال الخاصة أقل من المردودية الاقتصادية. إذا عندما تصبح المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة، فإن أثر رافعة المديونية ينعكس فتتخفض مردودية الأموال الخاصة التي تصبح أقل من المردودية الاقتصادية.

## 2.2 تفسير أثر الرافعة رياضيا:

نعتبر خلال كل تحليلنا أن أي نتيجة هي بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال، النتيجة المالية لنتيجة الصافية) مع الإشارة أن التحليل سيضل نفسه إذا اعتبرنا كل النتائج هي قبل الضريبة؛ وبالتالي يمكن صياغة ملاحظتنا السابقة رياضيا:

$$R_{cp} = R_e + (R_e - i) * D/CP$$

حيث  $R_{cp}$  تمثل مردودية الأموال الخاصة،  $R_e$  المردودية الاقتصادية،  $i$  التكلفة الصافية للمديونية (أي قبل الضريبة)،  $D$  مبلغ المديونية الصافية و  $CP$  مبلغ الأموال الخاصة.

يمكن البرهنة على هذه العلاقة بسهولة باستخدام المعادلات المحاسبية التالية:

- المديونية الصافية + الأموال الخاصة = الأصول الاقتصادية
- نتيجة الاستغلال بعد الضريبة – التكاليف المالية بعد الضريبة = النتيجة الصافية

- النتيجة الصافية / الأموال الخاصة = مردودية الأموال الخاصة
- نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية = المردودية الاقتصادية

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{المردودية الاقتصادية} + (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{تكلفة المديونية}) * \text{المديونية الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

- العلاقة المديونية الصافية / الأموال الخاصة تسمى الرافعة المالية؛
  - العلاقة (المردودية الاقتصادية - تكلفة المديونية) \* المديونية الصافية / الأموال الخاصة تسمى بأثر الرافعة؛
- فيكون لدينا:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{المردودية الاقتصادية} + \text{أثر الرافعة المالية}$$

حسب هذه العلاقة يمكن تصور ثلاث حالات:

- معدل المردودية الاقتصادية للمؤسسة أكبر من تكلفة الدين، اثر الرافعة يلعب دورا ايجابيا؛
- المردودية الاقتصادية للمؤسسة مساوية لتكلفة الإقراض، مستوى المديونية لا يؤثر على مردودية الأموال الخاصة و بالتالي لا يؤثر على قيمة المؤسسة؛
- المردودية الاقتصادية للمؤسسة أقل من تكلفة الإقراض، ينعكس اثر الرافعة، فينتكون مردودية الأموال الخاصة ضعيفة و المديونية كبيرة، مما يخفض في قيمة المؤسسة.

### 3.2 تعقيب حول نظرية أثر الرافعة:

فكما رأينا، يمكننا وبسهولة تحسين المعدل المحاسبي لمردودية الأموال الخاصة بزيادة الاستدانة عن طريق الاستفادة من اثر الرافعة، لكن مخاطرة المؤسسة تزيد وهو ما لا يأخذه المعدل المحاسبي في الحسبان.

فالمعدل المحاسبي لمردودية الأموال الخاصة والمردودية الاقتصادية أو التكلفة المحاسبية للمديونية هي مؤشرات لا يمكنها بأية صفة من الصفات الاستجابة لمتطلبات

المساهمين، مدخري الأموال أو المدينين، فهي معدلات لا ترتبط بمجال المالية لأنها لا تأخذ في الحسبان متغيرتان أساسيتان في مجال المالية وهما المخاطرة والتقييم، وبالتالي فهي مؤشرات ترتبط بمجال التحليل والمراقبة المالية فقط؛

لمعالجة هذا الإشكال يعتمد البعض إلى محاولة حساب المردودية الاقتصادية بقسمة نتيجة الاستغلال على مبلغ الرسملة في البورصة مضاف إليها الديون، وهذا كما يبدو لا يقوم على أسس صحيحة باعتبار أننا نقارن نتيجة محاسبية متعلقة بالماضي مع تقدير للأصول يقوم على التنبؤ لنتائج في المستقبل. فهذا التمثيل لأثر الدين من جهة غير كافي باعتبار أنه لا يأخذ في الاعتبار المخاطرة، فإذا كان للدين ميزة زيادة المردودية المالية أو مردودية الأموال الخاصة عن طريق تحويل الثروة من المقرضين إلى المساهمين، عندما تكون مردودية الاستغلال أكبر من تكلفة الديون، فإن لها عيب بزيادتها للمخاطرة بالنسبة للمساهمين عن طريق جعلها للمردودية عرضة للتذبذب؛

هذا التمثيل لأثر الرافعة لا يسمح بتحديد هيكل مالي أمثل لرأس المال في المؤسسة، لأن الأمر يتوقف على المردودية الاقتصادية للمؤسسة بالمقارنة مع تكلفة الدين إضافة إلى أن معدل الفائدة المطبق ثابت على هذا الأساس لمفهوم اثر الرافعة بنا الكلاسيك نظريتهم حول الهياكل التمويلية.

### المطلب الثاني: نموذج Modigliani et Miller انعدام هيكل التمويل الأمثل:

نظرية (1958 M&M) التي تعتبر من أهم الإنجازات في أدبيات التمويل، إذ قام مودigliاني و ميلر عام 1958 بمجموعة من الافتراضات مفادها أن الهيكل التمويلي لا علاقة له بالقيمة السوقية للشركة في حال عدم أخذ الضرائب بعين الاعتبار، إذ أن القرار التمويلي لا يعتمد على انخفاض القيمة السوقية للشركة أو ارتفاعها، وان قيمة المؤسسة وتكلفة رأس المال مستقلان تماما عن الهيكل المالي أي عن تغيرات نسبة الاستدانة

ولذلك أكدنا على عدم وجود هيكل مالي امثل<sup>86</sup>، وفي وقت لاحق (1963) أضاف مودigliاني و ميلر الضرائب على الشركات وتم التوصل بأن يجب على الشركات أن تستخدم الديون في هيكلها التمويلي بنسبة 100%، وذلك أن الفائدة الأساسية من استخدام الديون ينبع من الخصم الضريبي ما يسمى بالدرع الضريبي لفوائد الاقتراض ( Tax Shelter)، لكن تعرضت هذه النظرية للكثير من الانتقادات لعدم واقعية الافتراضات ومن أبرز الانتقادات تلك المتعلقة بتجاهل تكاليف الوكالة والإفلاس، وفي عام 1977 طور ميلر بمفرده نموذجاً مكملاً للنموذج السابق ليشمل معدل الضرائب على دخل الأفراد و على دخل الشركات وتأثير ذلك على تكلفة الاقتراض، وتتوصل ميلر إلى أن إدخال ضرائب الأفراد يقلل لكنه لا يلغي من منافع الاقتراض لشركات المساهمة العامة<sup>87</sup>

بالرغم من أن النموذج التي قدمها متسعا و شاملا إلا أننا سوف نجري تحليلا لاقتراحهما الأول Proposition 1 و كذلك الاقتراح الثاني Proposition 2. ولكن قبل التطرق إلى تحليل مضامين هاذين النموذجين لابد أولاً من التطرق لأهم الفرضيات التي بنا عليها الثنائي مودigliاني و ميلر نموذجهما:<sup>88</sup>

### 1. فرضيات النموذج:

- أسواق رأس المال هي أسواق كاملة حيث المعلومات متاحة لجميع المستثمرين وبدون تكلفة، كذلك عدم وجود تكلفة للمعاملات المالية  $\text{coût de transaction}$ .
- للمستثمرين في السوق المالي سلوك عقلاني.

<sup>86</sup> Barreau. J et Delahaye. J; Gestion financière manuel & application, 9ème édition, DUNOD, Paris 2000,p157.

<sup>87</sup> Modigliani, F., Miller, M., (1958), "The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment", the American Economic Review, Vol. 48, No. 3, pp. 261-297.

<sup>88</sup> Bellalah. M; Finance moderne d'entreprise, éd Economica, Paris 1998, p 44

- إمكانية تصنيف المؤسسات إلى طبقات ( فئات ) مخاطرة متجانسة، وبالتالي كل مؤسسة ضمن نفس الفئة تتعرض لنفس درجة المخاطرة.
- إمكانية قيام الأفراد (المستثمرين) بالإقراض والاقتراض(الاستدانة)بنفس أسعار الفائدة و بنفس الشروط التي تحصل فيها المؤسسة على القروض.
- خطر الإفلاس مستبعد و عدم وجود ضرائب على أرباح الشركات.
- تتبع المؤسسة سياسة توزيع أرباح تقضي بوجود توزيع كل أرباحها.
- المسكرون يديرون مؤسستهم حسب مصلحة( مساهميها) غياب تضارب المصالح.

## 2. فحوى النظرية:

يقوم تحليل M&M على فكرة أساسية جوهرها أن قيمة المؤسسة تتحدد من خلال حجم أصولها الاقتصادية، وان قيمة هذه الأصول تتوقف على قيمة العائد المتوقع من ورائها، كما تتحدد من خلال المخاطر التي قد تواجه هذا العائد. بعبارة أخرى مهما كان الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي فإن قيمة المؤسسة لا ينبغي أن تقل أو تزيد عن قيمة استثماراتها<sup>89</sup>.

### أولاً: الاقتراح الأول:

الاقتراح الأول لـ M&M يؤكد على أن قيمة المؤسسة ما هي إلا انعكاس لقرارات الاستثمار فيها وبفاعلية تلك القرارات وقدرتها على توليد إيرادات، أي بفعالية توزيعها بين الاستثمارات الثابتة والاستثمارات المتداولة وليس بكيفية تمويل تلك الاستثمارات، أي أن قيمة المؤسسة مستقلة عن هيكلها المالي.

من اجل التدليل على أن تكلفة رأس المال و قيمة المؤسسة مستقلين عن الهيكل التمويلي للمؤسسة Modigliani و Miller يضربان مثال بمؤسستين تنتميان لنفس

<sup>89</sup> هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة 5 ، المكتب العربي الحديث، 2003 ، ص653.

الصنف من حيث المخاطرة الاقتصادية و لهما نفس مستوى الربحية بالنسبة لمستوى من الأصول متعادل والدين يجب أن يحدد لهما السوق قيمة متماثلة، حتى إذا كان لديهما هيكل مالي مختلف، فإذا تحققت هذه الشروط، فإنه يمكن القول أنه " بالنسبة لكل مؤسسة يكون السعر والتكلفة المتوسطة لرأس المال مستقل تماما عن هيكل رأس مالها".

من أجل تقديم هذا الاقتراح Miller و Modigliani ينطلقان كنقطة بداية من حالة مؤسستين " متطابقتين" في كل شيء إلا من حيث التمويل، يتم تقييمهما بشكل متبادل في نفس السوق المالي.

يمكن صياغة الاقتراح الأول في شكل معادلة تكشف عن قيمة أي مؤسسة تنتمي إلى درجة مخاطر معينة كما يلي:

$$V = CP + D = \frac{R_{ex}}{K^*_{CP}}$$

V: قيمة المؤسسة

CP: قيمة الأموال الخاصة

D: قيمة الديون .

R<sub>ex</sub> : نتيجة الاستغلال

K\*<sub>cp</sub> : معدل المر دودية المطلوب (تكلفة الأموال الخاصة) من قبل المساهمين

لمؤسسة غير مستدينة (ممولة بالكامل من الأموال الخاصة).

من خلال المعادلة أعلاه يتضح أن قيمة أي مؤسسة تنتمي لفئة مخاطر معينة تساوي مجموع قيمة الأموال الخاصة والديون التي يتكون منها الهيكل المالي، كما أنها تساوي نتيجة خصم نتيجة الاستغلال بمعدل يساوي تكلفة الأموال الخاصة لمؤسسة غير مستدينة. بالتالي فإن قيمة الأصول الاقتصادية مستقلة عن شكل تمويلها، فقيمة

(مصنع أو فرع من مؤسسة أو منزل...) هو نفسه سواء كانت ممولة بمديونية أو بأموال خاصة أو بخليط منهما، وهي المسألة التي عبر بها Merton Miller حين كان يتسلم جائزة نوبل Nobel للاقتصاد حين قال " أن حجم قطعة البيتزا لا يتوقف على الكيفية التي نقطعها بها".

### ثانياً: الاقتراح الثاني Proposition2

#### تكلفة الأموال الخاصة لمؤسسة مستدينة:

مضمون هذا الاقتراح لا يختلف كثيراً عن الاقتراح الأول لـ M&M فهو مشتق منه و ينص على أن معدل المردودية المطلوب من طرف المساهمين في مؤسسة مستدينة يساوي معدل المردودية المطلوب من طرف المساهمين في مؤسسة غير مستدينة تنتمي لنفس فئة المخاطرة مضافاً إليه علاوة مخاطرة ناتجة عن الاستدانة والتي تقاس بالفرق بين معدل المردودية المطلوب من طرف المساهمين لمؤسسة غير مستدينة ومعدل الفائدة عن الديون (القروض) مضروباً في نسبة الديون إلى الأموال الخاصة.<sup>90</sup>

ويمكن صيغة الاقتراح الثاني في المعادلة التالية:

$$K_{CP} = K^*_{CP} + (K^*_{CP} - i) \frac{D}{CP} \dots\dots\dots 1$$

حيث:

$K_{CP}$ : معدل المردودية المطلوب من طرف المساهمين لمؤسسة مستدينة.

$K^*_{CP}$ : معدل المردودية المطلوب من طرف المساهمين لمؤسسة غير مستدينة.

$i$ : معدل الفائدة على الديون.

لإثبات صيغة الاقتراح الثاني لابد أولاً من تحديد معدل المردودية المطلوب من طرف المساهمين لمؤسسة مستدينة والذي يعرف بالمعادلة التالية:

<sup>90</sup> Modigliani .F and Miller .M; Op.cit, p 271.



$$K_{CP} = \frac{R_{ex} - iD}{CP} \dots\dots\dots 2$$

حيث :  $R_{ex}$  : نتيجة الاستغلال (النتيجة قبل الفوائد)  $i$  : معدل الفائدة على الديون.  
 $CP$  : قيمة الأموال الخاصة  $D$  : قيمة الديون.

بالرجوع إلى الاقتراح الأول لدينا:

$$V = CP + D = \frac{R_{ex}}{K^*_{CP}}$$

ومنه:

$$R_{ex} = K^*_{CP}(CP + D)$$

وبالتعويض في المعادلة 2 نجد ان:

$$K_{CP} = K^*_{CP} + (K^*_{CP} - i) \frac{D}{CP}$$

وبما أن حسب الاقتراح الأول تكلفة رأس المال  $K_0$  تساوي معدل المردودية المطلوب من طرف المساهمين لمؤسسة غير مستدينة  $K^*_{CP}$  فانه:

$$K_{CP} = K_0 + (K_0 - i) \frac{D}{CP}$$

ويمكن التوصل الى نفس النتيجة عن طريق علاقة التكلفة المتوسطة المرجحة لراس المال و التي تصاغ بالعلاقة التالية:

$$K_0 = K_{CP} \frac{CP}{CP+D} + K_D \frac{D}{CP+D} \dots\dots\dots 1$$

بضرب طرفي المعادلة في  $\frac{CP+D}{CP}$  نحصل على:

$$K_0 \left( 1 + \frac{D}{CP} \right) = K_{CP} + K_D \frac{D}{CP}$$

$$K_{CP} = K_0 + K_0 \frac{D}{CP} - K_D \frac{D}{CP} \quad \text{ومنه:}$$

$$K_{CP} = K_0 + (K_0 - i) \frac{D}{CP} \quad \text{بما أن } i = K_D \text{ (تكلفة الديون) فإن:}$$

بالتالي حسب الاقتراح الثاني لـ **Modigliani et Miller 1958** فإن معدل المرودية المطلوب على الأموال الخاصة يرتفع بزيادة نسبة الاستدانة في الهيكل المالي للمؤسسة لأن ارتفاع المخاطر المالية الناجمة عن المديونية سوف يدفع بالمساهمين للمطالبة بمعدل مرودية أعلى كتعويض عن المخاطر الإضافية.<sup>91</sup>

### 3. الانتقادات الموجهة لأطروحة M.M :

الانتقادات الموجهة إلى تحليل كلا من Modigliani و Miller بالرغم من تعددها فإنها تتمحور حول مسألة " الواقعية " للنموذج، وبالأخص الفرضيات التي أسس عليها.<sup>92</sup>

في المقام الأول، تم انتقاد الفرضية النظرية مجانية السواق، في حين أن هذه الفرضية تلعب دورا أساسيا في تحليل كلا من M.M، لأن قبول الأطروحة مشروط بتدخل آلية الموازنة و المراجعة، التي تفترض مسبقا وجود إمكانية إحلال مطلق بين الأوراق التي يكون لها خصائص متطابقة من حيث المخاطرة و المرودية.

من جهة ثانية، نموذج M.M يفترض عدم وجود أي نوع من الضرائب، في حين أن الفوائد قابلة للتخفيض في حساب الضرائب، بينما المساهمين ليس لهم الحق إلا في الأرباح بعد الضرائب، وهو ما لا يحول دون أن يكون لذلك آثار على تكلفة الدين

<sup>91</sup> Bellalah. M; Op.cit, p 50.

<sup>92</sup> هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مرجع سبق ذكره، ص 657.

والأموال الخاصة، على هذا الأساس طلب من M.M تقديم أجوبة في حالة وجود ضرائب على الأرباح بإدخال تغييرات على نموذجهما، وهي أجوبة تجعلهما يصلان إلى نتائج متقاربة مع النتائج التي قدمتها نظرية الربح الصافي.

الاعتراض الثالث يكمن في تشبيه M.M لشروط الإقراض المتاح للأفراد والمؤسسات، وعليه إجراءات المراجعة لا يمكن لها أن تتم إلا في حالة توافر الشرطين التاليين:

1. المتعاملين في السوق المالي يجب أن يكون لهم نفس طريقة تقدير المخاطرة لمعدل مديونية معين، سواء كانت هذه المديونية مكتتبه مباشرة من قبلهم بصفتهم أفراد أو من قبل المؤسسات التي يحوزون على قسم من أسهمها.
  2. من جهة أخرى، تكلفة القرض يجب أن تكون ذاتها، سواء كان الاكتتاب تم من قبل مؤسسة أو أفراد مستقلين.
- في حين أن تحقق هذين الشرطين يطرح في الواقع إشكالية كبيرة. ففي المقام الأول، المخاطرة المقدره ليست نفسها بالنسبة لكل الأعوان الاقتصاديين، فهي تختلف حسب ما إذا كانت المديونية فردية أو مكتتبه من قبل المؤسسة التي سيصبح مساهما فيها؛ في الحالة الثانية، المخاطرة غير مرتبطة إلا بمبلغ الأموال " الموظفة" في المؤسسة المقترضة؛ فيما يتعلق بشروط الإقراض، فمن الأكد أن الهيئات المالية بالخصوص وكل المقرضين بوجه عام لا يقتصرون في تطبيق معدل سوق واحد عند تفاوضهم حول الإعتمادات التي يمكن أن يعطوها، فالمعدل الحقيقي يكون محل تعديل حسب شخصية و " الثقل الاقتصادي" للمقترض.

من الواضح أن فرضيات M.M غير متسمة " بالواقعية". بالمقابل يجب الإشادة بالتناسق والتجانس الواضح في تحليلهما. فإلى يومنا هذا لم تتمكن هذه الانتقادات من ان تدحض المنطق الداخلي لتحليلهما، بمجرد قبول فرضياتهما، خاصة إمكانية المراجعة في السوق المالي، فإنه يتم التسليم بالنتائج المتوصل إليها.

## المطلب الثالث: نموذج Modigliani et Miller في حالة وجود الضرائب:

بعد نشر كل من Modigliani & Miiller لدراستهما الشهيرة سنة 1958 والتي توصلنا من خلالها خلالها أنه ليس هناك علاقة بين قيمة المؤسسة والهيكل المالي، تعرضنا لانتقادات كثيرة خاصة بعدم واقعية القروض التي بنيت عليها الدراسة ، وبالذات فيما يخص توفر شرط السوق التام و عدم وجود الضرائب على الأرباح. وكرد فعل لذلك قام Modigliani et Miller سنة 1963 بنشر مقالة تصحيحية أسقطا فيها افتراض عدم وجود ضرائب على أرباح الشركات.

في مقالتهما الثانية المشار إليها<sup>93</sup> أعادا صياغة نموذجهما مع الأخذ في الاعتبار في هذه الحالة الضريبة على أرباح الشركات في اقتصاد تكون فيه المصاريف المالية التي تدفعها المؤسسات قابلة للتخفيض الضريبي و مكافئة رأس المال غير خاضعة للضريبة.

توصل Modigliani et Miller 1963 أن زيادة نسبة الاستدانة في الهيكل المالي يؤدي إلى ارتفاع قيمة المؤسسة بسبب الوفرة الضريبي للفوائد، حيث تعد الفوائد على الديون من بين المصاريف التي تخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة، من ثم فإن افتراض خضوع المؤسسة للضريبة على الأرباح يعني أنه يمكن للمؤسسة التي يتضمن هيكلها المالي على ديون أن تحقق وفورات ضريبة<sup>94</sup>. ومن هذا المنطلق لا يرفض Modigliani و Miller الادعاء بأنه في حالة وجود ضريبة على أرباح الشركات، فإن القيمة السوقية للمؤسسة التي يتكون هيكل تمويلها من قروض و أموال خاصة، سوف تفوق القيمة السوقية لمؤسسة مماثلة غير أن هيكل تمويلها يتكون من أموال خاصة فقط. إلا أنهما يؤكدان على أن هذا الفرق بين القيمة السوقية للمؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية المحققة. أما إذا زاد أو نقص الفرق عن

<sup>93</sup> Pierre Vernimmen; OP CIT; Page 498

<sup>94</sup> Vernimmen Pierre;Op.cit, p 673.

ذلك، فإن عملية المراجعة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسستين على الأساس المذكور<sup>95</sup> يقتضي هذا الاقتراح أن قيمة المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من ديون و أموال خاصة تزيد عن قيمة مؤسسة مماثلة يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة فقط و ذلك بمقدار القيمة الحالية للوفورات الضريبية لفوائد الديون.<sup>96</sup>

ويمكن صياغة هذا المقترح في المعادلة التالية:

$$VE = VN + tD$$

**VE**: القيمة السوقية لمؤسسة مستدينة.

**VN**: القيمة السوقية لمؤسسة غير مستدينة.

**t**: معدل الضرائب على الأرباح.

**tD**: القيمة الحالية للوفورات الضريبية.

لإثبات المعادلة أعلاه رياضيا نفترض وجود مؤسستين متماثلتين تماما ماعدا في هيكلهما المالي حيث المؤسسة E1 تعتمد على الأموال الخاصة فقط في تمويل استثماراتها أما المؤسسة E2 تعتمد على الأموال الخاصة بالإضافة إلى الديون. نقوم في البداية بحساب التدفقات السنوية الموزعة على المساهمين والمقرضين:

E2	E1	البيان
Rex	Rex	الاستغلال نتيجة
Di	-	مالية مصاريف
Rex- Di	Rex	قبل الضريبة النتيجة
Rex -Di)(1-t)	Rex (1-t)	الصافية النتيجة
		الموزع الدخل
Rex -Di)(1-t)	Rex (1-t)	المساهمين على
Di	--	الدائنين على
Rex (1-t)+Dit	Rex (1-t)	المجموع

المصدر: Barreau. J et Delahaye. J, op. Cit, p158

<sup>95</sup> منير إبراهيم الهندي؛ مرجع سابق؛ صفحة 660.

<sup>96</sup> Modigliani.F and Miller. M; Corporate income taxes and the cost of capital: a correction, American Review, vol 53, 1963, p 434.

في حالة المؤسسة غير المستدينة E1 تتحدد قيمتها من خلال خصم العائد الموزع على المساهمين بمعدل المر دودية الذي يطلبه المساهمون وتكلفة الأموال الخاصة.

$$V_{E1} = R_{ex} (1-t) \frac{1 - (1 + K_{cp})^{-n}}{K_{cp}}$$

$$n \rightarrow \infty \quad (1 + K_{cp})^{-n} = 0$$

$$V_{E1} = \frac{R_{ex}(1-t)}{K_{CP}}$$

ومنه :

اما بالنسبة للمؤسسة E2 فتتحدد قيمتها كما يلي:

إن العائد الموزع على المساهمين والمقرضين يقدر ب  $Rex(1-t)$  حيث يمثل  $Rex(1-t)+Dit$  العائد الذي يحصل عليه المساهمين في حالة المؤسسة E1 لذلك فإنه يخصم بالمعدل KCP أما Dit تمثل قيمة الوفورات الضريبية الناجمة على الضريبية الناجمة على الاستدانة و التي عادة ما يتم خصمها على أساس معدل الفائدة على الديون و عليه:

$$V_{E2} = R_{ex} (1-t) \frac{1 - (1 + K_{CP})^{-n}}{K_{CP}} + Dit \frac{1 - (1 + i)^{-n}}{i}$$

$$n \rightarrow \infty \quad (1 + K_{cp})^{-n} = 0 \quad (1 + i)^{-n} = 0 \quad \text{لما}$$

$$V_{E2} = \frac{R_{ex}(1-t)}{K_{CP}} + \frac{Dit}{i}$$

ومنه:

$$VE_2 = VE_1 + ID$$

وبالتالي في حالة خضوع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات فإن قيمة المؤسسة المستدينة تساوي قيمة المؤسسة غير المستدينة مضافا إليها القيمة الحالية للوفورات الضريبية الناجمة عن الاستدانة، و عليه فقيمة المؤسسة تزيد بارتفاع نسبة الاستدانة في الهيكل المالي.

أكد M&M على أن الفرق بين قيمة المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من ديون

وأموال خاصة والمؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من أموال خاصة فقط يجب ألا يزيد و لا يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية، أما إذا زاد أو نقص عن هذه القيمة فإنه يمكن من خلال عملية المراجعة إعادة التوازن بين قيمة المؤسستين. وعليه حسب هذا المنطق، فإن هيكل التمويل الأمثل وذلك الذي تكون فيه نسبة الاستدانة أكبر ما يمكن مع الأخذ في الحسبان لدور الضرائب، فإن على المؤسسة تعظيم حجم الديون في هيكلها المالي من أجل الاستفادة القصوى من ميزات الضرائب الملحقه.

مع الإشارة أن (De Angelo et Masulis (1980)<sup>97</sup> قد قدما نموذجا يتجاهل اثر التخفيض المباشر للضرائب المرتبط بالمديونية. ليبرهن أنه تبعا للظروف يمكن أن تلعب التخفيضات المرتبطة بالاستثمارات و الاهتلاكات دور "نواتج الإحلال" produits de substitution أمام الميزات الضريبية المرتبطة بالمديونية.

كخلاصة لما سبق نلاحظ أن هناك جدل حول تأثير هيكل التمويل على تكلفة الأموال. فبينما يعتقد المفكرون التقليديون في وجود هيكل تمويل مثالي تنخفض عنده تكلفة الأموال وتصل فيه قيمة المؤسسة إلى أقصاها نجد أن Modigliani و Miller يرفضان هذا الادعاء. لانهما يعتقدان أن هيكل التمويل – في ظل عدم وجود ضرائب – لا يمكن أن يكون له تأثير على تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة فتكلفة الأموال وأيضا قيمة المؤسسة لا يتغيران مع تغير هيكل التمويل وهو ما يتفق مع نظرية صافي ربح الاستغلال ويختلف مع نظرية صافي الربح، وقد دلت Modigliani و Miller على ذلك باستخدام فكرة المراجعة.

أما في ظل وجود ضريبة على ربح الشركات فيعترف Modigliani و Miller بأن قيمة المؤسسة التي يتضمن هيكل تمويلها ديون، تفوق قيمة مؤسسة مماثلة ولكن يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط، غير أنهما يصران على أن الفرق بين المؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية.

غير أنه إذا كان للاستدانة تأثير إيجابي على قيمة المؤسسة فإن هناك تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة، وفي ظل وجود هذين النوعين من التكلفة من المحتمل أن يكون

<sup>97</sup> H.De Angglo, R.Masulis, **Optimal capital structure under corporate and personal taxation** , journal of Financial Economics, vol 8, 1980, page 3-29.

هناك هيكل تمويل أمثل، يتحدد بمستوى الاستدانة الذي تتساوى عنده مزايا الاستدانة المتمثلة في الوفورات الضريبية مع العيوب الناجمة عنه والمتمثلة في تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة التي تصاحب الاستدانة، غير أن Miller يعترض على فكرة وجود مثل هذا الهيكل، وهو ما سنتطرق إليه في العناصر المقبلة.



## المبحث الثالث: نظرية التوازن Trade-Off وجود هيكل مالي أمثل

تنتقل هذه النظرية من أعمال Myers S.(1984) وقد عرفت هي الأخرى مرحلتين في إعدادها:

- المرحلة الأولى أو ما يعرف بـ Trade-Off statique حيث تم إدخال اثر تكلفة الإفلاس le coût de faillite على نموذج MM وخلصت إلى تحديد معدل مديونية أمثل، في هذه الحالة ارتفاع المديونية تؤدي إضافة إلى اثر الرافعة- دون أن تنعكس على قيمة المؤسسة- ظهور تكلفة الإفلاس التي لها انعكاس سلبي على قيمة المؤسسة.

- المرحلة الثانية والتي عرفت تعديلا في هذه النموذج بالأخذ في الاعتبار تكلفة الوكالة le coût d'agence ، وهذا كاستجابة إلى الانتقادات الشهيرة التي وجهت للمرحلة السابقة. فعلاقة الوكالة تقود إلى صنفان من التكاليف: تكاليف وكالة الأموال الخاصة، أي النفقات التي يقوم بها المساهمين من اجل تأمين الانحرافات التي قد يقع فيها المدراء؛ تكاليف وكالة الديون أو النفقات التي يقوم بها المدينين من اجل ردع المساهمين ( بما فيهم المدراء).

فالجوء إلى الاستدانة هو وسيلة ردع من السوق المالي للمدراء أي لتخفيض تكاليف وكالة الأموال الخاصة و الرفع من قيمة المؤسسة، في نفس الوقت هذه المديونية تولد تكاليف وكالة الديون التي تخفض من قيمة المؤسسة، في نهاية المطاف قيمة المؤسسة تتوقف على حصيلة هذين الأثرين المتناقضين للمديونية.

## المطلب الأول: تكلفة الإفلاس.

لقد استبعد Modigliani et Miller من تحليلهما مخاطر الإفلاس المترتبة عن الاستدانة، وعلى إثر المقال التصحيحي لهما المتعلق بإيضاح الأثر الضريبي للفوائد على قيمة المؤسسة قام العديد من الباحثين بإسقاط افتراض أن الديون خالية من الخطر، وبالتالي أصبح هناك احتمال لظهور تكلفة الإفلاس كأثر سلبي للاستدانة.

## 1- مكونات تكلفة الإفلاس

تواجه المؤسسة التي تعتمد في تمويل أصولها الاقتصادية على الديون إلى جانب الأموال الخاصة مخاطر الإفلاس الناجمة عن عدم القدرة على سداد الفوائد وأقساط الديون عند تاريخ استحقاقها، الأمر الذي يدفع الدائنون بإتباع المسلك القانوني لاسترداد أموالهم وقد يؤدي الأمر إلى إغلاق المؤسسة وإعلان إفلاسها.

هذه المخاطر (الإفلاس) لا تتعرض لها مؤسسة تعتمد بالكامل على الأموال الخاصة في تمويل أصولها، حيث أنها لا تلتزم اتجاه المساهمين برد قيمة الأسهم التي يمتلكونها، كما أنها لا تلتزم بإجراء توزيعات حتى لو تحققت أرباح ومن ثم لا تكون عرضة لمثل هذه الإجراءات القانونية.

يتضمن الإفلاس الذي قد تتعرض له المؤسسة على تكاليف نصطلح على تسميتها تكاليف الإفلاس والتي تنقسم إلى<sup>98</sup>

\_ **تكاليف مباشرة:** وتشمل انخفاض قيمة الأصول نتيجة لتدهور قيمتها السوقية مقارنة بالقيمة الدفترية لها، المصاريف الإدارية والقانونية المتعلقة بالتصفية.

\_ **تكاليف غير مباشرة:** تشمل الانخفاض المتوقع للمبيعات والذي يرجع إلى شكوك العملاء ومدى الوثوق بالمؤسسة كمورد دائم، انخفاض الأرباح نتيجة انخفاض الكفاءة والأداء قبل حدوث الإفلاس إضافة إلى صعوبة الحصول على ائتمان تجاري من طرف الموردين.

## 2- تأثير تكلفة الإفلاس

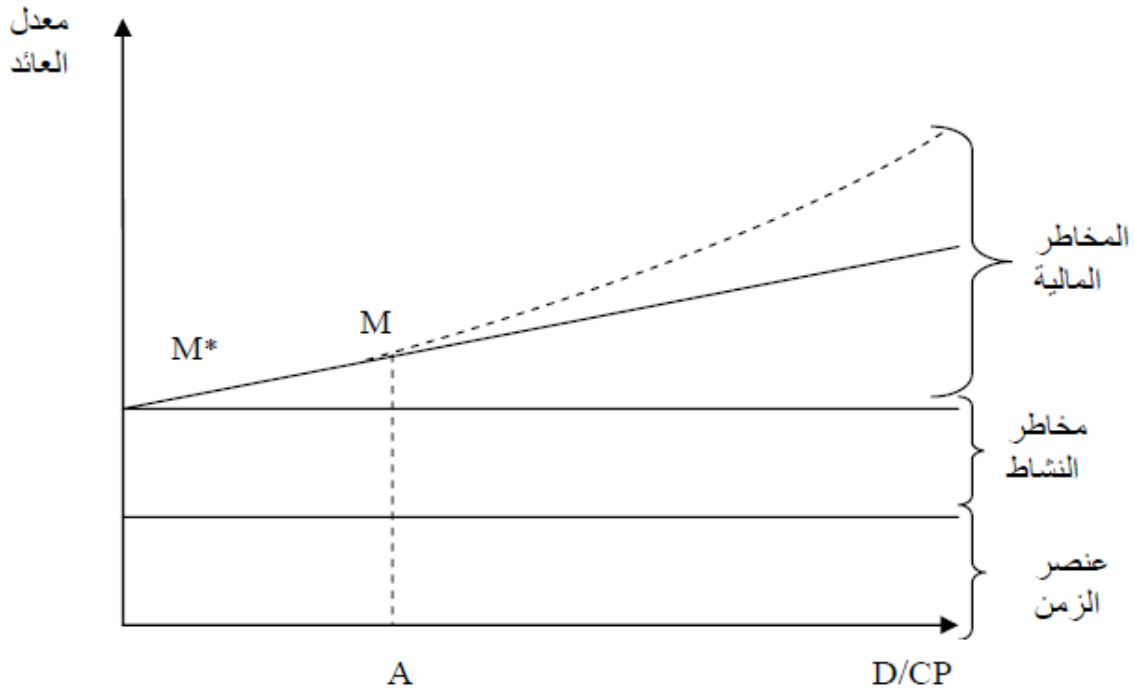
يدرك الدائنون جيدا أنهم قد يكونون عرضة لتحمل جزء من تكاليف الإفلاس في حالة حدوثه، إذ قد لا تكفي أموال التصفية لسداد مستحققاتهم المالية (حقوقهم)، ولحماية أنفسهم من هذه المخاطر فإنهم يقومون منذ البداية بنقلها إلى المساهمين وذلك برفع معدل عوائد الاستثمار في سندات المؤسسة أو رفع معدل الفائدة على الديون (القروض)،

28 هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مرجع سبق ذكره، ص16

بالطبع تزداد هذه التكاليف مع زيادة احتمال تعرض المؤسسة للإفلاس.

إن قيام الدائنين بنقل تكاليف الإفلاس إلى المساهمين أي أنهم أصبحوا يتحملون وحدهم مخاطر الإفلاس، وطالما أن المساهمين لا يستطيعون التخلص من هذه المخاطر فإن السبيل الوحيد أمامهم هو المطالبة بمعدل مر دودية أعلى لتعويضهم عنها. وهذا يعني وجود علاقة غير مباشرة بين نسبة الاستدانة في الهيكل المالي ومعدل المر دودية المطلوب من طرف المساهمين والشكل التالي يوضح طبيعة هذه العلاقة:

الشكل 3-2: العلاقة بين نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة وبين معدل المر دودية التي يطلبها المساهمين



المصدر: منير إبراهيم الهندي؛ مرجع ذكر سابقاً؛ صفحة 667

يتضح من خلال الشكل أنه في حالة اعتماد المؤسسة كلياً على الأموال الخاصة في تمويل أصولها الاقتصادية فإن معدل المر دودية المطلوب من قبل المساهمين هو  $M^*$  يكفي لتعويضهم عن عنصر الزمن ومخاطر الاستثمار أما في حالة اللجوء إلى الاستدانة لتمويل جزء من الأصول فإن معدل المر دودية المطلوب من طرف المساهمين يرتفع مع كل زيادة في نسبة الاستدانة بالهيكل المالي بسبب ارتفاع المخاطر المالية

وذلك في علاقة خطية إلى غاية النسبة A.

أما إذا تخطت نسبة الاستدانة النقطة A وهي النقطة التي تبدأ فيها مخاطر الإفلاس بالظهور سوف يقوم الدائنون بنقل هذه المخاطر إلى المساهمين (رفع معدلات الفائدة على الديون) مما يؤدي إلى ارتفاع معدل المردودية المطلوب من قبل المساهمين بمعدل أعلى من الزيادة في نسبة الاستدانة أي تصبح العلاقة بينهما غير خطية.

### 3- الهيكل المالي في وجود الضرائب وتكلفة الإفلاس.

من المتفق عليه أن زيادة نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة يترتب عليها انخفاض في متوسط تكلفة الأموال نظرا لانخفاض التكلفة الفعلية للأموال المقترضة بسبب الوفورات الضريبية. غير أن زيادة نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة بعد نقطة معينة يترتب عليه ظهور تكلفة الإفلاس. بعبارة أكثر شمولاً تترك زيادة نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة أثراً متضاداً على تكلفة الأموال. فمن ناحية تساهم زيادة نسبة الاستدانة في تخفيض تكلفة الأموال بسبب الوفورات الضريبية لفوائد القروض. من ناحية أخرى يترتب على زيادة نسبة الاستدانة بعد نقطة معينة إلى ظهور تكلفة الإفلاس مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الأموال المقترضة.

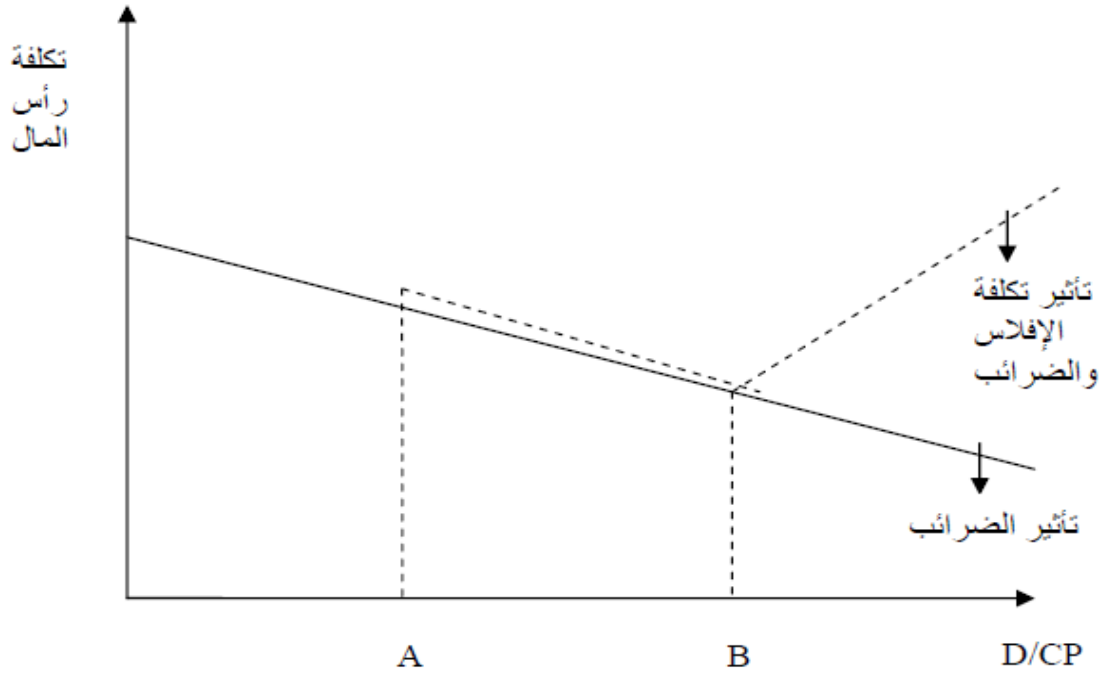
وبالتالي يتحدد الهيكل المالي الأمثل و الذي يعظم من قيمة المؤسسة بالموازنة بين التأثير الإيجابي للوفورات الضريبية و التأثير السلبي لتكاليف الإفلاس. تعرف عملية الموازنة بين مزايا و تكاليف التمويل بالديون بنظرية التوازن للهيكل المالي<sup>99</sup> la théorie de Trade-off.

والشكل الموالي يوضح ذلك أكثر:

<sup>99</sup> Myers. S.C; The capital structure puzzle, Journal of Finance, vol 34, 1984, p 577.

الشكل 3-3: العلاقة بين نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة و تكلفة رأس المال في وجود

الضرائب و تكلفة الإفلاس



المصدر: هندي منير إبراهيم، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، مرجع سبق ذكره، ص175.

### المطلب الثاني: نظرية تكلفة الوكالة la théorie de coût d'agence

بعد انفصال التسيير عن الملكية (المسير ليس بالضرورة مالك للمؤسسة) خاصة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة الحجم، أصبح ينظر للمؤسسة على أنها مجموعة من العقود بين أعضاء الفريق الذي يقدم عوامل الإنتاج) المساهمين، الدائنين، المسيرين، العاملين... الخ)، وكل عضو في الفريق يسعى لتحقيق مصالحه الذاتية. بالتالي التخلي على فرضية غياب التضارب بين مصالح مختلف الأعوان الاقتصاديين الذين لهم علاقة بنشاط المؤسسة (مسيرين، مساهمين، دائنين) أدى إلى ظهور النظرية التي تسمى بالوكالة. هدف هذه النظرية هو تقديم خصائص التعاقد الأمثل التي يمكن أن تعقد بين الموكل و الوكيل (Fama et Miller(1972)<sup>100</sup> و (Jensen et 1976)

<sup>100</sup> E.Fama, M.Miller, The theory of finance, Holt, Rinchart &Winston, New York, 1972

<sup>101</sup> Meckling ، معتمدة في ذلك على المبدأ النيوكلاسيكي الذي مؤداه " أن كل عون اقتصادي يبحث على تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة" Charreaux(1987)<sup>102</sup> .

تقترح هذه النظرية تفسيراً لسلوك مختلف المتعاملين المعنيين بتمويل المؤسسة مثل المدراء، الملاك أو المساهمين، المقرضين و المدينين بشكل عام، و محاولة ملاحظة تأثير سلوكهم على تحديد هيكل التمويل وتنطلق هذه النظرية من فرضيتين:

أولاً: ليس بالضرورة أن تكون أهداف المدراء و الملاك متطابقة، ثم أن المتعاملين ليسوا متساوون في الحصول على المعلومة المتعلقة بالمؤسسة ومحيطها. فنظرية الوكالة هي نظرية تحاول البحث على تصور العقود المثلى بين الأطراف وتفسير سلوك هؤلاء و أولئك بمجرد أن تكون هناك علاقة وكالة<sup>103</sup> .

تعرف علاقة الوكالة على أنها عقد بموجبه يقوم شخص يدعى الموكل من أجل القيام بمهمة محددة و باسمه باللجوء إلى شخص آخر يسمى الوكيل هذه العلاقة توجد بين المساهمين أو المقرضين حيث يتم التنازل لهم عن جزء من سلطاتهم، الموكل والوكيل يحاولان تعظيم منفعتهما مما يجعل من علاقتهما مصدر للتناقض<sup>104</sup> . فعلاقة الوكالة ينجم عنها نوعان من تضارب المصالح، فهي تؤدي إلى بروز لتناقض في المصالح بين المسير و المساهمين من جهة، وبين المساهمين و المدينين ( المقرضين ) من جهة ثانية.

### 1- التضارب بين مصالح المساهمين و المسيرين (المديرين)

ينشأ هذا التضارب في المصالح بسبب عدم حيادية المسير على كامل حقوق الملكية في المؤسسة ، فوكالة التسيير التي يمثلها المسير غالباً ما تكون مصدراً لتكاليف و

<sup>101</sup> M.C.Jensen,W.H.Meckling, Theory of the firm : Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure", Journal of Financial Economics, 3(2) , page 305-360.

<sup>102</sup> Chreaux. G G, Structure de propriété, relation d'agence et performance financière ; Actes des journées IAE Strasbourg. septembre 1989.

<sup>103</sup> Samira RIFKI et Abdessadeq Sadq ; un essai de synthèse des débats théoriques à propos de la structure financière des entreprises ; La Revue du FINANCIER N° 131, PARIS 1967, Page 15.

<sup>104</sup> S.Ross, The economic theory of agency : the principal's problem, American Economic Review, vol.63 n°2,1973

اعباء اضافية تسمى بتكاليف الوكالة ، هذه التكاليف قد تنجم عن تضارب المصالح في المؤسسة و التي تاخذ عدة اشكال منها محاولة الوكيل تحويل ثروة غير مالية لصالحه باعتبار أنه لا يستفيد من العوائد الكلية لنشاطه، مع تحمله شخصيا للمسؤولية ( 1976 ) Jensen et Meckling ، الخلاف يمكن ايضا أن يكون ناتج عن حرص المسير الدائم على استمرار نشاط المؤسسة، حتى وإن كانت التصفية أكثر فائدة من المنفعة من وجهة نظر المساهمين (Harris et Raviv 1990)<sup>105</sup>. فظاهرة الاستثمار المفرط surinvestissement من جانب المسير تمثل هي الأخرى عامل للخلاف إذا كان المساهمين يرون أن توزيع التدفقات المالية المتاحة هو الأجدى<sup>106</sup> Jensen 1986 .

من المفترض أن يقوم المدراء بالعمل وفق مصالح موكلهم، لكن في الواقع عادة ما يلجئون إلى محاولة تعظيم ثرواتهم الشخصية، هذه الوضعية تولد تكاليف تسمى بتكاليف الوكالة *coûts d'agence* والتي يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع أهمها:

- تكلفة مراقبة تصرفات المسيرين من خلال المراقبين الماليين الخارجيين. أي التكاليف التي تنجم عن تتبع ورصد الوكيل لدفعه بأن يعمل لتحقيق مصلحة موكله.
- تكلفة البرهنة *les coûts de justification* ، مجسدة في المصاريف التي يقوم بها الوكيل من أجل التدليل على نوعية سلوكه للموكل، من خلال المؤشرات التي يظهرها الوكيل للموكل والتي يعبر له من خلالها على حسن التسيير.
- التكاليف الباقية *les coûts résiduels* و التي تظهر عندما تتجاوز تكاليف المراقبة العائد الحدي لهذا التوكيل. أي التي تنجم عن استحالة ممارسة مراقبة شاملة لتسيير الوكيل.

<sup>105</sup> M.Harris, A.Raviv, **The theory of and the international role of debt** , Journal of Finance, vol 45, n°2, mars,1990, page 321-349.

<sup>106</sup> M.C Jensen, **Agency costs of free cash flows, corporate finance and takeovers**, American Economic Review, vol 76, 1986. page 323-339.

غير أن Jensen et Meckling 1976 يرى أن زيادة نسبة ملكية المسيرين أو المديرين في أسهم المؤسسة و كذلك زيادة نسبة الاستدانة في الهيكل التمويلي يتوقع أن تخفف من حدة تضارب المصالح بين المسيرين و المساهمين و بالتالي تخفيض تكلفة الوكالة لحقوق الملكية<sup>107</sup>.

## 2- تضارب المصالح بين المساهمين و المقرضين:

إن العلاقة التي تنشأ بين المقرضين ( أصحاب السندات أو البنك ) والمؤسسة تتميز بعدم التناظر في المعلومات *l'asymétrie de l'information*، و يتمثل هذا المبدأ في اعتبار وجود تباين في المعلومة من حيث المستوى و النوعية بين الأعوان الاقتصاديين وهذا طوال فترة علاقة القرض وقد يؤدي هذا التباين في المعلومات إلى قيام المؤسسة بإحلال أصول أكثر مخاطرة محل أصول أقل مخاطرة بسبب اختلاف تفضيلات المخاطرة مما ينجم عنه استنزاف ثروة الدائنين عن طريق استخدام الديون في تمويل مشاريع أكثر مخاطرة من التي سبق الاتفاق عليها معهم (البنوك أو حملة السندات) و ذلك لتحقيق أقصى عائد يمكنهم الحصول عليه<sup>108</sup>.

إن هذا التصرف من شأنه أن يضر بالدائنين إذا فشلت المشاريع، ذلك لأنه إذا ما أسفر تنفيذ المشروع الاستثماري على أرباح غير عادية فإن المستفيد الوحيد هم المساهمون، طالما أن نصيب الدائنين محدد سلفاً بنسبة الفائدة، أما إذا ما صادف تنفيذ المشروع فشل أدى إلى تصفية المؤسسة فإن جانباً من الخسائر الناجمة عن ذلك قد يتحملها الدائنين، نظراً لأن الدائنين مدركون لدوافع المساهمين فإنهم سوف يطالبون من البداية بأسعار فائدة أعلى على ديونهم.

لكي يتأكد الدائنون من أن إدارة المؤسسة لم تخل بشروط التعاقد فإنه يصبح من الضروري عليهم القيام بمتابعة ما يجري داخل المؤسسة سواء بأنفسهم أو بواسطة وكيل عنهم، يطلق على التكاليف التي يتكبدها الدائنون من أجل عملية المتابعة والمراقبة

<sup>107</sup> Jensen. M.C and Meckling . W; Op.cit, p p320-321.

<sup>108</sup> Jensen. M.C and Meckling .W; Op.cit, p 350.



بتكاليف الوكالة للديون، التي عادة ما ينقلونها إلى المساهمين و ذلك برفع معدل الفائدة على الأموال التي يقرضونها، مما يدفع بالمساهمين برفع معدل المردودية المطلوب. و لتجاوز مشكل عدم تناظر المعلومات الذي قد ينشا بين المدين و الدائن و التقليل من تكاليف الوكالة تم اقتراح عدة نماذج لمعالجة هذا الأمر يمكن تلخيص أهم هذه النماذج و ما جاءت به فيما يلي:

- حيث برهن كل من <sup>110</sup> et Sharpe(1990) <sup>109</sup> Haubrich(1989) أن الأخذ في الاعتبار عامل سمعة المؤسسة يمكن أن يؤثر بشكل معتبر على الطريقة التي تسلكها هذه الأخيرة أمام مدينيها. فقد اثبتا أن قرار الاستثمار في مشروع ذو مخاطرة يجب أن يتخذ مع الإدراك بإمكانية أن نشوء علاقة طويلة الأجل، كما يجب العمل على تحقيق ميزات اقتصاد التكاليف المعلومة الذي يمكن تحقيقها في العلاقات القصيرة الأجل، وبالتالي يجب البحث على تقسيم أحسن للمخاطر.
- في هذا الإطار يرى <sup>111</sup> Ross(1977) مسيري فالمؤسسات الذين لديهم مشاريع استثمارية جيدة عليهم أن يشعروا المدينين بذلك من اجل الحد من سلبيات انعدام التناظر في المعلومة، كما يمكن أن يكون هيكل رؤوس الأموال مؤشر signal يرسل إلى المدينين، أي أن المسير الذي يتوفر على المعلومة المتعلقة بمشروعه الاستثماري، يقوم بتسخير جزء معتبر من أموال المؤسسة في المشروع كرسالة يشعر بها للبنك.
- <sup>112</sup> Leland et Pyle(1977) لقد برهنا في نموذجهما ان درجة التنوع فيئ الحافظة المالية للمسير يمكن أن تكون كذلك كمؤشر للمدينين على نوعية

<sup>109</sup> J.Haubrich, **Financial intermediation: delegated monitoring and long term relationships**, Journal of Banking and Finance, n°13, 1989.

<sup>110</sup> S.Sharpe, **Asymmetric information, bank lending and implicit contracts: a stylized model of customer relationships**, Journal of Finance, September, 1990.

<sup>111</sup> S.Ross,1977.OP CIT

<sup>112</sup> H .Leland, D. Pyle, **Informational asymmetric, financial structure, and financial intermediation**; Journal of finance, September, n°4, 1977.

المشروع الاستثماري هذه الفكرة تجد أهميتها في حالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تكون حصة الثروة المستثمرة من قبل المسيرين نوعا ما ضئيلة.

تتمثل خصوصية نظرية الوكالة في رفضها لفرضية تطابق المصالح بين أطراف المؤسسة (مساهمين، مسيرين، مقرضين) و محاولة إيجاد خصائص العقود المثلى بين هذه الأطراف المتناقضة و ذلك عن طريق قرارات مالية مناسبة، فالهيكل المالي الأمثل حسب هذه النظرية هو نتاج المزج بين مختلف مصادر التمويل التي تسمح بحل التعارض في المصالح (تخفيض تكاليف الوكالة). إلا أن أهم ما يعاب على هذه النظرية إهمالها لتأثير الوفورات الضريبية و تكاليف الإفلاس الناجمة عن الاستدانة عند تحديد الهيكل المالي الأمثل، لذلك فالأخذ بعين الاعتبار الوفورات الضريبية إلى جانب تكاليف الوكالة و تكاليف الإفلاس مهد إلى ظهور صورة أخرى لنظرية التوازن (معدل التمويل الأمثل) بين مزايا و تكاليف التمويل بالديون.<sup>113</sup>

انفراد نظرية الوكالة يكمن في رفضها فرضية تطابق مصالح كل الشركاء les partenaires في المؤسسة، واقتراحها وفق ذلك إدارة هذه التناقضات بشكل أمثل، خاصة بواسطة القرارات المالية المناسبة. فالهيكل المالي الأمثل هو نتاج المزج compromis بين مختلف مصادر التمويل التي تسمح بحل تنازع المصالح، معتبرة أن المديونية والأموال الخاصة ترجح مصالحا وتؤخر أخرى، هذا الهيكل المالي يجب أن يسمح بتعظيم القيمة الإجمالية للمؤسسة. الفرضية السلوكية للمدراء هي تعظيم دالة منفعتهم، محدثين بذلك تضارب في المصالح.

<sup>113</sup> Ziane Ydriss: La structure d'endettement des petites et moyennes entreprises Françaises: une étude sur donnees de panel, [www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/doclyon/ziane.pdf](http://www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/doclyon/ziane.pdf), (page consultée le 15/12/2007), p7

**المبحث الرابع: النظرية الحديثة للمشروع la théorie moderne de la firme**

تعتبر من النظريات الحديثة المفسرة للهياكل التمويلية و التي ظهرت في منتصف السبعينيات من القرن العشرين أو ما يعرف بالمنظور المتعدد الأشكال L'approche multiforme وهي تقوم على أساس نظرية الإشارة و نظرية الالتقاط التدريجي لمصادر التمويل (نظرية التمويل التسلسلي).

**المطلب الأول: نظرية الإشارة la théorie du signal**

تعتمد هذه النظرية على مفهوم انعدام التناظر في المعلومة l'asymétrie de l'information التي تتميز بها الأسواق المالية، إذ أن المعلومات التي تنشرها المؤسسات ليست هي بالضرورة المتغيرات الحقيقية. فتذهب هذه النظرية إلى تأكيد أن مدراء المؤسسات الأحسن أداء هي التي تستطيع إصدار مؤشرات des signaux خاصة وفعالة تميزها عن غيرها من المؤسسات الأقل أداء وخصوصية هذه المؤشرات هي صعوبة نشرها من قبل المؤسسات الضعيفة الأداء<sup>114</sup>.

هذه المؤشرات متعددة نستطيع أن نذكر من بينها: هيكل رأس المال، سياسة مكافآت رأس المال أو اللجوء إلى أوراق مالية معقدة أو إلى شروط خاصة في مختلف الهياكل المالية<sup>115</sup>. و على أساس هذه المؤشرات يتم تصنيف المؤسسات إلى صنفين A و B وبعد أن يحدد المستثمرين مستوى مديونية أدنى أو ما يعرف بمستوى المديونية الحرج D\* وكل مؤسسة مستدينة تفوق المستوى D\* تصنف ضمن الصنف A أي المؤسسات ذات مستوى الأداء العالي.

اللجوء إلى هذا النموذج يكون مجديا في سوق مالي متميز بانعدام التناظر في المعلومة l'asymétrie de l'information .

<sup>114</sup> Rifki Samira et Abdessadeq Sadq; Op.cit, p18.

<sup>115</sup> Barreau. J et Delahaye. J; Op.cit, p160

المطلب الثاني: نظرية الالتقاط التدريجي لمصادر التمويل

## Pecking Order ) les théories de financement hiérarchique :( Theory

من اجل تحديد الهيكل التمويلي هناك نظرية ثالثة من بين النظريات الحديثة ظهرت في منتصف الثمانينات، ويتعلق الأمر بنظريات التمويل السلمي، التي تحمل في مجملها خصائص مشتركة وهي القيام دائما بتصنيف التمويل في ظروف معينة. في هذا الإطار نذكر نموذجا Williamson (1988) و Myers (1990).

### • نموذج Williamson (1988):<sup>116</sup>

مبدأ هذا النموذج أن أطراف التعاقد (مساهمين، مسيرين ومدنيين) لهم رشاده محدودة (قدرة محدودة على التفكير والحساب) وسلوكهم يتغير حسب مصالحهم فانطلاقا من الأطراف التي تم التعاقد معها تستطيع الأطراف الأخرى تغيير سلوكها ليصب في نهاية الأمر في مصلحتها بعد إمضاء العقد يمكن لهذا السلوك أن يولد تعديلات قبلية حتى يتسنى للعلاقة التعاقدية أن تستمر على المدى الطويل. وعندما يتعلق الأمر بعقد تمويل لا يمكن اعتبار الديون والرفع من رأس المال كمجرد موارد تمويل، لكن أيضا كأداة تسمح بتحقيق هذه التعديلات.

حسب Williamson أن درجة خصوصية الأصل (la spécificité) المراد تمويله يلعب دورا كبيرا في اختيار نوع مصدر التمويل الذي يتم اللجوء إليه. فعندما يتعلق الأمر بتمويل استثمار في شكل أصل خاص actif spécifique (أصل ليس له إلا استعمالات محدودة من قبل قلة من المؤسسات وليس له سوق ثانوي متطور) يكون محل عقد غير تام بين المؤسسة وحاملي رؤوس الأموال حتى يمكن ذلك من إجراء تكييف لهذا العقد لاحقا. فاللجوء إلى الرفع من رأس المال (عن طريق إصدار أسهم بحيث لا يكون بحجم كبير) يبدو أكثر فعالية من الاستدانة من اجل القيام بهذه التعديلات. مثلا إذا كان الاستثمار الخاص هو مشروع بحث وتطوير، يكون ذلك مقبول أكثر من قبل

<sup>116</sup> Williamson, O.E, 1988, Corporate Finance and Corporate Governance, Journal of Finance, 43(3), page 567-591.

المساهمين أكثر منه من قبل المقرضين، انطلاقاً من أنه لا يولد المردودية المنتظرة في المواعيد المقدرة. بالمقابل، فإن المديونية لا تسمح بالقيام بهذه التعديلات القبلية *ajustement ex-post*، باعتبار أن الفوائد يجب أن تدفع في حسب مخطط الدفع، تسديد أصل القرض يسدد في مواعيد استحقاقه المقدرة، والتي بدونها نصل إلى إجراءات التصفية. وبالتالي إذا كان الاستثمار خاص، المقرضين يضعون في الحسبان هذه المخاطر وهو ما يدفعهم إلى المطالبة بتكاليف تمويل عالية.

أما إذا تعلق الأمر بتمويل أصل غير خاص *actif non spécifique*، تكون المديونية التي تعتبر شكل من أشكال التمويل الأكثر بساطة، المصدر الأكثر ملاءمة، واحتمالات القيام بتعديلات قبلية *ajustement ex-post* ضئيلة، باعتبار أن هذا الاستثمار من المحتمل أن يولد عوائد بشكل منتظم.<sup>117</sup>

وبالتالي حسب Williamson فإن درجة الخصوصية تظل العامل المحوري الذي يفسر أخيراً نمط التمويل وبالتالي الهيكل المالي.

- **نموذج Myers (1990):** ضمن نموذج Myers، على المدى البعيد فإن الفرضية السلوكية للمسيرين هي تعظيم الثروة المؤسسية *la richesse sociétale* أو كما يصطلح على تسميتها بالإنجليزية « *corporate wealth* » كما هي مبينة في الميزانية المالية المختصرة التالية:

#### الجدول 3-1 تمثيل الفائض التنظيمي وثرؤة المؤسسة

الأصول	الخصوم
<b>PVA</b> : القيمة الحالية للأصول الموجودة مع الأخذ في الاعتبار التدفقات <b>cash-flows</b> المنتظرة لهذه الأصول.	<b>D</b> : الديون
<b>PVGO +</b> : القيمة الحالية للفرص الاستثمارية.	<b>E</b> : الأموال الخاصة
<b>PVTAX -</b> : القيمة الحالية للضرائب	<b>S</b> : القيمة الحالية للفوائض التنظيمية

المصدر Rifki Samira et Abdessadeq Sadq, Op.cit, p:19

<sup>117</sup> Rifki Samira et Abdessadeq Sadq ; op.cit., p 19

كما يتضح من خلال الجدول و بما أن هدف المؤسسة هو تعظيم قيمة الثروة فإن ذلك يتحقق من خلال زيادة الأموال الخاصة و الفوائض التنظيمية  $W = E + S$  ، في هذه الحالة الزيادة في رأس المال يكون أفضل من الاستدانة، إلا إذا كان اللجوء إلى التمويل الخارجي ضروري. بالتالي ترتب أولويات مصادر التمويل وفقا لنموذج Myers 1990 حسب التسلسل أولا التمويل الذاتي ثم زيادة رأس المال وأخيرا الاستدانة.

## خلاصة الفصل

كخلاصة لما سبق نلاحظ أن هناك جدل حول تأثير الهيكل المالي على تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة، فبينما يعتقد المفكرون التقليديون بوجود هيكل مالي أمثل تنخفض عنده تكلفة الأموال وتصل في ظل افتراضات السوق التام Modigliani et Miller فيه قيمة المؤسسة إلى أقصاها نجد أن 1958 خلاصا أن تكلفة رأس المال وقيمة المؤسسة مستقلان تماما عن التغيرات في الهيكل المالي وقد دلا على ذلك باستخدام فكرة المراجعة.

الواقع أن القيمة العلمية لأبحاث Modigliani et Miller لا تكمن في النتيجة المتوصل إليها بقدر ما تكمن في الافتراضات التي وضعها والتي أوضحت للباحثين فيما بعد العوامل والمتغيرات التي يجب الاهتمام بها لفهم محددات الهيكل المالي، ولذلك فإن جميع النظريات التي جاءت بعد ذلك ما هي إلا نتاج لإسقاط تلك الافتراضات.

كما اشرنا في بداية الفصل الأول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثبتت استقلاليتها ككيان منفرد قائم بذاته لها خصوصيتها التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة الأمر الذي قاد العديد من الباحثين إلى الكلام عن وحدة معرفية *identité épistémologique* للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Olivier Torres, 1997)، هذه الخصوصية التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل في غالب الأحيان مصدرا من مصادر الصعوبات المالية التي قد تواجهها، فالإشكال الذي يواجهها في مجال الاختيار المالي اقل ارتباطا بمجرد التحكيم بين الموارد المتاحة التي هي نتاج لمجموعة من المعوقات التقنية و المؤسساتية. فهذا الفارق في إمكانيات التمويل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م ص م) والمؤسسات الكبيرة (م ك)، إضافة إلى

التكاليف الناجمة عن خاصيتها كونها (م ص م)، هو الذي يخلق الفرق المالي *écart financier*<sup>118</sup>.

من الناحية التاريخية لم تبدأ الأبحاث التي تعتبر هذه المؤسسات كنظم خاصة في الظهور إلا في منتصف السبعينيات، ومنذ ذلك الحين لم يعد ينظر إلى (م ص م) على أنها الشكل المصغر للمؤسسة الكبيرة.

بعد دراستنا للنظريات المفسرة لاختيار الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة تبادر إلى أذهاننا تساؤل حول مدى صلاحية هذه النظريات في تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وأي هذه النظريات فرضياتها تطابق واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وللإجابة على هذا الإشكال قمنا بتسجيل الملاحظات التالية:

- إذا انطلقنا من نموذج (1958) Modigliani et Miller ، فسوف نجد أن احد الفرضيات الأساسية للنموذج هو وجود السوق المالي في حالة منافسة تامة، وهو الأمر الذي يبدو غير منسجم مع حالات (م ص م) فهذه النظرية لا تأخذ في الحسبان اثر الحجم *la taille* أو درجة التطور *le stade de développement* على الهيكل المالي للمؤسسة.
- بالنسبة لـ (1996) Colot et Michel في تحليلهما لمدى صلاحية نظرية الوكالة لـ (م ص م) خلاصا أنها لا تمثل الأداة الأحسن التي تسمح بتفسير الهيكل المالي لـ (م ص م). بالرغم من حيازة هذه النظرية على القدرة التفسيرية الهائلة في معالجة إشكاليات (م ص م). وهو الرأي الذي دافع عليه العديد من الاختصاصيين مثل<sup>119</sup> (1991,1992) Ang أو Charreaux

<sup>118</sup> Colot, V et P-A. Michel., 1996, Vers une théorie Financière Adaptée aux PME. Réflexion sur une Science en Genèse, Revue Internationale des PME, page 143-166.

<sup>119</sup> Ang, J.S., 1991, Small Business Uniqueness and the Theory of Financial Management, Journal of Small Business Finance 1(1),1-13.



<sup>120</sup>Norton (1984) . بالرغم من أن بعض الدراسات الميدانية (1991) <sup>121</sup>Landstrom (1992) ترفض منطلقات التي تقوم عليها هذه النظرية.

- أما بالنسبة لنظريات التمويل التسلسلي التي تفترض وجود ترتيب بين مختلف أنماط التمويل فيما يتعلق ( م ص م ) فإن التسلسل الذي أوجده Myers et Majluf (1984) يبدو أنه الأكثر ملاءمة لإختياراتها التمويلية. ففي وقع الأمر ليست فقط تفضيلات المسير التي تقرر الترتيب الذي يجب اعتماده، ولكن أيضا إمكانيات الوصول إلى الأسواق المالية. إضافة إلى الشكوك التي تعترض البنوك في الإقراض نتيجة تعاضم مخاطر الإفلاس.

هذا العجز الظاهر للنظريات المالية الموجودة على تفسير السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجد تبريره بخصوصية هذه الأخيرة. فهي تتميز بمخاطر استغلال عالية، عدم وجود أسواق مالية منظمة وانعدام التناظر في المعلومة *asymétrie d'information*. في حين أن التكرار المستمر لهذه الأطروحة يفهم منه أن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي خاصة *spécifiques*. وهذه الخصوصية هنا لها طابع شمولي *universel*<sup>123</sup> وهو ما يقلل بشكل كبير من تباين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

<sup>120</sup> Charreaux, G., 1984, Le Dilemme des PME : ouvrir son capital ou s'endetter, Revue Française de Gestion, janvier-février, page 59-72.

<sup>121</sup> Norton, E., 1991, Capital Structure and Small Growth Firms, Journal of Small Business Finance, 1(2), page 161-177.

<sup>122</sup> Landstrom, H., Agency Theory and its Application to Small Firms : Evidence from the Swedish Venture Capital Market , Journal of Small Business Finance, 2(3),page 203-217.

<sup>123</sup> Olivier Torres. , 1997, Pour une approche contingente de la spécificité de la PME, Revue Internationale des PME, 10(2), page 9-43.

## الفصل الرابع

دراسة حالة فعالية تمويل  
المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة من طرف  
البنوك الأجنبية.

## تمهيد:

يعتبر حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل إحدى العقبات الرئيسية في طريق نموها، فالبنوك التجارية والمؤسسات المالية ترى في أغلب الأحيان أن تمويل هذه المؤسسات محفوف بالمخاطر وباهظ التكاليف. وبالتالي فإنها تعاني إلى حد كبير من نقص الحصول على خدمات مالية أساسية كافية. وفي ظل هذه القدرة المحدودة في الحصول على التمويل يواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمة في تنفيذ الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاجية والقدرة على المنافسة لولوج أسواق جديدة وتوظيف المزيد من العمال. فهذا النوع من المؤسسات يواجه عادة قيودا شديدة معيقة للنمو بدرجة أكبر مما تواجهه المؤسسات الكبيرة. حيث يؤدي افتقارها إلى الحجم المثالي إلى انخفاض قدرتها على الحصول على رأس المال المناسب.

في الجزائر تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محدودية مصادر التمويل والتي كانت في وقت قريب تنحصر في البنوك العمومية، قبل أن يتدعم القطاع البنكي بعدد من البنوك الخاصة والأجنبية والتي سمح لها بممارسة نشاطها بموجب قانون النقد والقرض 90-10. حيث أصبحت هذه البنوك الأجنبية ملاذا للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حصولها على التمويل. ونحن في هذا الفصل سوف نحاول التطرق لمدى فعالية تمويل هذه المؤسسات من طرف البنوك وخاصة البنوك الأجنبية باعتبارها موضوع دراستنا.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لمنهجية وإجراءات الدراسة المتبعة تناولنا فيه منهج الدراسة، وطرق جمع البيانات، وعينة الدراسة، بالإضافة إلى شرح كيفية إعداد أداة الدراسة والمتمثلة في استبيان طرح على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف بنوك أجنبية في كل من ولايتي تلمسان وعين تيموشنت.

ويتطرق المبحث الثاني إلى تحليل خصائص عينة الدراسة من خلال التعريف أولاً بالبنوك الأجنبية محل الدراسة ثم تحليل خصائص عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدروسة التعريف بها عن طريق التحليل الوصفي لفقرات الاستمارة.

أما المبحث الثالث فيتناول تحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة حيث خصص لعرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة، بواسطة استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

**المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية:**

سنتناول في هذا المبحث المنهج العلمي المستخدم في الدراسة الميدانية، والتعريف بمجتمع عينة الدراسة المختارة، والأدوات البحثية المستخدمة في جمع البيانات.

**المطلب الأول: المنهج العلمي المستخدم في الدراسة**

بما أن الموضوع محل الدراسة معروف لدينا إذ قمنا بالإحاطة بجوانبه وأبعاده في دراسة سابقة قبل سنوات في رسالة الماجستير، إضافة إلى اطلاعنا على دراسات سابقة متعلقة بموضوع البحث، حاولنا من خلال هذا البحث أن نكمل ما توصلنا إليه سابقا بمحاولة قياس فعالية التمويل البنكي المقدم من طرف البنوك الأجنبية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهذا بالتطبيق على عينة من المؤسسات المتوسطة بولاية تلمسان وعين تيموشنت. ولهذا الغرض قمنا بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، والوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لها، وتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع الدراسة. كما استخدمنا أسلوبين من أساليب المنهج الوصفي التحليلي وهما أسلوب دراسة الحالة وأسلوب المقارنة.

- **أسلوب دراسة الحالة:** وهذا من خلال تطبيق الدراسة النظرية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف بنوك أجنبية والناشطة في ولاية تلمسان وعين تيموشنت.
- **أسلوب المقارنة:** وهذا بحكم احتواء العينة على مجموعتين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهناك مؤسسات ممولة من طرف بنوك عمومية وهناك مؤسسات تابعة لبنوك أجنبية.

استخدمنا لجمع البيانات في هذا البحث مصدرين أساسيين هما:

**1. المصادر الثانوية:** لمعالجة الإطار النظري اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمتمثلة في الكتب بالغة العربية واللغة الأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، إضافة إلى الدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة دون أن ننسى الاطلاع على مواقع الانترنت.

**2. المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث، قمنا بتوزيع استمارة على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لغرفة التجارة والصناعة تافنة (تلمسان) بصفتها عينة الدراسة وقد صممت الاستمارة خصيصا لدراسة فعالية التمويل البنكي في هذه المؤسسات، وبعد جمع البيانات قمنا بتفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

### المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الممولة من طرف البنوك الأجنبية المقيمة بالجزائر سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص. ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة اكتفينا بأخذ عينة مكونة من 110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على مستوى ولايتي تلمسان و عين تيموشنت، والإجابة على الاستمارة تمت من خلال وضعها على الموقع الإلكتروني لغرفة التجارة والصناعة تافنة (تلمسان).

### المطلب الثالث: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدنا في دراستنا على أسلوب الاستبيان من خلال طرح استمارة تتم الإجابة عليها من طرف أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثلين عنهم، وقد حرصنا في تصميمنا للاستمارة على تحصيل أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة من خلال أسئلة دقيقة وواضحة مقسمة على عدة محاور، كما اعتمدنا في بعض الحالات على أسلوب الملاحظة عند مقابلتنا الشخصية لعدد من مسؤولي المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة وتسجيل ملاحظاتهم وأرائهم واقتراحاتهم حول موضوع التمويل من طرف البنوك الأجنبية والبنوك العمومية والمشاكل التي واجهوها بهدف إثراء الموضوع .

1. **تصميم الاستبيان:** قبل أن نتطرق إلى كيفية تصميم الاستبيان و أهم المراحل التي اتبعناها في ذلك سوف نتطرق إلى أهم الأهداف التي حاولنا تغطيتها من خلال الأسئلة المطروحة في فقراته، بالإضافة إلى الهدف الأساسي وهو محاولة تقييمنا لفعالية التمويل البنكي بالنسبة لعينة المؤسسات المدروسة ومدى قدرة البنوك على تحقيق تطلعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تلبية حاجاتها التمويلية وتحقيق أهدافها بأفضل الخدمات و أقل التكاليف، نهدف من خلال تصميم الاستبيان أيضا إلى ما يلي:

- (1) التعريف بخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنوك الأجنبية والفرق بينها وبين نظيراتها الممولة من طرف البنوك العمومية.
- (2) التعريف بالوضع المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف البنوك الأجنبية واهم الشروط المطلوبة من طرف البنك لتمويلها.
- (3) محاولة تشخيص العلاقة بين المؤسسة والبنك الممول لنشاطها وتحديد أهم الامتيازات التي يوفرها لها وأهم المشاكل التي تعرقها عند عملية طلب القرض.
- (4) محاولة تقييم مدى قدرة البنوك العمومية والبنوك الأجنبية على تحقيق الأهداف التمويلية للمؤسسة من خلال تقييم التكاليف ومستوى الخدمات والمدة اللازمة للحصول على القرض إضافة إلى الضمانات المطلوبة.
- (5) التعرف على أهم المنتجات البنكية (أنواع القروض) التي توفرها البنوك لعملائها من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- (6) محاولة استخلاص مدى مساهمة البنوك الأجنبية المقيمة في الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم مدى فعالية هذا التمويل.

وفيما يخص تصميم الاستمارة فقد اعتمدنا فيه على بعض الدراسات السابقة إضافة إلى اطلاعنا على بعض المفاهيم و الأفكار في الجانب النظري للبحث، دون أن ننسى استشارتنا لعدد من المتخصصين والباحثين الذين سبقونا في مجال الدراسة.

وقد اعتمدنا عند انجازنا لهذه الاستمارة على الخطوات التالية:

- إعداد استمارة استبيان أولية، من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض استمارة الاستبيان على المشرف، من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل استمارة الاستبيان بشكل أولي حسب ما رآه المشرف لازماً للتعديل.
- تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وتعديل بعض العبارات أو حذفها.
- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستمارة، والقيام بالتعديلات المناسبة.
- طرح الاستمارة للاستبيان من خلال وضعها في الموقع الإلكتروني لغرفة التجارة والصناعة تافنة (تلمسان)، لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- القيام بتحليل وتفسير واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

لقد تم تقسيم الاستمارة إلى قسمين أحدهما خصص للمعلومات التعريفية بالمؤسسة المدروسة، من خلال التعريف بطابع ملكية المؤسسة إن كانت مؤسسة عمومية أو خاصة، مجال النشاط، الشكل القانوني، عمر المؤسسة، عدد العمال، رقم الأعمال.... والهدف من هذه المعلومات هو معرفة خصائص مؤسسات العينة المدروسة ومدى تأثيرها على نوع التمويل البنكي ومختلف فقرات الجزء الثاني من الاستمارة.

أما الجزء الثاني فيتضمن محاور الدراسة الأساسية، والمتعلقة بفعالية التمويل البنكي لمؤسسات العينة من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة ونوع البنك الذي توطن لديه عملياتها المالية ومدى قدرة البنك على تحقيق الأهداف التمويلية للمؤسسة والتي



تمثل المتغيرات الأساسية للدراسة (تكلفة القرض، مدة الحصول على القرض، الضمانات المطلوبة، ومستوى الخدمات المقدمة).

وفيما يلي جدول يوضح أهم فقرات الاستبيان:

الجدول (1-4) محاور الاستبيان وفقراته

الرقم	اسم المحور	أرقام الفقرات
01	التعريف بالمؤسسة المدروسة	10-01
02	دراسة التمويل في المؤسسة	21-11

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على أسئلة الاستمارة

وقد اعتمدنا في الاستمارة على الأسئلة المغلقة التي تتميز بالدقة والتحديد إضافة إلى استخدام على سلم ليكرت Likert خماسي الأبعاد لقياس مستوى رضا عملاء البنوك على التمويل المقدم لهم، والجدول رقم (2-4) يوضح سلم ليكرت الخماسي الأبعاد ودرجات المقياس.

الجدول (2-4) درجات مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	مرضي جدا	مرضي	متوسط	غير مرضي	سيئ
الدرجة	05	04	03	02	01

المصدر: من إعداد الطالبة

## 2- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في إطارين زماني ومكاني:

- **الإطار المكاني:** الجزائر وبالضبط ولايتي تلمسان وعين تيموشنت من خلال دراسة شملت 110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابعة لهاتين الولايتين.
- **الإطار الزمني:** تاريخ انجاز البحث خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2011 إلى غاية 2015 .

## المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة

عينة الدراسة مكونة من 110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة ممولة من طرف البنوك الأجنبية المقيمة بالجزائر، ولكن وقبل تحليل العينة المدروسة من حيث طبيعة المؤسسات وعمرها وخصائصها لابد من إعطاء نبذة تعريفية بهذه البنوك.

## المطلب الأول: التعريف بالمؤسسات البنكية محل الدراسة

المؤسسات البنكية المدروسة هي عبارة عن فروع لبنوك فرنسية مقيمة بالجزائر في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر تعود ملكية رأس مالها 100% للمؤسسة البنكية الأم وهي خاضعة لسلطة "بنك الجزائر". وجميع هذه البنوك هي عبارة عن بنوك تجارية تم تأسيسها بعد صدور قانون النقد و القرض 90-10 (الذي سمح لأول مرة للبنوك الخاصة بممارسة نشاطها بالجزائر منذ تأميم القطاع البنكي سنة 1966).

## 1. بنك Société Générale

يمثل بنك "المؤسسة العامة" Société Générale أول هذه البنوك التي بدأت نشاطها بالجزائر في فبراير من سنة 2000 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري<sup>124</sup> حيث مرت بالمراحل التالية :

- سنة 2000 تمثل تاريخ تأسيس بنك سوسيتي جينرال الجزائر.
- سنة 2004 أول زيادة في رأسمال البنك من 500 مليون دينار إلى 1.597,84 مليون دينار جزائري.
- سنة 2005 ثاني زيادة في رأسمال البنك من 1.597,84 مليون دينار إلى 2,5 مليار دينار. حيث بلغ عدد عملائها 25000 زبون موزعين على 13 وكالة بنكية.

<sup>124</sup> Abdelatif Benachenhou , les nouveaux investisseurs , édition Alph design ,Algérie, mai2006 ,page 15 .

- **2006-2007** شهدت هذه المرحلة توسع وانتشار كبير للبنك من خلال فتح فروع على مستوى مناطق الوطن.
- **2008-2009** تمكن البنك من فتح 54 فرع على مستوى 13 ولاية كبرى منها 10 فروع في الغرب و 3 وكالة في الجزائر وضواحيها و 13 وكالة في الشرق.
- **2012** افتتح أزيد من 15 وكالة بنكية جديدة على مستوى التراب الوطني
- **2013** افتتح غرفة تجارة وإنشاء فرع للتجارة العالمية Global Trade Banking حيث حقق البنك أزيد من 85 وكالة بنكية منها 8 مراكز أعمال (وهي مراكز مالية موجهة للعملاء من المؤسسات والمهنيين) .
- **2014** افتتح البنك لثلاث 03 مراكز للأعمال (دار البيضاء، بليدة، تيزي وزو).
- **2015** افتتح مركز أعمال جديد على مستوى المنطقة الصناعية (روبية) ، انطلاق العمل بـ visa carte على مستوى البنك بالإضافة لفتح وكالة جديدة بباب الزوار.<sup>125</sup>

<sup>125</sup> Rapport annuel de la banque société générale Algérie 2015.

1. طبيعة عملاء البنك:

الشكل 1-4 تطور عدد العملاء حسب الوكالات البنكية (2004-2015)

87 Agences

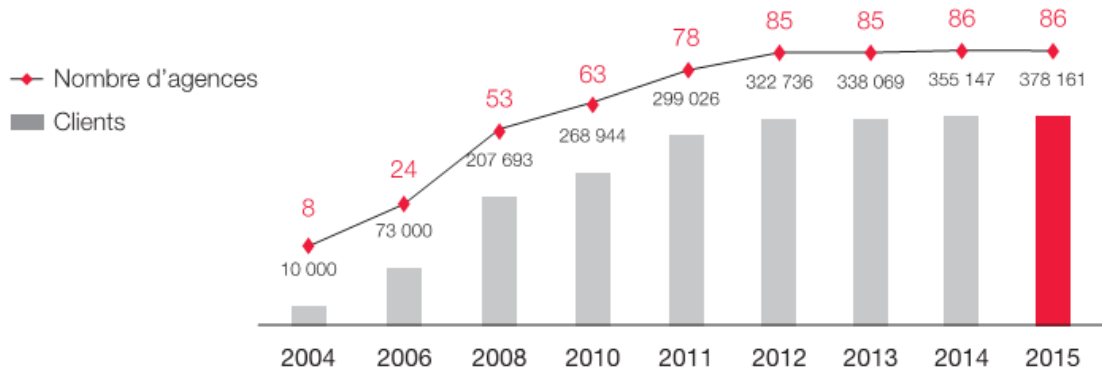
11 centres d'Affaires

15 ans de développement

378 000 Clients dont

372 835 Clients privés & professionnels

5 326 Clients entreprises



المصدر: (rapport annuel 2015) société générale

نلاحظ من خلال الشكل 1-4 تزايداً في عدد عملاء البنك من 2004 إلى غاية 2015 حيث بلغ عدد المؤسسات لدى البنك أزيد من 5000 مؤسسة، موزعين على أكثر من 86 وكالة بنكية ومركز أعمال على مستوى القطر الوطني وما نلاحظه هو سرعة انتشار البنك في خلال 15 سنة من تواجده.

## الشكل 2-4 طبيعة عملاء البنك

## UN PORTEFEUILLE CLIENTS :

5 000 entreprises  
représentant 87%  
des engagements

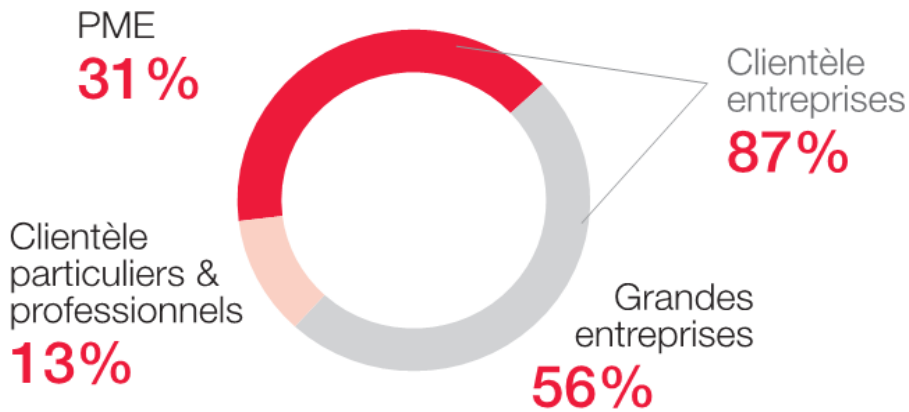
PME  
89%



المصدر: société générale( rapport annuel 2015)

نلاحظ من خلال الشكل 2-4 أن عدد المؤسسات بلغ سنة 2015 أزيد من 5000 مؤسسة لدى البنك من إجمالي عملائه يمثلون حوالي 87% من المعاملات المالية لدى البنك وهذا يدل على أهمية قطاع المؤسسات وأهميته الإستراتيجية لدى البنك، وخاصة المؤسسات الصغيرة التي تمثل 89% من حصة المؤسسات التي تتعامل مع البنك.

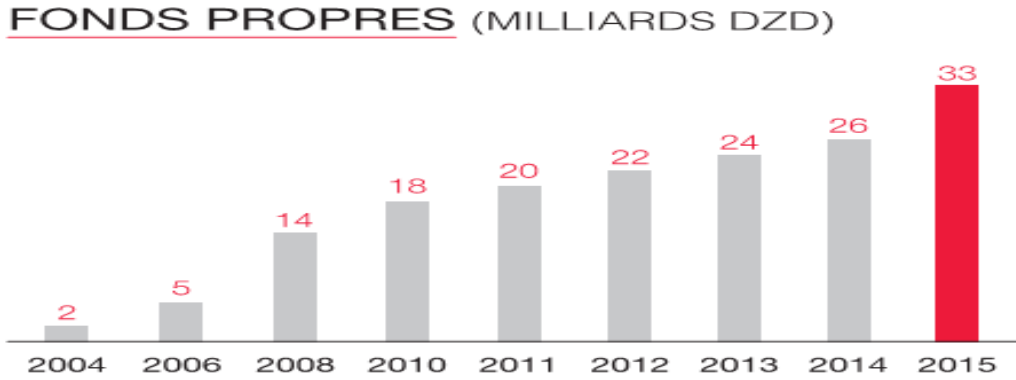
## الشكل 3-4 حصة العملاء من المعاملات المالية للبنك



المصدر: société générale( rapport annuel 2015)

2. مؤشرات خاصة بالبنك: و فيما يلي بعض المؤشرات الخاصة بنشاط البنك فيما يخص تطور رأس مال والنتائج البنكي الصافي و حجم الودائع المحققة والقروض الممنوحة من طرف البنك.

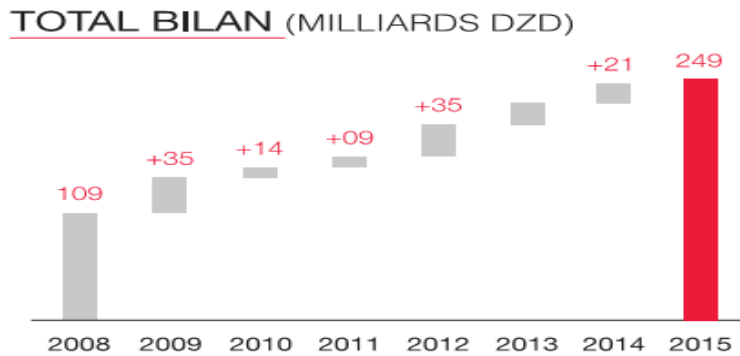
## الشكل 4-4 تطور رأس مال البنك للفترة (2004-2015)



المصدر: (rapport annuel 2015) société générale

نلاحظ من خلال الشكل 4-4 تطورا ملحوظا في رأس مال البنك من 2004 الى 2015 حيث انه في ظرف حوالي 10 سنوات ارتفع من 2مليار دينار إلى أزيد من 33ملياردينار وهذا يفسر باتساع نشاط البنك وزيادة استثماراته والتي بدورها انعكست على النتيجة المحققة من طرف البنك خلال هذه الفترة وهو ما نلاحظه في الشكل الموالي.

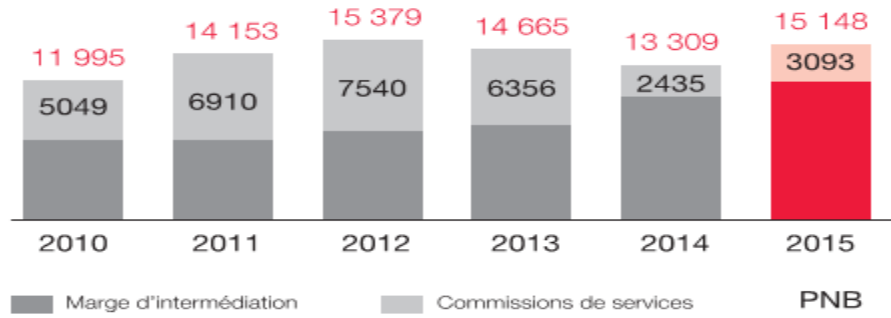
## الشكل 5-4 تطور ميزانية البنك (2008-2015)



المصدر: (rapport annuel 2015) société générale

نلاحظ من خلال الشكل 4-5 زيادة سنوية في ميزانية البنك خلال الفترة 2008-2015 وهذه الزيادة بدورها انعكست على الناتج البنكي الصافي وهذا ما نلاحظه في الشكل الموالي.

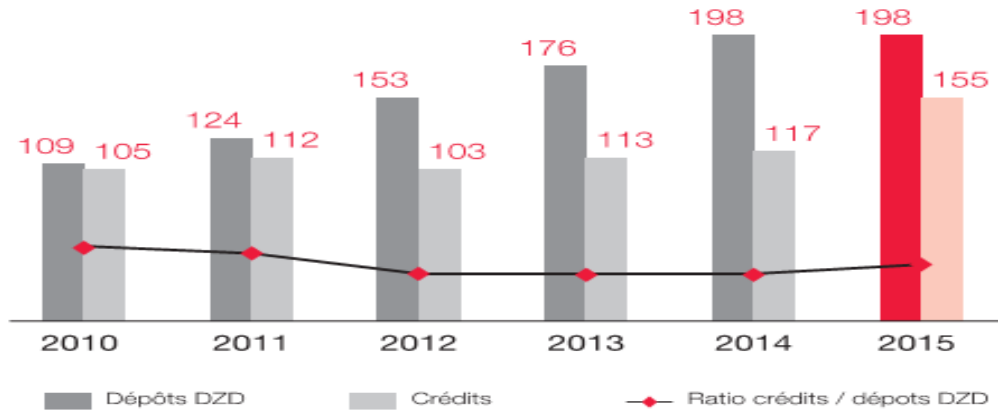
الشكل 4-6 تطور الناتج البنكي الصافي للفترة (2010-2015)



المصدر: (rapport annuel 2015) société générale

نلاحظ من خلال الشكل 6-5 نموا ملحوظا في الناتج البنكي خلال الفترة 2010-2015 وهذا النمو يرجع بشكل أساسي إلى الزيادة المحققة في هامش عمليات الوساطة المالية في البنك فبالرغم من تحقيق تراجع محسوس في العمولات على الخدمات انعكست بدورها على الناتج الكلي إلا أن هذا التراجع سرعان ما تداركه البنك في سنة 2015.

## الشكل 4-7 تطور الوداع و القروض للفترة 2010-2015



نلاحظ من خلال الشكل تطورا ملحوظا فيما يخص ودائع البنك المحفظة و قروضه الممنوحة خلال الفترة 2010-2015، حيث سمح هذا التطور للبنك في تحقيق هامش فرق ايجابي مما يعكس نجاح البنك في استقطاب العملاء، وزيادة نشاطه.

## II. BNP Paribas الجزائر:

بعد النجاح الذي حققته سوسيتي جينرال فتحت الباب للعديد من البنوك الأجنبية خاصة الفرنسية منها للاستثمار بالجزائر منها BNP Paribas banque التي تعتبر ثاني بنك فرنسي يقيم بالجزائر، حيث بدأ نشاطه منذ سنة 2002، وهو عبارة عن شركة مساهمة يقدر رأسماله ب 10,000,000,000 دينار جزائري تعود ملكيتها 100% لمجموعة BNP Paribas.

## 1. عدد الفروع: منذ تأسيس BNP Paribas الجزائر سنة 2002 والى غاية 2006

كانت تملك 10 وكالات موزعة على مستوى الوطن وقد شهدت توسعا كبيرا خاصة بعد المنافسة الشديدة بينها وبين سوسيتي جينرال وهي تضم اليوم أكثر من 70 وكالة موزعة على المستوى الوطني منها 13 مركز أعمال متخصص في المؤسسات. و للإشارة فقط فان مجموعة BNP Paribas تحتل المرتبة الأولى



أوروبا والسادسة عالميا، هذا ما يعكس الصورة الجيدة لهذا البنك وصلابة وضعيته المالية.

**2. طبيعة عملائه:** للبنك عملاء من كافة الفئات سواء الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME-PMI والمؤسسات الكبرى ويركز البنك اهتمامه على قطاع المؤسسات من خلال الإبداع والتجديد لتطوير المنتجات البنكية المقدمة، حيث بلغ عدد زبائن البنك بنهاية 2014 حوالي 185000 زبون بزيادة تقدر ب15% مقارنة بسنة 2013<sup>126</sup>.

**3. القروض الممنوحة:** بلغ إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات من طرف البنك حوالي 82,3 مليار دينار سنة 2012 ونلاحظ زيادة في المبلغ المخصص مقارنة بـ2011 حيث قدر ب78,2 مليار دينار، وقد وزعت هذه القروض حسب إستراتيجية نمو مسطرة من طرف البنك وشملت هذه القروض القرض الأيجاري وقروض التجهيز، إضافة إلى الاعتماد المستندي.

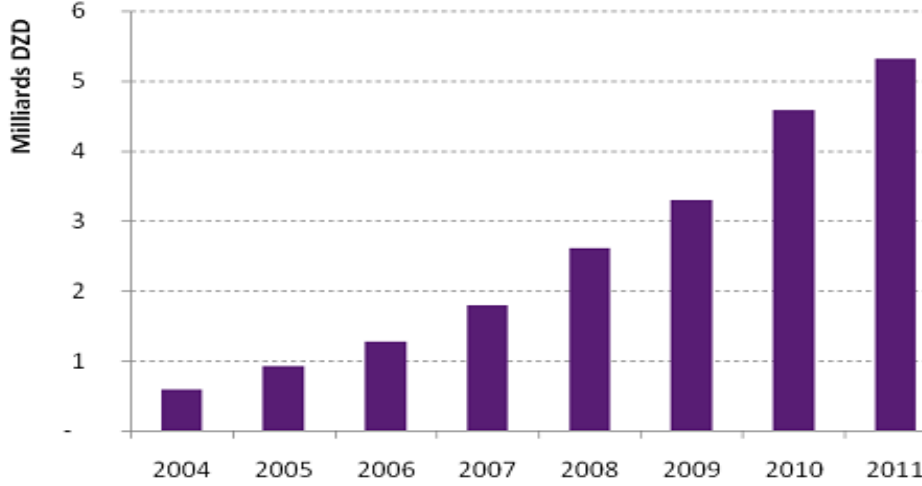
### III. بنك Natixis الجزائر:

منذ بداية البنك لنشاطه سنة 1999 وهو يعمل ضمن إستراتيجية لاستقطاب عملائه من المؤسسات والمهنيين و الخواص وهذا ما يفسر من خلال عملية توسع البنك على مستوى الوطن من خلال فتح 20 وكالة بنكية سنة 2011 ثم تدعيمها ب9 وكالات جديدة مع سنة 2012، ويركز البنك على فئة العملاء من المؤسسات من خلال عملية المرافقة، والتنويع في المنتجات البنكية الموجهة لهم، إضافة إلى دعم عمليات التجارة الخارجية من خلال تقديم خدمات نوعية وفي مدة تنافسية. وفيما يلي بعض الأرقام الإحصائيات المقدمة من طرف البنك:

<sup>126</sup> Rapport annuel 2014, BNP PARIBAS el Djazaïer.

## 1. الناتج البنكي الصافي:

الشكل 4-8 تطور الناتج البنكي الصافي للفترة (2011-2004)

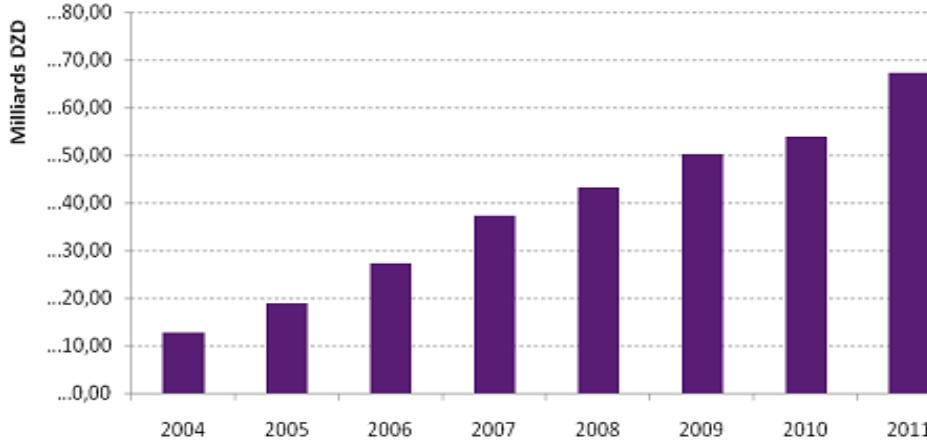
**PRODUIT NET BANCAIRE****5,311** Milliards de DZD

المصدر: rapport annuel 2011 (Natixis banque Algérie)

نلاحظ من خلال الشكل 4-8 أن الناتج البنكي الصافي المحقق من طرف البنك تجاوز 5,3 مليار دينار، بزيادة تقدر بـ 16% مقارنة بسنة 2010 .

## 2. تطور الميزانية العامة للبنك:

## الشكل 4-9 تطور ميزانية البنك للفترة (2004-2011)

**TOTAL BILAN**

**67,237** Milliards de DZD

المصدر: rapport annuel 2011 (Natixis banque Algérie)

نلاحظ من خلال الشكل 4-9 زيادة في ميزانية البنك من سنة 2010 إلى سنة 2011 تقدر بـ 25% حيث بلغت 67,237 مليار دينار. علما أن رأس مال البنك بلغ 14,8 مليار دينار.

## المطلب الثاني: التعريف بالعينة المدروسة

العينة المدروسة هي عبارة عن 110 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 79 مؤسسة تمويل من طرف البنوك الفرنسية "BNP Paribas, Société générale, NATIXIS" تخص كل من ولايتي تلمسان وعين تيموشنت حيث قمنا بطرح استمارة مكونة من 21 سؤال موزعة حسب التالي :

1. التعريف بالمؤسسة: من خلال تحديد طبيعة الملكية، الشكل القانوني، مجال النشاط، عدد العمال، العمر، الموقع الجغرافي ورقم الأعمال المحقق للسنة الأخيرة.
2. التعريف بصاحب المؤسسة: من خلال معرفة سنه جنسه و مستواه التكويني.
3. تمويل المؤسسة: طبيعة البنك، نوع القرض ومدته، مستوى الرضا عن خدمات البنك و العراقيل التي تواجه المؤسسة للحصول على القرض.

#### أولاً: التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

##### 1. توزيع مفردات العينة حسب الملكية:

الجدول 3-4 توزيع مفردات العينة حسب الملكية

ملكية المؤسسة	التكرار	النسبة
عمومية	8	7,3%
خاصة	98	89,1%
أخرى	4	3,6%
المجموع	110	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الاستبيان

##### 2. توزيع مفردات العينة حسب الشكل القانوني:

الجدول 4-4 توزيع مفردات العينة حسب الشكل القانوني

الشكل القانوني	التكرار	النسبة
مؤسسة الشخص الوحيد	17	15,5%
SARL	66	60,0%
EURL	12	10,9%
SPA	04	3,6%
أخرى	11	10%
المجموع	110	100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الاستبيان

3. توزيع مفردات العينة حسب قطاع النشاط:

الجدول 4-5 توزيع مفردات العينة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	التكرار	النسبة
الصناعة	14	12,7%
البناء والأشغال العمومية	18	16,4%
التجارة	66	60,0%
الخدمات	12	10,9%
<b>المجموع</b>	<b>110</b>	<b>100%</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان

4. توزيع مفردات العينة حسب التوطين البنكي للعمليات المالية:

الجدول 4-6 توزيع مفردات العينة حسب التوطين البنكي للعمليات المالية

نوع البنك	التكرار	النسبة
بنك وطني	25	22,7%
بنك أجنبي	79	71,8%
بنك وطني وبنك أجنبي	06	5,5%
<b>المجموع</b>	<b>110</b>	<b>100%</b>

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان

ثانيا: الجداول التقاطعية:

1. العلاقة بين ملكية المؤسسة والبنك الممول لنشاطها:

جدول 4-7 ملكية المؤسسة\* البنك الممول لنشاط المؤسسة

المجموع	طبيعة البنك			ملكية المؤسسة
	بنك عمومي و بنك خاص	بنك أجنبي	بنك عمومي	
8	0	8	0	مؤسسة عمومية
98	6	69	23	مؤسسة خاصة
4	0	2	2	مؤسسة مختلطة
110	6	79	6	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الاستبيان

من خلال الجدول 4-7 نلاحظ انه 8 مؤسسات من أصل 110 مؤسسة هي عبارة عن مؤسسات عمومية ولكن ما يلفت الانتباه هو أن جميع المؤسسات العمومية لهذه العينة مموله من طرف بنوك أجنبية هذا مما يعكس قدرة هذه البنوك على جذب المؤسسات إليها حتى العمومية منها والتي كانت إلى وقت قصير لا تمول إلا من طرف بنوك عمومية، حيث كانت البنوك العمومية تتميز بالتخصص، وبالتالي فإن المؤسسات العمومية يتم توطينها حسب طبيعة نشاطها في البنك الذي يرافقها. وتمكن البنوك الخاصة من تمويل المؤسسات العمومية يعكس مدى اندماج هذه البنوك ضمن النظام البنكي الجزائري.

## 2. العلاقة بين قبول القرض وعمر المؤسسة:

### الجدول 4-8 العلاقة بين قبول البنك تمويل المؤسسة وعمر المؤسسة

المجموع	عمر المؤسسة				هل قبل البنك تمويل مؤسساتكم؟
	أقل من 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	أقل من 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	
08	6	2	12%	3%	لا
102	45	57	88%	97%	نعم
110	51	59	100%	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن نسبة قبول القرض تزداد كلما زاد عمر المؤسسة، حيث بلغت نسبة 97% بالنسبة للمؤسسات التي يزيد عمرها عن 10 سنوات، مقارنة بنسبة 88% بالنسبة للمؤسسات الأقل من 10 سنوات. وهذا يفسر بان البنك يفضل تمويل المؤسسات التي يملك معلومات كافية عنها فيما يخص مردوديتها الاقتصادية و المالية للسنوات الأولى، حيث يرى البنك أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، يتميز بدرجة عالية من الخطورة ولاسيما في الفترة الجنينية حيث تزداد احتمالات فشل المشاريع الصغيرة.

وتجدر الإشارة أن صندوق النقد الدولي سنة 2013<sup>127</sup>، قد أشار في تقرير له أن الأنظمة المصرفية، في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضع شروط ومبادئ تعرض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمشاكل المالية، وأكد التقرير أيضا أن تمويل المؤسسات محدود وتستفيد منه المؤسسات الكبرى بدرجة كبيرة .

### المطلب الثالث: مقارنة بين المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية والبنوك الأجنبية:

في هذا الجزء من تحليلنا سوف نقوم بالفصل بين عينة المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية، والمؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية ونحاول إجراء مقارنة بين العينتين فيما يخص الخصائص الاقتصادية والمالية لكل نوع من المؤسسات وكذلك الميزات والخدمات المالية التي يوفرها كل نوع من هذه البنوك للمؤسسات التي يمولها. حيث كان مجموع عينة المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية 79 مؤسسة، ومجموع المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية 25 مؤسسة، فيما استثنينا 6 مؤسسات ممولة من بنكين في نفس الوقت وهذا لتجنب الالتباس في الإجابات.

#### 1. قطاع الإنتاج:

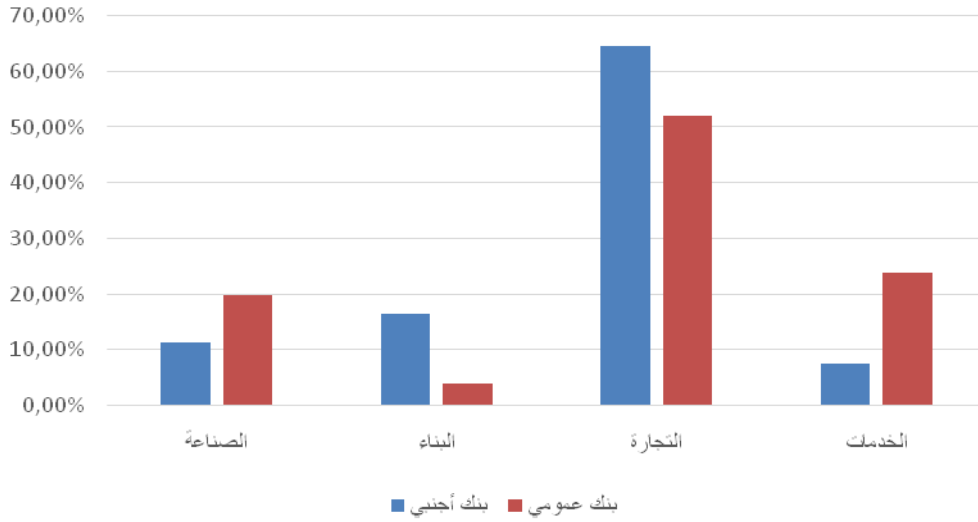
الجدول 4-9 مقارنة بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية فيما يخص تمويل القطاعات الإنتاجية

قطاع الإنتاج	بنك أجنبي		بنك عمومي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الصناعة	09	11,4%	05	20%
البناء	13	16,5%	01	4%
التجارة	51	64,6%	13	52%
الخدمات	06	7,6%	06	24%
المجموع	79	100%	25	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

<sup>127</sup> Mr. Zeidane (head and others), Algeria report article 4, consultation, international monetary fund; publication services, 700 19<sup>th</sup> street, NW. washington D.C 1432, 2013 Internet: <http://www.imf.org>

الشكل 4-10 مقارنة بين البنوك العمومية و البنوك الأجنبية فيما يخص تمويل القطاعات الإنتاجية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن اغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء الممولة من طرف البنوك الأجنبية أو العمومية تنتمي لقطاع التجارة، حيث بلغت نسبة هذه المؤسسات 52% في البنوك العمومية مقارنة بنسبة 64,6% بالنسبة للبنوك الأجنبية هذه الأخيرة التي تعتبر رائدة في مجال تمويل التجارة الخارجية (إن لم نقل متخصصة) ونذكر على وجه الخصوص الاعتماد المستندي والقرض الايجاري. ويمكن أن نلاحظ من خلال النتائج نقص في تمويل القطاع الصناعي في كلا البنكين ويفسر ذلك بعدم توجيه سياسات البنوك لتمويل هذا القطاع من خلال تخصيص وتطوير منتجات بنكية لتمويل القطاعات الإنتاجية و الصناعية.

## 2. عمر المؤسسة:

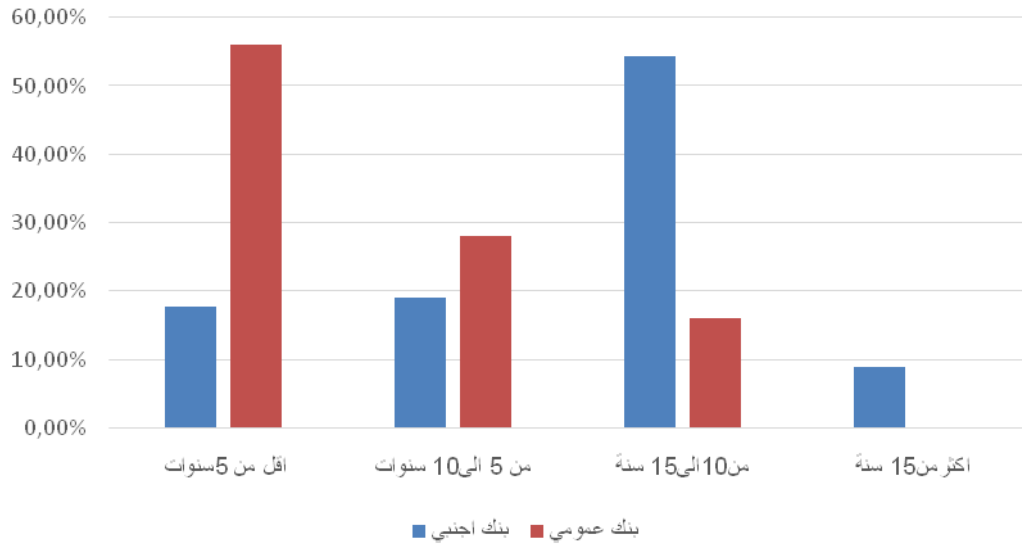
الجدول 4-10 مقارنة بين عمر المؤسسة التابعة للبنوك العمومية والأجنبية.

عمر المؤسسة	بنك أجنبي		بنك عمومي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	14	17,7%	14	56%
من 5 إلى 10 سنوات	15	19%	7	28%
من 10 إلى 15 سنة	43	54,4%	4	16%
أكثر من 15 سنة	7	8,9%	0	0%
<b>المجموع</b>	<b>79</b>	<b>100%</b>	<b>25</b>	<b>100%</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان



الشكل 4-11 مقارنة بين عمر المؤسسة التابعة للبنوك العمومية و البنوك الاجنبية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن 56% من المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية لا يتعدى عمرها 5 سنوات، بينما بلغت النسبة لدى البنوك الأجنبية 17,7%، وسبق و اشرنا إلى أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مراحلها الأولى يتسم بنسبة المخاطرة العالية، هذا ما يفسر تخوف البنوك الأجنبية منها ورفض تمويلها على عكس البنوك العمومية، هذا مما يعكس مرافقة البنوك العمومية للمؤسسات المبتدئة عكس البنوك الأجنبية التي لا تزال متأخرة فيما يخص برامج دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتدئة. ومن جانب آخر نلاحظ أن المؤسسات التي يزيد عمرها عن 10 سنوات والتي تملك فرص اكبر للحصول على التمويل تفضل البنوك الأجنبية على البنوك العمومية حيث قدرت نسبتها ب 63,3% مقارنة ب 16% لدى البنوك العمومية وربما هذا راجع لمستوى الخدمات المقدم من طرف البنوك الأجنبية وسرعة تحصيل القروض.

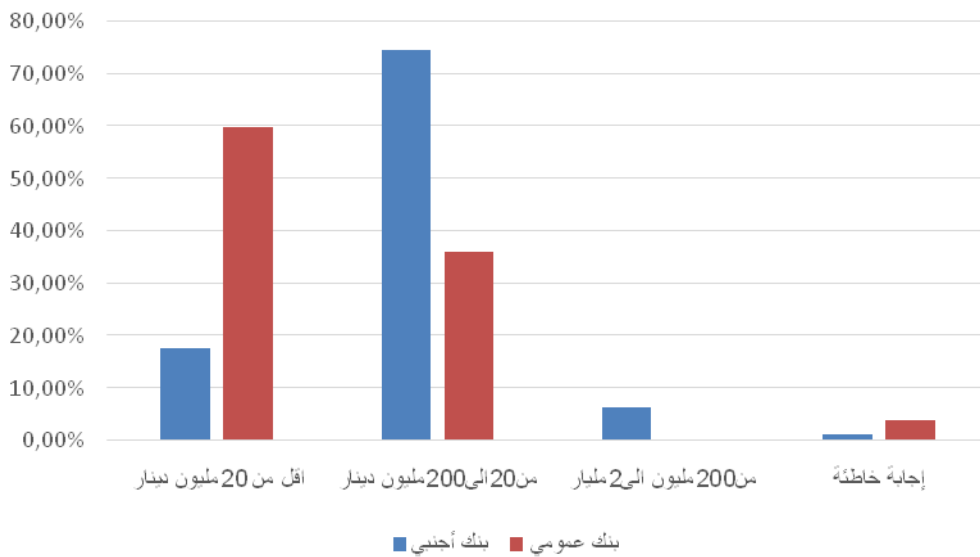
3. رقم الأعمال:

الجدول 4- 11 مقارنة بين رقم أعمال المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية  
والبنوك الأجنبية

رقم الأعمال	بنك أجنبي		بنك عمومي	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 20 مليون دينار	14	17,7%	15	60%
من 20 إلى 200 مليون دينار	59	74,7%	9	36%
من 200 مليون إلى 2 مليار	5	6,3%	00	00%
المجموع	78	98,7%	24	96%
إجابة خاطئة	1	1,3%	1	4%
المجموع	79	100%	25	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الشكل 4- 12 مقارنة بين رقم أعمال المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية و البنوك  
الأجنبية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية تتمتع بوضعية مالية جيدة، حيث بلغت نسبة المؤسسات التي يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار 90%، مقارنة بالمؤسسات التي تمويلها البنوك العمومية والتي لم تتجاوز نسبة 36%، ونلاحظ أيضا أن المؤسسات التابعة لبنوك عمومية 60% منها لم يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار، وهذا يفسر بحرص البنوك الأجنبية على اختيار عملائها من المؤسسات التي تتمتع بملاءة مالية جيدة من أجل ضمان مردوديتها عكس البنوك العمومية التي لا تراعي معياري الخطر و المردودية في منح القروض مما يؤثر على كفاءة النظام المصرفي الجزائري.

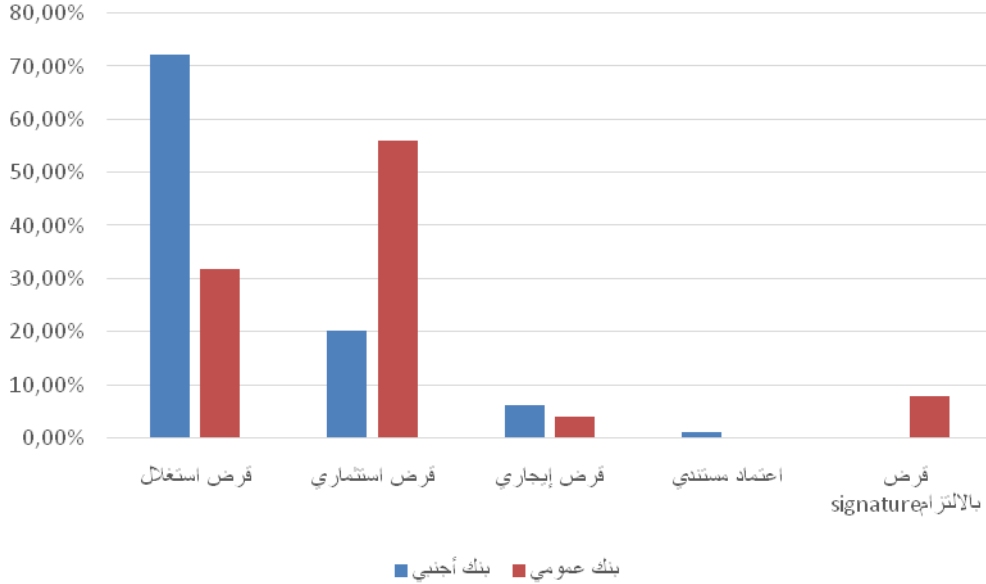
#### 4. نوع القرض الممنوح:

الجدول 4-12 مقارنة بين أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية  
والبنوك العمومية:

بنك عمومي		بنك أجنبي		ما هو نوع القرض الذي حصلت عليه؟
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	
8	32%	61	72,20%	قرض استغلال
14	56%	12	20,20%	قرض استثماري
1	4%	5	6,30%	قرض إيجاري
0	0%	1	1,30%	اعتماد مستندي
2	8%	0	0%	قرض بالالتزام signature
25	100%	79	100%	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الشكل 4-13 مقارنة بين أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية والبنوك العمومية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال نتائج الجدول السابق أن ما يزيد عن 72% من القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية هي عبارة عن قروض استغلال، أي قروض قصيرة الأجل بينما قروض الاستثمار طويلة الأجل لا تتجاوز نسبتها في هذه البنوك 20% من مجموع القروض الممنوحة. فيما نلاحظ أن نسبة القروض الاستثمارية في البنوك العمومية 56%، مقابل 32% لقروض الاستغلال. هذا ما يفسر بسياسة البنوك العمومية في دعم المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل عكس البنوك الأجنبية التي تركز في منتجاتها البنكية على التمويل قصير الأجل، وهو ما لا يخدم مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الباحثة عن تمويل طويل المدى وخاصة في بعض القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة و البناء و الأشغال العمومية.

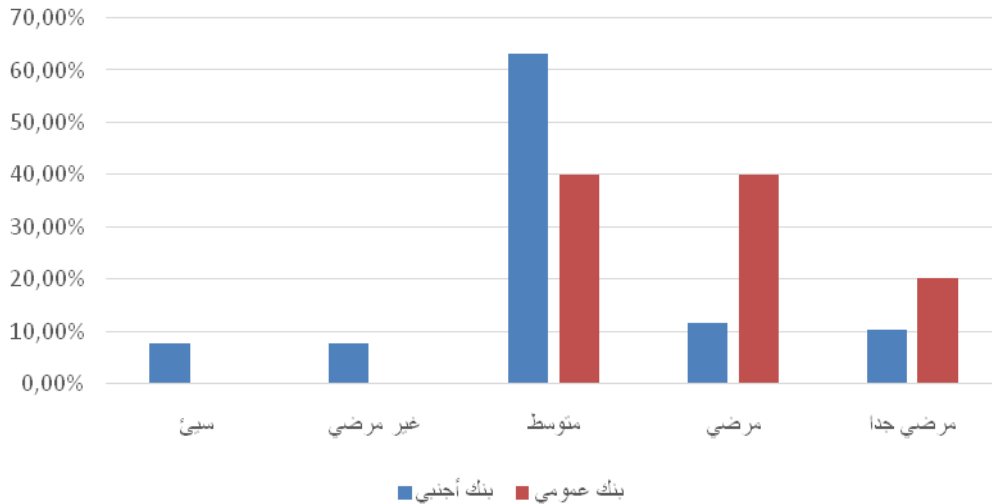
5. مستوى الرضا على المبلغ الممنوح من طرف البنك:

الجدول 4-13 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص المبلغ الممنوح:

بنك عمومي		بنك أجنبي		مستوى الرضا عن المبلغ الممنوح مقارنة بالمبلغ المطلوب
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
00%	00	7,6%	6	سئ
00%	00	7,6%	6	غير مرضي
40%	10	363,%	50	متوسط
40%	10	11,4%	9	مرضي
20%	5	10,1%	8	مرضي جدا
100%	25	100%	79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الشكل 4-14 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص المبلغ الممنوح



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول السابق أن هناك تقارب في مستوى الرضا عن مبلغ القرض الممنوح مقارنة بالمبلغ المطلوب، سواء من طرف البنوك الأجنبية أو البنوك العمومية، غير أننا نلاحظ أن نسبة كبيرة من عملاء البنوك

العمومية راضون أو راضون جدا عن مبلغ القرض الممنوح أزيد من 60% مقارنة بحوالي 22% فقط في البنوك الأجنبية.

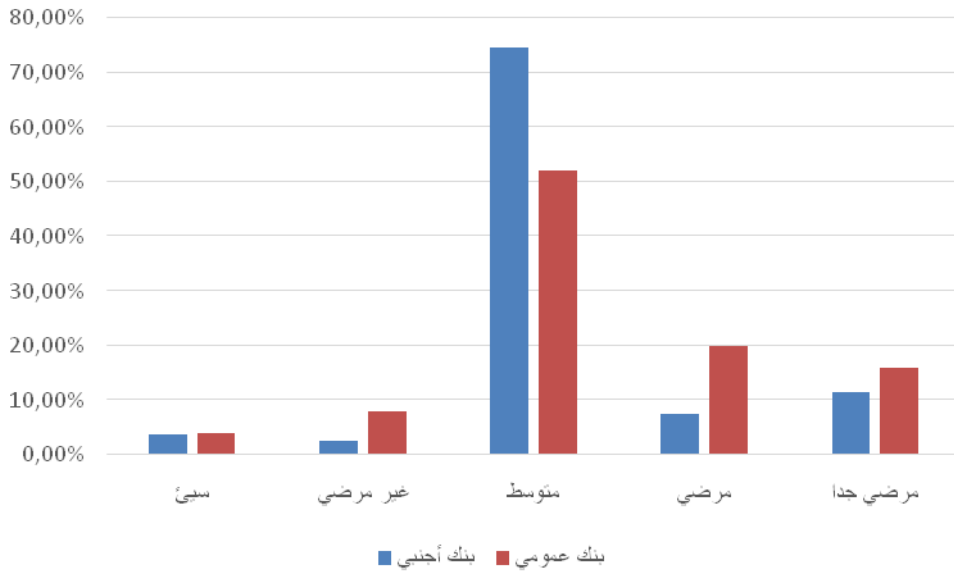
6. مستوى الرضا عن المدة اللازمة لتحصيل القرض:

الجدول 4-14 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص مدة تحصيل القرض

بنك عمومي		بنك أجنبي		مستوى الرضا عن المدة اللازمة لتحصيل القرض
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
04%	1	3,8%	3	سليئ
08%	2	2,5%	2	غير مرضي
52%	13	74,7%	59	متوسط
20%	5	7,6%	6	مرضي
16%	4	11,4%	9	مرضي جدا
100%	25	100%	79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الشكل 4-15 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية و البنوك العمومية فيما يخص مدة تحصيل القرض



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مستوى الرضا عن المدة اللازمة لتحصيل القرض متقارب بين عملاء البنوك العمومية و البنوك الأجنبية، غير انه في دراسة سابقة توصل فيها الباحث إلا أن "معالجة ملفات طلب القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة تظهر فرقا كبيرا في الكفاءة لصالح البنوك الخاصة التي لا تقضي إلا 70 يوما كمتوسط للرد على طلبات القروض، في حين أن البنوك العمومية تستغرق 137 يوما أي حوالي الضعف".<sup>128</sup>

#### 7. مستوى الرضا على نوعية الاتصال مع البنك:

الجدول 4-15 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص مستوى الاتصال

بنك عمومي		بنك أجنبي		مستوى الرضا على نوعية الاتصال مع البنك
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
08%	02	%00	00	سيئ
04%	01	%2,5	02	غير مرضي
52%	13	%69,6	55	متوسط
32%	08	16,5%	13	مرضي
04%	01	11,4%	09	مرضي جدا
%100	25	%100	79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

<sup>128</sup> عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015.

الشكل 4-16 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص مستوى الاتصال



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ فيما يخص درجة الرضا عن الاتصال مع البنك أن 11,4% من عملاء البنوك الأجنبية راضون جدا مقابل 4% فقط من عملاء البنوك العمومية مما يعكس مستوى الخدمات الجيد المقدم من طرف البنوك الأجنبية وسمعتها الجيدة.

8. مستوى الرضا على حجم الوثائق المطلوبة في ملف القرض:

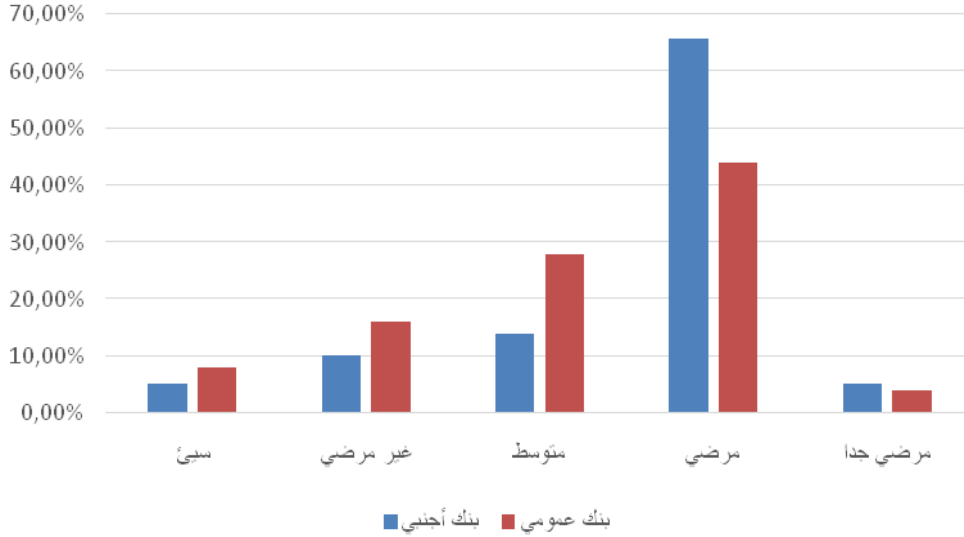
الجدول 4-16 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص حجم الوثائق المطلوبة

بنك عمومي		بنك أجنبي		مستوى الرضا على حجم الوثائق المطلوب
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
08%	02	5,1%	04	سيئ
16%	04	10,1%	08	غير مرضي
28%	07	13,9%	11	متوسط
44%	11	65,8%	52	مرضي
04%	01	5,1%	04	مرضي جدا
100%	25	100%	79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان



الشكل 4-17 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص حجم الوثائق المطلوبة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها تقاربا في مستوى رضا العملاء فيما يخص حجم الوثائق المطلوب سواء تعلق الأمر ببنك أجنبي أو بنك عمومي، غير أننا نلاحظ أنه أزيد من 70% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 48% في البنوك العمومية. وهذا يعكس مستوى البيروقراطية في البنوك العمومية والتي طالما اشتكى منها عملاء هذه البنوك. وفي دراسة سابقة توصل الباحث أن العملاء يمضون في المتوسط 33 يوما لتجميع ملف قرض الاستغلال في البنوك العمومية و قد يتجاوزونها في حالة بعض البنوك، ويمضون حوالي 28 يوم في البنوك الأجنبية<sup>129</sup>، وقد يرجع طول مدة تجميع وثائق القرض إلى ضعف الاتصال بين العملاء و البنك هذا الأخير الذي يتمثل دوره في إعلام زبائنها بشكل جيد عن الكيفية المثلى لجمع الوثائق اللازمة و في مدة معقولة.

<sup>129</sup> عقبة نصيرة، مرجع سابق.

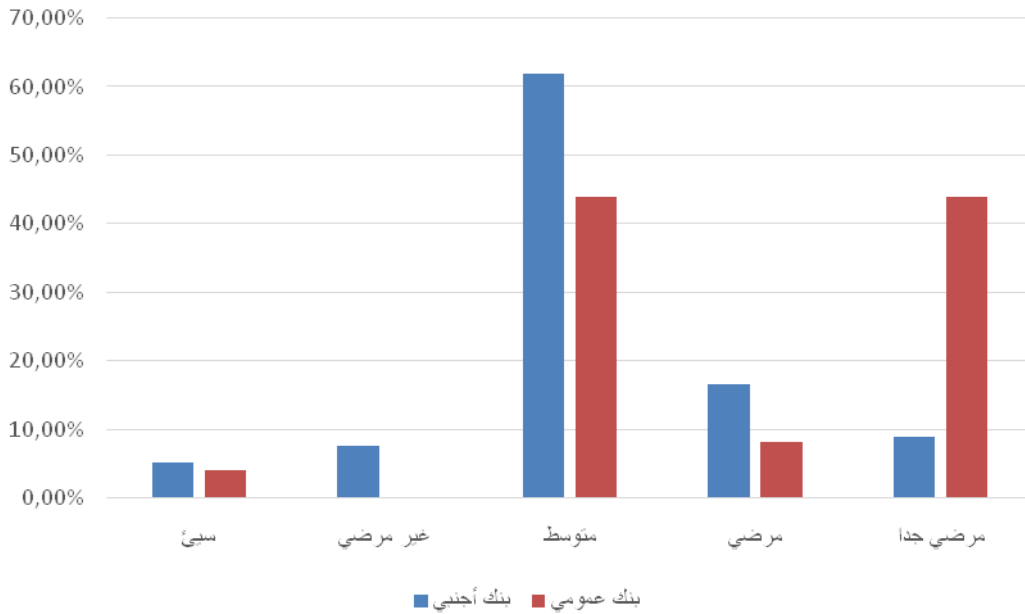
9. مستوى الرضا على معدلات الفائدة المطلوبة:

الجدول 5-17 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص معدلات الفائدة

بنك عمومي		بنك أجنبي		مستوى الرضا على معدلات الفائدة المطلوبة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
04%	01	5,1%	04	سيئ
00%	00	7,6%	06	غير مرضي
44%	11	62%	49	متوسط
08%	02	16,5%	13	مرضي
44%	11	8,9%	07	مرضي جدا
100%	25	100%	79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الشكل 4-18 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص معدلات الفائدة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

فيما يخص درجة الرضا عن معدلات الفائدة فإننا نلاحظ أن 8,9% فقط من عملاء البنوك الأجنبية راضون جدا، في المقابل نجد أن 44% من عملاء البنوك العمومية راضون جدا عن معدلات الفائدة في بنكهم وهذه النسبة قد تعكس الرأي الشخصي

لأصحاب المؤسسات، لأننا نعلم أن معدلات الفائدة ثابتة في النظام البنكي الجزائري ومحددة مسبقا من طرف البنك المركزي. إلا إذا كانت هذه البنوك الأجنبية تطلب عمولات إضافية ترفع من تكلفة القرض.

### 10. مستوى الرضا على الضمانات المطلوبة:

الجدول 4-18 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما

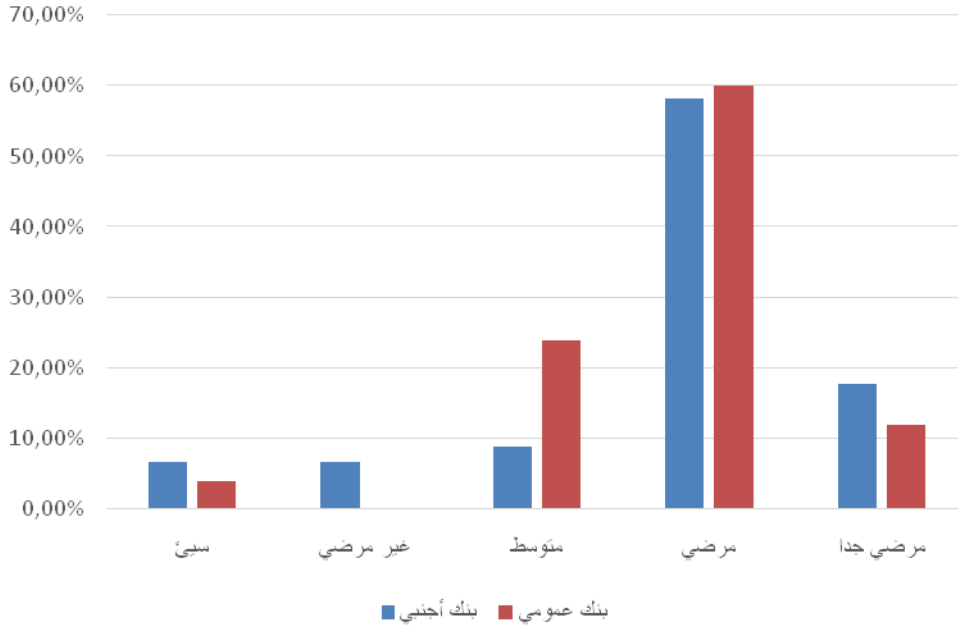
يخص الضمانات المطلوبة

بنك عمومي		بنك أجنبي		مستوى الرضا على الضمانات المطلوبة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
04%	01	6,7%	06	سيئ
00%	00	6,7%	06	غير مرضي
24%	06	8,9%	07	متوسط
60%	15	58,2%	46	مرضي
12%	03	17,7%	14	مرضي جدا
100%	25	100%	79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

فيما يخص درجة الرضا على حجم الضمانات المطلوبة نجد أن 17,7% من المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية راضون جدا في حين بلغت 12% فقط من طرف عملاء البنوك العمومية ويلاحظ أن درجة الرضا عن الضمانات ضعيفة وخاصة إذ علمنا أن بعض البنوك ولا اعتبارات متعلقة بضعف الوضعية المالية للمؤسسات تتحفظ في تقديم القروض لها حيث تطلب منها الضمانات العينية أو الشخصية أو العقارية حسب الحالة القانونية أو المالية للمشروع وحسب آراء بعض الأخصائيين في الميدان فان هذه الضمانات بمختلف أنواعها إلى حد كبير لا تكون في متناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن البنوك المانحة للقروض في الجزائر عادة ما تشترط ضمانات على القروض تتجاوز 150% من مبلغ القرض وهذا ما يؤدي إلى زيادة محدودية التمويل بالقروض المصرفية ويشكل عائقا أمام أي مبادرة إنشاء أو توسيع لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل 4-19 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص الضمانات المطلوبة



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

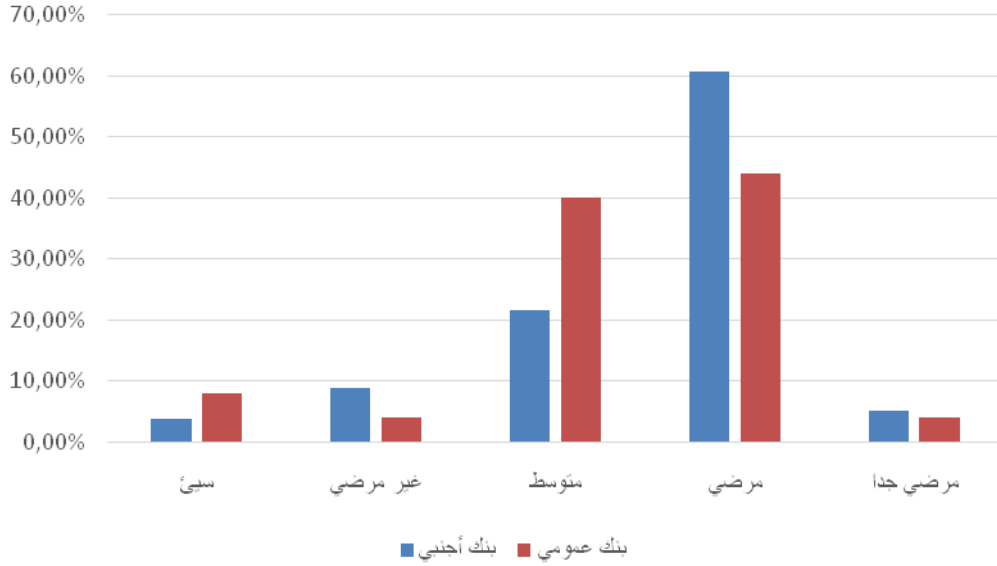
### 11. مستوى الرضا على التفاوض مع البنك:

الجدول 4-19 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص التفاوض مع البنك

بنك عمومي		بنك أجنبي		مستوى الرضا على التفاوض مع البنك
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
08%	02	3,8%	03	سيئ
04%	01	8,9%	07	غير مرضي
40%	10	21,5%	17	متوسط
44%	11	60,8%	48	مرضي
04%	01	5,1%	04	مرضي جدا
100%	25	100%	79	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

الشكل 4-20 مقارنة بين رضا عملاء البنوك الأجنبية والبنوك العمومية فيما يخص التفاوض مع البنك



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن أزيد من 65% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا عن مستوى التفاوض حول بنود العقد مع بنكهم (شروط السداد، تكاليف الخدمات...) مقابل 49% من عملاء البنوك العمومية، هذا ما يعكس مستوى الخدمات التي توفره البنوك الأجنبية لعملائها والقدرة على التفاوض مع هذه البنوك مقارنة بالبنوك العمومية و التي لا تزال تسجل تأخرا في مستوى خدماتها التفاوضية والتي طالما كانت محل تذمر من طرف زبائنها.

## المبحث الثالث: التفسير المالي لنتائج الدراسة

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للبحث و التي تتمحور حول مدى فعالية التمويل البنكي المقدم من طرف البنوك الأجنبية، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، و مقارنته بالتمويل العمومي. وعندما نتكلم عن فعالية التمويل بالنسبة للمؤسسة فإننا نراعي مدى تحقيق هذا التمويل لأهداف و متطلبات المؤسسة المالية. وأي مؤسسة مهما كان حجمها فإنها تهدف للحصول على الموارد المالية المناسبة في الوقت المناسب و بأقل التكاليف، مع التركيز على جودة الخدمات المقدمة. و لهذا فقد ركزنا في دراستنا على المتغيرات التالية: (الضمانات المطلوبة، طبيعة القروض الممنوحة، مدة التحصيل، معدلات الفائدة، حجم الوثائق المطلوب في الملف، نوعية الاتصال مع البنك و إمكانية التفاوض على بنود العقد).

## 1. الضمانات المطلوبة

تتضاءل فرص حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التمويل بسبب افتقارها إلى الضمانات المطلوبة، وخاصة في مراحلها الأولى. وتشير الدراسات في الدول النامية إلى أن أكثر من 80% من قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي عبارة عن قروض مضمونة.<sup>130</sup> ففي الجزائر مثلا عادة ما تشترط ضمانات على القروض تتجاوز نسبة 150% من مبلغ القرض. وفي اغلب الأحيان تشترط البنوك ضمانات عينية(عقارات) وهذا مما يزيد من محدودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، وفي حال قبول البنك تقديم قرض غير مضمون فان هذا يكون لمدة قصيرة في اغلب الحالات. وفي هذه الدراسة لاحظنا تقاربا في مستويات الرضا عن الضمانات المطلوبة من طرف عملاء البنوك الأجنبية والعمومية وكان ضعيفا نوعا ما، مما يؤكد أن سياسة البنوك الأجنبية لا تختلف عن سياسة البنوك العمومية في تسيير خطر القروض، من خلال الاعتماد بدرجة كبيرة على الضمانات

<sup>130</sup> دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول على التمويل ص26 سنة2009

العينية بدل استخدام طرق حديثة لتسيير الخطر. ولم تصل بعد لتحقيق ميزة تنافسية في هذا المجال.

## 2. طبيعة القروض الممنوحة

إن الضمانات المطلوبة قد تكون سببا في تحديد طبيعة القرض المطلوب، فمثلا قروض الاستثمار طويلة الأجل تتطلب ضمانات اكبر من قروض الاستغلال نظرا لارتفاع مخاطر هذه القروض. غير أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لطالما عانت من عدم حصولها على قروض استثمارية وخاصة في مراحل نشاطها الأولى، ومن خلال نتائج هذه الدراسة وجدنا أن ما يزيد عن 72% من القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية هي عبارة عن قروض استغلال، أي قروض قصيرة الأجل بينما قروض الاستثمار طويلة الأجل لا تتجاوز نسبتها في هذه البنوك 20% من مجموع القروض الممنوحة. فيما نلاحظ أن نسبة القروض الاستثمارية في البنوك العمومية 56%، مقابل 32% لقروض الاستغلال. وبالتالي فإن البنوك الأجنبية لا تعتبر وجهة مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطامحة في الحصول على تمويل استثماراتها طويلة الأجل وخاصة في بعض القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة و البناء و الأشغال العمومية. ولعل هذا ما يؤكد وجود 64,6% من عملاء البنوك الأجنبية تابعين لقطاع التجارة مقابل 16,5% في قطاع البناء و 11,6% فقط في قطاع الصناعة، وفق نتائج الدراسة طبعا.

## 3. مدة تحصيل القرض

يعتبر عامل الوقت مهما بالنسبة للمستثمرين و أصحاب المؤسسات من اجل استمرار نشاطهم، لهذا فإن أي مؤسسة تسعى في معاملاتها المالية للبحث عن البنك الذي يتميز بسرعة خدماته، إلى جانب جودتها. وحسب نتائج دراستنا وجدنا أن 36% من عملاء البنوك العمومية راضون أو راضون جدا عن مدة تحصيل القرض مقابل 18% فقط في البنوك الأجنبية. وبالتالي حسب دراستنا فإن البنوك العمومية أكثر كفاءة فيما يخص سرعة تحصيل القرض مقارنة بالبنوك الأجنبية. وبالطبع هذا يبقى الرأي

الخاص بالمستجوبين. إلا انه من خلال مقابلتنا الشخصية بأصحاب بعض المؤسسات لاحظنا تأييدهم للبنوك الأجنبية من حيث سرعة الخدمات فمثلا حسب شهادة احدهم أن تحصيل دفتر شيكات في بنك أجنبي يستغرق اقل من ساعة بينما في بعض البنوك العمومية يجب الانتظار بضعة أشهر للحصول عليه. وفي دراسة مشابهة توصل الباحث أن "معالجة ملفات طلب القروض بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة تظهر فرقا كبيرا في الكفاءة لصالح البنوك الخاصة التي لا تقضي إلا 70 يوما كمتوسط للرد على طلبات القروض، في حين أن البنوك العمومية تستغرق 137 يوما أي حوالي الضعف".<sup>131</sup>

#### 4. معدلات الفائدة

كل مؤسسة تسعى للحصول على أفضل أسعار القروض من اجل تعظيم منفعتها،ولهذا سعت سياسة البنك المركزي في بعض الدول النامية إلى فرض حدود قصوى لمعدلات الفائدة،وهي سياسة تهدف إلى زيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحمل تكاليف الاقتراض.كما هو الحال في الجزائر،ولكن في كثير من الأحيان تؤدي بعض السياسات و التدابير المساعدة للمؤسسات أثرا عكسيا لأنها تغلق باب المنافسة بين البنوك، ولا تساهم في تنويع المنتجات البنكية المعروضة. و في دراستنا فيما يخص درجة الرضا عن معدلات الفائدة فإننا نلاحظ أن 8,9% فقط من عملاء البنوك الأجنبية راضون جدا، في المقابل نجد ان 44% من عملاء البنوك العمومية راضون جدا عن معدلات الفائدة في بنكهم ، وكلنا نعلم أن معدلات الفائدة ثابتة في النظام البنكي الجزائري و محددة مسبقا من طرف البنك المركزي. و هذا لان البنوك الأجنبية تطلب عمولات إضافية ترفع من تكلفة القرض.وبالتالي نستنتج أن القروض الممنوحة في البنوك الأجنبية أكثر تكلفة من قروض البنوك العمومية وهذا ما يفسر النتيجة المتوصل إليها و التي تفيد بان المؤسسات الممولة من طرف البنوك

<sup>131</sup> عقبة نصيرة ،فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة بسكرة،2015.



الأجنبية تتمتع بوضعية مالية جيدة، حيث بلغت نسبة المؤسسات التي يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار 90%، مقارنة بالمؤسسات التي تمولها البنوك العمومية والتي لم تتجاوز نسبة 36%.

#### 5. حجم الوثائق المطلوبة في الملف

كثيرا ما يؤدي ثقل الإجراءات البيروقراطية وزيادة حجم الوثائق المطلوبة في تنفير بعض المؤسسات من البنوك، فكثير من البنوك تلزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإعداد بيانات مالية مدققة و مراجعة محاسبيا مما قد يمنعها من تقديم طلب للحصول على القرض. وكما لاحظنا في الجانب النظري فان عدد كبير من المؤسسات تنشط في القطاع غير الرسمي وهذا قد يرجع سببه الأساسي إلى عدم القدرة على تخطي العقبات التنظيمية و البيروقراطية مما يجعلها تفضل البقاء في القطاع غير الرسمي. وفي دراستنا وجدنا انه أزيد من 70% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا من حيث الوثائق المطلوبة في ملف القرض، بينما لا تتجاوز هذه النسبة 48% في البنوك العمومية. وهذا يعكس مستوى البيروقراطية في البنوك العمومية والتي طالما اشتكى منها عملاء هذه البنوك مما يجعل البنوك الأجنبية الوجهة المفضلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

#### 6. الاتصال مع البنك و إمكانية التفاوض على بنود العقد

تعتبر سهولة الاتصال بين العملاء و البنك مطلباً أساسياً وخاصة للعملاء من المؤسسات والتي تسعى العديد من البنوك للوصول إلى تحقيقه، ولهذا في سعي دائم لاستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات وإدارتها بما يخدم حاجات الطرفين من خلال انتقاء المعلومات التي تحتاجها في معرفة العميل و خدمته. وعندما نقول مؤسسة صغيرة و متوسطة فهي كأي كيان صغير تحتاج إلى اهتمام أكبر عند خدمتها أكثر من المؤسسات الكبيرة، فهي ترفض أن تعامل كمجرد رقم في حساب. لهذا فهي تولي أهمية للعلاقات الشخصية مع البنك أو ما يعرف بالتمويل القائم على العلاقات. ويكون ذلك من خلال اخذ رأي البنك في جميع مراحل المشروع بداية من دراسات السوق إلى غاية

التسويق و البيع، إضافة إلى القدرة على التفاوض مع البنك حول جميع بنود العقد. وفي دراستنا وجدنا فيما يخص درجة الرضا عن الاتصال مع البنك أن 11,4% من عملاء البنوك الأجنبية راضون جدا مقابل 4% فقط من عملاء البنوك العمومية. وفيما يخص درجة الرضا على التفاوض نلاحظ أن أزيد من 65% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا عن مستوى التفاوض حول بنود العقد مع بنكهم (شروط السداد، تكاليف الخدمات...) مقابل 49% من عملاء البنوك العمومية مما يعكس مستوى الخدمات الجيد المقدم من طرف البنوك الأجنبية وسمعتها الجيدة في هذا المجال عكس البنوك العمومية و التي لا زالت دون تطلعات زبائنها.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تحليل البيانات التي جمعناها من عملية المسح الميداني للعيينة المستهدفة لدراسة فعالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف بنوك أجنبية. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. وجدنا أن 71,8% من مؤسسات العينة ممولة من طرف بنوك أجنبية، و 22,7% تابعة لبنوك عمومية، و 5,5% تمويلها مختلط بين بنك عمومي و بنك أجنبي.
2. جميع المؤسسات العمومية في هذه العينة و هي 8 من أصل 110 ممولة من طرف بنوك أجنبية. مما يعكس مدى انسجام هذه البنوك ضمن النظام المصرفي الجزائري.
3. اغلب المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية أو الأجنبية تنتمي لقطاع التجارة، حيث بلغت نسبتها 52% في البنوك العمومية، و 64,6% في البنوك الأجنبية. ونسبة القطاع الصناعي لم تتجاوز 20%، مما يعكس النقص الملحوظ في تمويل القطاعات الصناعية و الإنتاجية وعدم توجيه المنتجات البنكية لتمويلها.
4. وجدنا أن 56% من المؤسسات الممولة من طرف البنوك العمومية لا يتعدى عمرها 5 سنوات بينما بلغت النسبة لدى البنوك الأجنبية 17,7% . مما يعكس تخوف البنوك الأجنبية من تمويل المؤسسات المبتدئة التي تتميز بنسبة مخاطر عالية عكس البنوك العمومية التي تنتهج برامج دعم و مرافقة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتدئة.
5. وجدنا أن 90% من المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية يزيد رقم أعمالها عن 20 مليون دينار. مقابل 36% في البنوك العمومية مما يعكس المستوى المالي الجيد لعملاء البنوك الأجنبية نظرا لارتفاع تكاليف التمويل في هذه البنوك.
6. وجدنا أن 72% من القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية عبارة عن قروض استغلال بينما 20% فقط عبارة عن قروض استثمار. بينما بلغت نسبة قروض الاستثمار في البنوك العمومية 56% مقابل 32% لقروض الاستغلال. هذا ما يعكس طبيعة المنتجات البنكية في البنوك الأجنبية والتي هي في الغالب قروض قصيرة الأجل.

7. أزيد من 60% من عملاء البنوك العمومية راضون أو راضون عن المبلغ الممنوح من طرف بنكهم، مقارنة بحوالي 22% فقط في البنوك الأجنبية.
8. وجدنا ان 36% من عملاء البنوك العمومية راضون أو راضون جدا عن مدة تحصيل القرض . مقابل 18% فقط في البنوك الأجنبية.
9. وجدنا ان 11,4% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا على نوعية الاتصال في بنكهم .مقابل 4% في البنوك العمومية.
10. أزيد من 70% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا على حجم الوثائق المطلوبة في ملف القرض.مقابل 48% في البنوك العمومية مما يعكس مستوى البيروقراطية في البنوك العمومية.
11. وجدنا أن 44% من عملاء البنوك العمومية راضون جدا على معدلات الفائدة في بنكهم.مقابل 8,9% فقط في البنوك الأجنبية ،مما يعكس ارتفاع تكاليف الإقراض في البنوك الأجنبية.
12. وجدنا ان 17,7% من عملاء البنوك الأجنبية راضون جدا عن مستوى الضمانات مقابل 12% في البنوك العمومية. وهي نسبة ضئيلة تعكس ثقل الضمانات البنكية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
13. أزيد من 65,9% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا على مستوى التفاوض مع البنك حول بنود العقد. مقابل 48% فقط في البنوك العمومية.مما يعكس طبيعة العلاقة بين عملاء البنوك الأجنبية و بنكهم.

# الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة:

يعتبر النظام البنكي أداة مالية أساسية في بناء النموذج الاقتصادي، ولا يمكن أن نبني أي خطة للتنمية الاقتصادية، دون وضع إستراتيجية ناجحة للنهوض بالنظام البنكي وتطويره بما يتماشى مع متطلبات البيئة الاستثمارية الحديثة.

إن الإصلاحات النقدية التي تبنتها الجزائر مع بداية التسعينات، وصدور قوانين تسمح بفتح باب الاستثمار أمام القطاع الخاص، من خلال السماح لأول مرة للبنوك الخاصة والأجنبية بمزاولة نشاطها وتمويل المؤسسات العمومية و الخاصة وفق المعايير الاقتصادية. بعد فترة طويلة من سيطرة سياسات التخطيط المركزي على القرارات البنكية.

لقد جاء قرار السماح للبنوك الخاصة والأجنبية بمزاولة نشاطها وتمويل المؤسسات مباشرة بحقبة مالية جديدة، تهدف لتعزيز تنافسية القطاع البنكي و النهوض بمناهج التسيير به بما يتماشى مع المعايير الدولية. ومتطلبات المؤسسات و خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه الدراسة حاولنا تقييم تجربة البنوك الخاصة ونخص بالذكر البنوك الأجنبية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال استقصاء رأي شمل 110 مؤسسة صغيرة و متوسطة ممولة من طرف بنوك أجنبية وعمومية، ودراسة مدى فعالية هذه البنوك في تحقيق متطلبات هذا النوع من المؤسسات، ولقد خلصنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

### 1. النتائج الخاصة بالجانب النظري:

1. نقص التنوع في مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، وغياب سوق مالي جعلها منها مؤسسات ضعيفة الرسملة (sous-capitalisées)، البعض منها تؤسس بالحد الأدنى لرأس المال المسموح به قانونا.
2. هناك نقص ملحوظ في هيآت دعم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، وحسب المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة فان 30000 مؤسسة تم اختفاؤها سنة 2011 وهي نسبة تمثل أزيد من 20% من المؤسسات.

3. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر تسير في ظل واقعين متناقضين، فالواقع الأول هو إرادة سياسية تحاول دعم وترقية هذا القطاع الذي تعول عليه كثيرا من خلال سياسات وبرامج منتهجة، و الواقع الثاني هو محيط اقتصادي و إداري متدهور لا يوفر المناخ الاستثماري الذي تحتاجه المؤسسات للنمو و الاستمرار.

4. نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر لا تزيد عن 30% في اغلب الحالات، بينما تمثل نسبة الاقتراض من 70% الى 90% مما يجعلها في حالة إفراط في الديون ويؤثر على مردوديتها.

5. الهشاشة المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، ونقص الضمانات المطلوبة جعل البنوك تتردد في تمويلها.

6. عدم وجود مؤسسات تصنيف ائتماني بالجزائر ومشكل عدم تناظر المعلومات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعب من حصولها على التمويل البنكي.

7. ثقل الإجراءات الإدارية الضريبية، وتفشي البيروقراطية شجع على وجود مؤسسات صغيرة و متوسطة غير رسمية تزاوّل نشاطها بصفة غير نظامية.

### II. نتائج الجزء التطبيقي:

خلصت الدراسة التطبيقية إلى قبول بعض الفروض ورفض أخرى وفيما يلي نتائج اختبار الفرضيات:

1. الفرضية الأولى: تقوم البنوك الأجنبية بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في القطاعات الإنتاجية و الصناعية والتي يتطلب تمويلها قروض استثمارية طويلة الأجل.

لقد أثبتت النتائج عدم صحة الفرضية حيث وجدنا أن 72% من القروض الممنوحة من طرف البنوك الأجنبية عبارة عن قروض استغلال قصيرة الأجل بينما 20% فقط عبارة عن قروض استثمار. وان 64,6% من المؤسسات الممولة من طرف البنوك الأجنبية تنتمي لقطاع التجارة بينما 11,4% فقط تنتمي لقطاع الصناعة، مما يعكس السياسة

الإقراضية للبنوك الأجنبية و التي لا تولي أهمية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاعات الصناعية والتي تحتاج إلى منتجات بنكية طويلة الأجل بل تفضل هذه البنوك منح قروض استغلال ذات معدلات خطر اقل.

**2. الفرضية الثانية:** تقوم البنوك الأجنبية بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتدئة والتي تكون بحاجة إلى الدعم المالي بالإضافة للمرافقة الاستشارية.

لقد أثبتت النتائج **عدم صحة الفرضية** حيث وجدنا أن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الأجنبية و التي يقل عمرها عن 5 سنوات تبلغ 17,7%، بينما بلغت نسبة المؤسسات التي يزيد عمرها عن 10 سنوات حوالي أكثر من 63%. هذا ما يعكس رفض البنوك الأجنبية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتدئة والتي تتميز بمعدلات خطر اكبر، باعتبار أن احتمال فشل المشاريع يكون مرتفع في الفترة الجنينية مقارنة بالمراحل المتقدمة. وهذه النتيجة تعكس أيضا عدم انتهاج البنوك الأجنبية سياسات مرافقة ودعم للمؤسسات المبتدئة والتي تتجاوز نطاق الاقتراض إلى الاحتياجات الاستشارية.

**3. الفرضية الثالثة:** تفضل البنوك الأجنبية تمويل المؤسسات التي تتمتع بوضعية مالية جيدة والتي أثبتت نتائجها المالية ملاءتها المالية.

لقد أثبتت النتائج **صحة الفرضية** حيث وجدنا أن أكثر من 83% من المؤسسات الموطنة لدى بنوك أجنبية يزيد رقم أعمالها عن 20 مليون دينار، بينما بلغ عدد المؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 20 مليون دينار 17% فقط مما يعكس المستوى المالي للمؤسسات الممولة من طرف هذه البنوك .

**4. الفرضية الرابعة:** البنوك الأجنبية تتمتع بجودة خدماتها وسرعتها في الرد على طلبات منح القروض مقارنة بالبنوك العمومية.

لقد أثبتت النتائج **عدم صحة الفرضية** حيث وجدنا ان 36% من عملاء البنوك العمومية راضون أو راضون جدا عن مدة تحصيل القرض . مقابل 18% فقط في البنوك



الأجنبية. الكثير من أصحاب المؤسسات الذين قابلناهم يرون أن البنوك الأجنبية هي الأفضل من حيث سرعة و جودة الخدمات ولكن هذه النتيجة تعبر عن رأي أصحاب العينة المستجوبة.

**5. الفرضية الخامسة:** تتميز البنوك الأجنبية بمستوى بيروقراطية اقل من البنوك العمومية فيما يخص الوثائق المطلوبة في ملف القرض.

لقد أثبتت النتائج صحة هذه الفرضية حيث وجدنا أن أزيد من 70% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا على حجم الوثائق المطلوبة في ملف القرض. مقابل 48% في البنوك العمومية. وهذه النتيجة تعكس تميز البنوك الأجنبية بمستوى بيروقراطية اقل من البنوك العمومية التي لا تزال دون تطلعات زبائنها.

**6. الفرضية السادسة:** حققت البنوك الأجنبية ميزة تنافسية في أساليب تسيير الخطر الحديثة مما قلل من حجم الضمانات المطلوبة من المؤسسات مقارنة بالبنوك العمومية.

لقد أثبتت النتائج عدم صحة الفرضية حيث وجدنا أن 17,7% من عملاء البنوك الأجنبية راضون جدا على مستوى الضمانات المطلوبة مقابل 12% في البنوك العمومية وهما نسبتان متقاربتان مما يؤكد إتباع البنوك الأجنبية سياسة مشابهة للبنوك العمومية في الإقراض و التي تعتمد على الضمانات بالدرجة الأولى.

**7. الفرضية السابعة:** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلقى اهتماما اكبر من طرف البنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك العمومية فيما يخص جودة الاتصال و القدرة على التفاوض حول بنود القرض.

لقد أثبتت النتائج صحة الفرضية حيث وجدنا أن 65,9% من عملاء البنوك الأجنبية راضون أو راضون جدا على مستوى التفاوض مع البنك حول بنود العقد مقابل 48% في البنوك العمومية، مما يعكس طبيعة العلاقة التي تربط بين عملاء البنوك الأجنبية وبنكهم والقائم على فهم رغبات الزبائن و محاولة تلبيتها.

8. **الفرضية الثامنة:** لا يوجد تفاوت في تكاليف القروض بين البنوك العمومية والبنوك الأجنبية.

لقد أثبتت النتائج عدم صحة هذه الفرضية حيث وجدنا أن 44% من عملاء البنوك العمومية راضون جدا على معدلات الفائدة في بنكهم. مقابل 8,9% فقط في البنوك الأجنبية، مما يعكس ارتفاع تكاليف الإقراض في البنوك الأجنبية مقارنة بالبنوك العمومية و هذا يرجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع قيمة العمولات التي تطلبها البنوك الأجنبية لأننا نعلم أن معدلات الفائدة مثبتة من طرف البنك المركزي. من خلال النتائج التي توصلنا إليها وجدنا أن البنوك الأجنبية و نقصد على وجه الخصوص البنوك الفرنسية محل الدراسة

( NATIXIS-BNP Paribas –société générale ) بالرغم من المكانة العالمية التي تحتلها على المستوى الدولي<sup>132</sup>، والنجاح الذي حققته<sup>133</sup> إلا أنها لم تأتي بالإضافة الكبيرة للنظام البنكي الجزائري، وهي لا تزال دون طموحات ومتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإذا استثنينا نقص الإجراءات البيروقراطية في البنوك الأجنبية، وجودة الاتصال و التفاوض بينها وبين عملائها، فان هذه البنوك ما هي إلا صورة طبق الأصل للبنوك العمومية تحت تسميات أجنبية بسبب تسجيل النقائص التالية:

- لا تكاد تختلف هذه البنوك عن البنوك العمومية في طريقة تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية،
- هذه البنوك مكلفة في معاملاتها، مقارنة بالخدمات المقدمة،
- هذه البنوك لا تقدم أي منتجات بنكية خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا تراعي خصوصية هذه المؤسسات واختلاف احتياجاتها وأهدافها التمويلية عن المؤسسات الكبيرة ،هذه الاحتياجات التي تتجاوز نطاق التمويل إلى الاحتياجات الاستشارية،

<sup>132</sup> BNP Paribas تحتل المرتبة 12 عالميا ضمن اقوى 50 بنك في العالم بينما تحتل société générale المرتبة 41 سنة 2012

<http://www.graphseobourse.fr>

<sup>133</sup> BNP Paribas تحتل المرتبة الأولى ضمن تصنيف البنوك في فرنسا، بينما تحتل société générale الرتبة الثالثة سنة 2015

[/http://www.culturebanque.com](http://www.culturebanque.com)

- لاحظنا عدم اهتمام هذه البنوك بمرافقة المؤسسات المبتدئة وإنما تركيزها على عينة من المؤسسات ذات الوضع المالي الجيد،
- معانات المؤسسات مع الضمانات بالنسبة للبنوك الأجنبية لا تختلف عن حالتها مع البنوك العمومية، فلم نلاحظ استخدام البنوك الأجنبية للطرق الحديثة في تسيير الخطر البنكي،
- حرص البنوك الأجنبية على تعظيم منفعة المساهمين وزيادة ربحية البنك بدلا من انتقاء المؤسسات الناجحة و تصنيفها ضمن مجموعات خاصة تطبق عليها شروط إقراض خاصة من حيث معدلات الفائدة، الضمانات، مدة القرض...
- ما يعاب على هذه البنوك أيضا أنها تهتم فقط بقروض تمويل التجارة الخارجية و القروض الاستهلاكية على حساب بعض القطاعات الإنتاجية والصناعية.

### III. الاقتراحات و التوصيات:

إن النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا البحث قادتنا إلى اقتراح جملة من التوصيات وهي:

- تفعيل دور السوق المالي في الجزائر، من خلال تشجيع المؤسسات على الدخول إلى البورصة، وتنويع مصادر التمويل، وتوزيع الخطر بين الاقتراض وإصدار الأسهم.
- تأهيل المحيط الإداري، والمالي بما يتماشى مع أهداف و احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ضرورة الرفع من مستوى أداء البنوك الجزائرية، وتوجيه منتجاتها البنكية بما يتماشى ومتطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها الأداة الأساسية في عملية التنمية المستدامة.
- إعادة النظر في سياسة البنوك في تسيير خطر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتخفيف من حدة الضمانات المطلوبة.
- إنشاء مؤسسات تصنيف ائتماني، يتمثل دورها في جمع المعلومات الخاصة بالمؤسسات والمشاريع، وتصنيفها حسب درجة الخطر المرتبط بها، من أجل التقليل

من مشكل عدم تناظر المعلومات ومساعدة البنوك في اتخاذ قرارات منح القروض دون المبالغة في الضمانات.

- تكثيف عمل هيآت دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتدئة.
- فرض معايير معينة على البنوك الأجنبية عند منح تراخيص الاستثمار، بما يتماشى مع متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التمويلية باعتبارها محور سياسة التنمية.
- قيام البنوك بتجزئة العملاء إلى فئات حسب درجة و فائهم والتزامهم، من اجل تطبيق شروط إقراض خاصة بالعملاء الناجحين و تخفيف تكاليف خدمتهم نظرا لانخفاض المخاطر المرتبطة بهم.
- إعادة النظر في طريقة تسيير القطاع البنكي العمومي، وفق ما يتماشى مع المعايير الحديثة في التمويل وتعزيز تنافسيته مع القطاع الخاص.
- استحداث صيغ التمويل الإسلامي بما يتماشى مع خصوصية البيئة الاقتصادية الجزائرية ومدى تأثير العامل الديني في قرار لجوء المؤسسات للاقتراض من البنك.

# المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام 1422 هـ الموافق 15 ديسمبر 2001 م،
- 2 الحناوي محمد صالح، العبد جلال إبراهيم، الإدارة المالية مدخل القيمة و اتخاذ القرار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 3 الزاهي اسبيرو ، أهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، مداخلة أمام المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر جوان 2002.
- 4 الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، دار الوراق للنشر، عمان، الأردن، 6، 2004.
- 5 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :تقرير من أجل سياسة تطوير المؤسسات في الجزائر، الدورة العامة(العشرون، جوان)، 2002 .
- 6 المرسوم التشريعي 1993/5/10 لتشجيع الاستثمارات .
- 7 دريد كامل آل شبيب" إدارة مالية الشركات المتقدمة"، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
- 8 دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية، القدرة على الحصول على التمويل سنة 2009.
- 9 صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكالية و آفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر ، 2004.
- 10 عبد الغفار حنفي "أساسيات الاستثمار و التمويل"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 11 عقبة نصيرة، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015
- 12 غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 18/19 أبريل 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة .
- 13 غياط شريف \_ التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية \_ الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 ابريل 2006 جامعة حسيبية بن بو علي \_ الشلف \_ الجزائر
- 14 لرقط فريدة وآخرون، (2003)، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل – المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية يومي 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف.
- 15 محمد عبد الحليم عمر :مداخلة بعنوان : " التمويل عن طريق القنوات التمويلية غير الرسمية " ،الدورة التدريبية ( الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية ،كلية العلوم الاقتصادية- جامعة سطيف ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، سطيف، 25 ، 28 ماي، 2003 .
- 16 مناور حداد \_ دور البنوك و المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة ( اضاءات من تجربة الأردن و الجزائر ) الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 ابريل 2006 جامعة حسيبية بن بو علي \_ الشلف \_ الجزائر
- 17 منير إبراهيم هندي؛ الإدارة المالية .مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، الكتاب العربي الحديث، الإسكندرية 2003.
- 18 ميساء حبيب سليمان، ( 2009 )، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.
- 19 هندي منير إبراهيم، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة 5، المكتب العربي الحديث، 2003.

- 20 Abdelatif Benachenhou; Les nouveaux investisseurs, Edition Alpha design, Algérie, mai 2006.
- 21 Alain Daniel thézé; Optimiser ma demande de crédit, Euro Développement Algérien ,Ouvrage collectif, MIP Commission Euro-Algérienne, 2013.
- 22 Améliorer l'accès des PME au Financement au Maroc , Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement , Mai 2010.
- 23 Ang, J.S., 1991; Small Business Uniqueness and the Theory of Financial Management, Journal of Small Business Finance 1.
- 24 ASSALA Khalil, PME en Algérie : de la création à la mondialisation, 8eme congrès International Francophone en Entrepreneuriat et PME, Haute école de Gestion(HEG) Fribourg, Suisse, 2006.
- 25 Azoulay ; hervé, kriegei : de l'entreprise traditionnelle a la Start-up édition d'organisation 2001 .
- 26 Banque mondial. 2014 doing business.
- 27 Barreau. J et Delahaye. J; Gestion financière manuel & application, 9éme édition, DUNOD, Paris 2000.
- 28 Bellalah. M; Finance moderne d'entreprise, éd Economica, Paris 1998.
- 29 Bellegarde, Roland, 2006; La bourse et le financement des PME. Conférence Tunis, mardi 15 novembre 2006
- 30 Bertrand Duchéneaut; Les dirigeants de PME, enquête, chiffres, analyses pour mieux les connaitre, Editions Maxima-Laurent du Mesnil, 1996.
- 31 Boughadou Abdelkrim. 2006. Politiques d'appui à la compétitivité des entreprises algériennes .Ministère de la PME et de l'Artisanat. Avril.
- 32 BOUTALEB K. (2006, Décembre). La problématique de la création d'entreprises face aux contraintes socioéconomiques de l'environnement local en Algérie , communication au Colloque International sur la création d'entreprises et territoires, Tamanrasset.
- 33 Charreaux, G., 1984, Le Dilemme des PME : ouvrir son capital ou s'endetter, Revue Française de Gestion, janvier-février.
- 34 Chreux. G G, Structure de propriété, relation d'agence et performance financière ; Actes des journées IAE Strasbourg. septembre 1989.
- 35 Colot, V et P-A. Michel., 1996, Vers une théorie Financière Adaptée aux PME. Réflexion sur une Science en Genèse, Revue Internationale des PME.
- 36 Conseil déontologique des valeurs mobilières CDVM «Le Financement des PME auMaroc» Mai 2011
- 37 Di Tommasso, Marco R., Lanzoni, Elena et Rubini, Lauretta, «Soutien aux PME dans les pays arabes. Le cas de la Tunisie », Projet coordonné par Stefano Giovanelli.
- 38 Direction de la politique économique générale « Les PME au Maroc éclairage et propositions » document de travail N° :50 mars2000.
- 39 Dispositions techniques et administratives, Appui au développement des PME en Algérie, ministère de la PME et de l'Artisanat, commission européenne.

- 40 E.Fama, M.Miller, The theory of finance , Holt, Rinchart & Winston, New York, 1972
- 41 Elie Cohen ; gestion financière de l'entreprise et développement financier; édition UREF, Paris1991.
- 42 Farida Marzouk « *PME et compétitivité en Algérie*» université de Bouira Algérie2008 .
- 43 Financement des entreprises édition PARIS ,1992. Source : LEFEBURE BLED.F.
- 44 Guide de création de la micro-entreprise –Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes
- 45 H.DeAngglo, R.Masulis, Optimal capital structure under corporate and personnaltaxation , journal of Financial Economics, vol 8, 1980.
- 46 H.Leland, D.Pyle, Informational asymmetric, financial structure, and financial intermediation; Journal of finance, September, n°4, 1977.
- 47 IMEDZORGUI, LE CHOIX DE FINANCEMENT ENTRE LA DETTE ET L'ÉQUITÉ: SURVOL DE LATHÉORIE ET APPLICATION POUR LES FIRMES CANADIENNES DE 1998 À 2003,UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL, avril2009.
- 48 Intervention de M. Terry Mughan (The Centre for International Business Research, Anglia RuskinUniversity) : « Aider les PME exportatrices et faciliter l'accès aux marchés internationaux »,séminaire de « Regards croisés sur l'entreprise »Institut de la Gestion Publique et du Développement Economique. France Mardi 21 mars 2006
- 49 J. Haubrich, Financial intermediation: delegated monitoring and long term relationships, Journal of Banking and Finance, n°13, 1989.
- 50 Journée d'information sur le programme MEDA d'appui PME /PMI organisée par le Ministère de la PME et de l'Artisanat, 5 Décembre 2006
- 51 Karim SI LEKHAL» Le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives» Recherches économiques et managériale – N° 12 -Décembre 2012 Université de Versailles Saint Quentin en Yvelines.
- 52 Landstrom, H., Agency Theory and its Application to Small Firms : Evidence from the Swedish Venture Capital Market , Journal of Small Business Finance, 2(3).
- 53 Le financement des PME et des entrepreneurs OCDE. Synthèse février 2007
- 54 Les petites et moyennes entreprises : force locale, action mondiale les synthèses de L'OCDE juin 2000 édition l'observateur.
- 55 Les petites et moyennes entreprises : force locale, action mondiale les synthèses de L'OCDE juin 2000 édition l'observateur.
- 56 Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, direction générale Trésor janvier2012
- 57 Les PME en Algérie et les politiques de soutien à leur développement, direction générale Trésor janvier2012
- 58 Les PME marocaines face au défi de la mise à niveau, Ambassade de France au Maroc, mission économique de rabat 18 août 2004.
- 59 M.C Jensen, Agency costs of free cash flows, corporate finance and takeovers, American Economic Review, vol 76, 1986.



- 60 M.C.Jensen,W.H.Meckling, Theory of the firm : Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure”, Journal of Financial Economics, 3(2).
- 61 M.Harris, A.Raviv, The theory of and the international role of debt , Journal of Finance, vol 45, n°2, mars,1990.
- 62 Manfred SCHMIEMANN« Les entreprises par classe de taille -tour d'horizon des PME dans l'UE» Eurostat statistiques en bref 31/2008
- 63 Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise, et de la Promotion de L'investissement, bulletin d'information, statistiques n° 17, 1er semestre 2010
- 64 Mme Mounira Bou Ali" Caractéristiques du tissu industriel tunisien en 2011 Cadre institutionnel et Financement des PME." Direction Centrale des Etudes Economiques.
- 65 Modigliani, F., Miller, M., (1958), “The Cost of Capital, Corporation Finance and the Theory of Investment”, the American Economic Review, Vol. 48, No. 3.
- 66 Modigliani.F and Miller. M; Corporate income taxes and the cost of capital: a correction, American Review, vol 53, 1963.
- 67 Mohamed Mehdi DHAOUI, Les PME Tunisiennes et le Marché Alternatif« Cotation de SOPAT »projet dirigé par Philippe CASTELNAU tunisie 2013.
- 68 Mohammed ABDELLAOUI« *Outils de financement et contraintes de développement des PME au Maroc*» université de Fès.
- 69 MPMEA. Ministère de la PME et de l'Artisanat. 2007a. Programme d'Appui aux PME/PMI: des résultats et une expérience à transmettre. Rapport final, Euro Développement PME. Décembre.
- 70 Mr. Zeidane (head and others) ,Algeria report article 4,consultation,international monetary fund; publication services,700 19<sup>th</sup> street,NW.washingtonD.C1432,2013
- 71 Murphy, Emma, C., « Economic and Political Change in Tunisia : from Bourguiba to Ben Ali », 1999
- 72 Myers. S.C; The capital structure puzzle, Journal of Finance, vol 34, 1984.
- 73 Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique, Bureau pour l'Afrique du Nord, XXIIIème réunion du Comité Intergouvernemental d'experts (CIE), Rabat (Maroc), 10-13 mars 2008.
- 74 Norton,E., 1991, Capital Structure and Small Growth Firms, Journal of Small Business Finance, 1(2),.
- 75 Olivier Torres," LES PME", éditions Flammarion, collection DOMINOS, Paris1999.
- 76 Olivier Torres. , 1997, Pour une approche contingente de la spécificité de la PME, Revue Internationale des PME, 10(2).
- 77 Panorama de l'évolution des PME depuis 10ans KPMG France cahier préparatoire 28juin 2012.
- 78 Pierre Vernimmen, finance d'entreprise, 3ème édition, DALLOZ, PARIS1988.
- 79 Rapport de Synthèse, L'analyse de L'impact de La mise à niveau sur les entreprises industrielles Algériennes, Algérie juillet 2006.
- 80 Rapport annuel de la banque société générale Algérie 2015.
- 81 Rapport annuel2014,BNP PARIBAS el Djazaïer.

- 82 Rifki samira et abdessadek sadek, un essai de synthèse des débats théoriques à propos de la structure financière des entreprises, la revue du financier N°131.
- 83 S.Ross, The economic theory of agency : the principal's problem, American Economic Review, vol.63 n°2,1973
- 84 S.Sharpe, Asymmetric information, bank lending and implicit contracts: a stylized model of customer relationships, Journal of Finance, September, 1990.
- 85 Salim OTHMANI\_Président de la TASK FORCE GOAL 08 \_code algérien de gouvernance d'entreprise version finale 04/01/2009.
- 86 Samira RIFKI et Abdessadeq Sadeq ; un essai de synthèse des débats théoriques à propos de la structure financière des entreprises ; La Revue du FINANCIER N° 131, PARIS 1967.
- 87 Schneider, Friedrich (2003), « The Size and Development of the Shadow Economies and Shadow Economy Labor Force of 22 Transition and 21 OECD Countries: What Do We Really Know? », dans Boyan Belev, dir., The Informal Economy in the EU Access Countries: Size, Scope, Trends and Challenges to the Process of EU Enlargement, Center for Study of Democracy, Sofia.
- 88 Source : Améliorer l'accès des PME au Financement au Maroc ; Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement ; Mai 2010.
- 89 Williamson, O.E, 1988, Corporate Finance and Corporate Governance, Journal of Finance, 43(3).
- 90 Y. Leclerc "Les fournisseurs/sous-traitants japonais : quasi-ateliers ou partenaires de leurs donneurs d'ordres ?", RIPM E, Vol 4, n°2.
- 91 Ziane Ydriss; La structure d'endettement des petites et moyennes entreprises Françaises: une étude sur données de panel,

### مواقع إلكترونية

- 92 [www.angem.dz](http://www.angem.dz).
- 93 <http://www.bank-of-algeria.dz> le 4 janvier 2015
- 94 <http://etudiantdz.net> consulté le 20/01/2012.
- 95 <http://www.imf.org>
- 96 [www.transparency.org](http://www.transparency.org).
- 97 [www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/doclyon/ziane.pdf](http://www.univ-orleans.fr/deg/GDRecomofi/Activ/doclyon/ziane.pdf), (page consultée le 15/12/2007).

الملاحق

## Questionnaire:

### A- Identification de l'entreprise

1. Type de propriété
  - Public
  - Privé
  - Autres
  
2. Statut juridique
  - Entreprise individuelle
  - SARL
  - EURL
  - SPA
  - Autres
  
3. Secteur d'activité
  - Industrie
  - Construction
  - Commerce
  - Services
  
4. Nombre de salariés
  - 0 - 9
  - 10 – 49
  - 50 – 249
  - 250 et plus
  
5. Age de l'entreprise
  - < 5 ans
  - 5 à 10 ans inclus
  - 10 à 15 ans inclus
  - 15 ans et plus
  
6. Genre du chef d'entreprise
  - Masculin
  - Féminin
  
7. Wilaya :  .....
  
8. Répartition des entités économiques par strate
  - Urbain
  - Rural
  
9. Répartition des entités économiques selon le mode d'imposition
  - Réel
  - Forfait

- Exonéré
- Autres

10. Chiffre d' Affaires Annuel

- Inférieur à 20 millions de DA
- 20 millions de DA et inférieur à 200 millions de DA
- 200 millions de DA et inférieur à 2 milliards de DA
- Supérieur ou égale à 2 milliards de DA

**B. Financement de l'entreprise**

11. Avez-vous fait appel récemment à un financement bancaire (crédits...)?

- Non
- Oui

12. Dans quel type de banque votre entreprise est-elle domiciliée?

- Banque nationale
- Banque étrangère
- Autres  .....

13. Indiquez la banque chargée de votre financement?

- BNP
- Société Générale
- Natixis
- AGB
- El-Baraka
- Autres  .....

14. Quel type de crédit avez-vous sollicité ?

- Crédit d'exploitation
- Crédit d'investissement
- Crédit bail
- Garantie bancaire (garantie export...)
- Autres  .....

15. La demande de crédit a-t-elle été accordée ?

- Non
- Oui

16. Quelle est la durée du crédit accordé ?

- Court terme (jusqu'à 1 an)
- Moyen terme (jusqu'à 5 ans)
- Long terme (plus de 10 ans)

17. Pour ce crédit, veuillez indiquer votre niveau de satisfaction à l'égard des éléments suivants :

Les éléments	1	2	3	4	5
Le montant accordé par l'institution par rapport au montant demandé	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Le temps nécessaire au traitement de la demande de crédit	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
La qualité de communication	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Le nombre de pièces à fournir	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Le taux d'intérêts	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Les garanties exigées par l'institution	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
La possibilité de négocier les termes du contrat (conditions de remboursement, frais de service, etc.)	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
Globalement	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Sachant que les chiffres représentent :

1 : Pas du tout satisfait

2 : Peu satisfait

3 : Moyen

4 : Satisfait

5 : Très satisfait

18. Quels sont les obstacles généralement rencontrés par votre entreprise :

- Problèmes liés aux consommateurs (exemple : pouvoir d'achat réduit)
- Accès limité au financement
- Les problèmes liés aux réglementations administratives
- Implémentation de nouvelles technologies
- Concurrence
- Problèmes d'infrastructure (routes, gaz, électricité, communication, etc.)

19. Avez-vous ressenti des évolutions dans vos relations avec votre/vos établissements bancaires ?

Non

Oui

Lesquelles :

.....  
 .....  
 .....

20. Quel est le % d'autofinancement dans votre entreprise ?

0 à 25.%

25 à 50.%

50 à 75.%

75 à 100.%

21. Quel sont les problèmes que vous avez rencontré avec votre banque ?

Problèmes de services

Problèmes de communication

Problèmes de centralisation de décisions

Trop de documents demandés

Autres

.....  
.....  
.....

**N.B:**

*\* Les informations recueillies seront utilisées d'une manière anonyme et seulement pour des fins statistiques.*

*\* Mettre une étoile devant la case correspondante*

---